

Distr.
GENERAL

A/53/667
S/1998/1071
13 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH
AND SPANISH



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

بنود جدول الأعمال ١٠، ١١، ١٢ و ١٤،
١٨ و ٢٠، ٢١ و ٢٣، ٢٤ و ٢٦،
٢٧ و ٢٩، ٣٠ و ٣١، ٣٥ و ٣٧،
٣٨ و ٣٩، ٤٠ و ٤٢، ٤٥ و ٤٦،
٤٨ و ٥٠، ٥١ و ٥٢، ٥٣ و ٥٤،
٥٥ و ٥٧، ٥٨ و ٥٩، ٦٠ و ٦١،
٦٢ و ٦٣، ٦٤ و ٦٥، ٦٦ و ٦٧،
٦٨ و ٦٩، ٧٠ و ٧١، ٧٢ و ٧٣،
٧٤ و ٧٥، ٧٦ و ٧٧، ٧٨ و ٧٩،
٨٠ و ٨٣، ٨٤ و ٨٥، ٨٦ و ٨٧،
٨٨ و ٨٩، ٩٠ و ٩١، ٩٢ و ٩٣،
٩٤ و ٩٥، ٩٦ و ٩٧، ٩٨ و ٩٩،
١٠٠ و ١٠١، ١٠٢ و ١٠٣، ١٠٤ و ١٠٥،
١٠٦ و ١٠٨، ١٠٩ و ١١٠،
١١٥ و ١١٨، ١٤٣ و ١٤٩، ١٥٣ و ١٥٤،
١٥٥ و ١٦٠، ١٦٤ و

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير مجلس الأمن

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا
في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق
عليها في استعراض منتصف المدة

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

ثقافة السلام

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

المحيطات وقانون البحار

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت
في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين
عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة
للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين
الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من
الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين
١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه
السياسي والاقتصادي

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية
بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة
الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية
وآثاره الخطرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام
الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة
النووية، والسلم والأمن الدوليين

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

مسألة جزيرة مايووت القمرية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة
عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مسألة قبرص

دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي
ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة

صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن طريق العنف

تخفيض الميزانيات العسكرية

دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في منطقة الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة
يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة ثلاثيولكو)

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية
(البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية
التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام
من جميع نواحي هذه العمليات

المسائل المتصلة بالإعلام

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق
الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح
شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة

إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء
لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

مسائل السياسات القطاعية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التدريب والبحث

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية
المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان
السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

الاجتماع التذكاري للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد
خطة عمل بوينس - آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني
فيما بين البلدان النامية

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية
في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

منع الجريمة والعدالة الجنائية
المراقبة الدولية للمخدرات

النهوض بالمرأة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المسائل
المتصلة باللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

إنشاء محكمة جنائية دولية

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة
وبتعزيز دور المنظمة

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ
في الحاسوب عام ٢٠٠٠

أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية
المستدامة فيها

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم وثائق المؤتمر الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في دوربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (انظر المرفقات)*.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٥ و ١١٨ و ١٤٣ و ١٤٩ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٦٠ و ١٦٤ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خيفوسيزي ج. جيلي
السفير، الممثل الدائم
رئيس مكتب التنسيق لبلدان
حركة عدم الانحياز

صدرت المرفقات باللغات التي قدمت بها فقط.

*

المرفق الأول

الوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني عشر لرؤساء
دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

الصفحة	المحتويات (تابع)	الفصل
٢١	القضايا العالمية	الاول
٢١	استعراض الحالة الدولية	
٢٥	دور حركة عدم الانحياز	
٢٩	الحوار بين الحضارات	
٢٩	الحوار بين الشمال والجنوب	
٢٩	خطة من أجل السلام	
٣١	تعزيز الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها وتنشيطها وتحقيق الديمقراطية فيها	
٣٥	عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	
٣٧	الوضع المالي للأمم المتحدة	
٣٩	المنظمات الإقليمية	
٤٠	حق تقرير المصير	
٤١	المرتزقة	
٤٢	نزع السلاح والأمن الدولي	
٥١	المحيط الهندي	
٥٢	الإرهاب	
٥٤	القانون الدولي	
٥٧	قانون البحار	
٥٧	تسوية المنازعات بالطرق السلمية	
٥٨	ثقافة السلم	
٥٩	تحليل الوضع الدولي	الثاني
٥٩	ألف - فلسطين والشرق الأوسط	
٥٩	فلسطين	
٦٠	الجولان السوري	
٦٠	لبنان	
٦١	عملية السلام	
٦١	باء - أوروبا	
٦١	قبرص	
٦٢	الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط	
٦٤	جيم - أفريقيا	
٦٥	ليبيا	
٦٦	الصحراء الغربية	
٦٦	سيراليون	
٦٦	الصومال	
٦٧	ليبيريا	

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u> (تابع)	<u>الفصل</u>
٦٨	أنغولا	
٦٨	أرخبيل شاغوص	
٦٩	جزر القمر	
٧٠	غينيا - بيساو	
٧٠	أريتريا وأثيوبيا	
٧٠	آسيا - دال	
٧٠	العراق	
٧١	تركيا والعراق	
٧١	الحالة بين العراق والكويت	
٧٢	شبه الجزيرة الكورية	
٧٢	أفغانستان	
٧٣	جنوب شرق آسيا	
٧٤	أمريكا اللاتينية	هاء -
٧٤	كوبا	
٧٤	النزاع بين غيانا وفنزويلا	
٧٥	بنما	
٧٦	القضايا الاقتصادية	الثالث -
٧٦	الوضع الجديد للتعاون الاقتصادي الدولي	
٧٩	التعاون الدولي لأغراض التنمية	
٨١	التجارة الدولية والسلع	
٨٧	المسائل المالية والنقدية والاستثمار	
٩٠	الديون الخارجية	
٩١	التنمية الصناعية	
٩٢	الأغذية والزراعة	
٩٤	البيئة والتنمية	
٩٩	العلوم والتكنولوجيا	
١٠١	الإعلام والاتصالات	
١٠٣	التعاون فيما بين بلدان الجنوب	
١٠٦	الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا	
١٠٩	أقل البلدان نموا	
١١٠	البلدان النامية غير الساحلية	
١١١	الدول الجزرية الصغيرة النامية	
١١٢	القضايا الاجتماعية	الرابع -
١١٢	التنمية الاجتماعية	

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات (تابع)</u>	<u>الفصل</u>
١١٣	استئصال الفقر	
١١٤	الصحة	
١١٥	التعليم والثقافة	
١١٦	العمل	
١١٧	السكان والتنمية	
١١٧	الهجرة الدولية والتنمية	
١١٧	المستوطنات البشرية	
١١٨	حقوق الإنسان	
١٢٢	العنصرية والتمييز العنصري	
١٢٢	النهوض بالمرأة	
١٢٤	المرأة والنزاعات المسلحة	
١٢٥	المشاكل الإنسانية واللاجئون والمهاجرون والمشردون داخليا	
١٢٨	وضع الطفولة	
١٢٩	الشباب	
١٣٠	المسنون	
١٣٠	الجريمة عبر الحدود	
١٣١	المكافحة الدولية للمخدرات	
	<u>المرفقات</u>	
١٣٣	التحفظات	الثاني -
١٤١	خطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، نيلسون مانديلا	الثالث -
١٥٠	كلمة فخامة السيد اندريس باسترانا أرانغو، رئيس جمهورية كولومبيا	الرابع -
١٥٨	تقرير المقرر العام	الخامس -
	جدول أعمال مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات	السادس -
١٦٥	بلدان عدم الانحياز	

ديباجة

١ - عقد مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في دوربان، جمهورية جنوب أفريقيا، يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٢ - وسبق المؤتمر اجتماع تحضيري على مستوى السفراء/ كبار المسؤولين، واجتماع تحضيري على المستوى الوزاري، عقدا في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٣ - وحضر مؤتمر القمة الدول التالية الأعضاء في الحركة:

إثيوبيا، الأردن، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، شيلي، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الفلبين، فلسطين، فنزويلا، فييت نام، قبرص، قطر، الكامبيون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيريا، ليسوتو، مالطة، مالي، مالايزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، اليمن.

٤ - وحضر ممثلو البلدان التالية مؤتمر القمة بصفة مراقبين:

أرمينيا، أوروغواي، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بيلاروس، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، الصين (جمهورية - الشعبية)، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك.

كما حضرت المنظمات وحركات التحرير الوطني التالية بصفة مراقب:

منظمة الوحدة الأفريقية، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية، حركة بورتوريكو المستقلة الجديدة، جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني.

٥ - وحضرت مؤتمر القمة البلدان التالية كضيوف:

الاتحاد الروسي، استراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، الكرسي الرسولي، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٦ - وحضرت أيضا المنظمات التالية:

لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمة الأغذية والزراعة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مجموعة البلدان النامية الـ ٧٧، مجموعة الثمانية، الاتحاد الأوروبي، لجنة الصليب الأحمر الدولية، حركة الاتحاديين العالمية، مركز الجنوب، اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المنظمة الدولية للهجرة، الأمانة الدولية لحركة الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر، الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، لجنة المحامين المعنية بالسياسة النووية: الإلغاء بحلول عام ٢٠٠٠، لجنة التضامن بين اليابان وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٧ - وأعلن فخامة الرئيس باسترانا، رئيس جمهورية كولومبيا، افتتاح مؤتمر القمة الثاني عشر. وألقى فخامة الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، خطابا افتتاحيا مؤثرا اعتبر على نطاق واسع بمثابة إسهام هام في نجاح أعمال المؤتمر. ودعا الرئيس إلى إعادة صوغ عالم اليوم الذي يسوده العنف البالغ والجوع والتشرد والأمراض والحروب. وشدد على أن الجهود من أجل صوغ العالم تتطلب قيادة سياسية جديدة وشجاعة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء تكون قادرة على وضع يدها على أهمية الفرص الاقتصادية الهائلة التي تهيئها الحالة العالمية الراهنة. وأكد الرئيس أيضا أهمية الدور الذي يتعين على الحركة أن تقوم به في مساعدة أفريقيا على بلوغ الأهداف العظيمة التي تتوخاها نهضتها.

٨ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بقبول بيلاروس عضوا في الحركة.

٩ - وعرض رئيس فريق الخبراء الاقتصاديين المخصص، الدكتور غاماني كوريا، التوصيات الواردة في تقرير الفريق المخصص على رؤساء الدول أو الحكومات.

إعلان دوربان من أجل الألفية الجديدة

نحن رؤساء الدول أو الحكومات للبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز المجتمعين في مدينة دوربان، جنوب أفريقيا، يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨:

في مطلع فجر القرن الجديد، ووعيا منا بمغزى ورمز وجودنا على شاطئ المحيط الهندي حيث نتلقى أشعة الشمس الأولى البازغة من وراء هذا المحيط، نعلن ما يلي:

إن حركتنا تجسد طموحات وآمال شعوب الجنوب وكل ما تتوق إلى تحقيقه من العيش في سلم وأمن،

نحن الشعوب التي عانت وكابدت، مدة قرون عديدة، ويلات الاستعمار والاضطهاد والاعتداء والاستغلال والإهمال،

لقد كنا، لقرون طويلة، نمثل الشعوب المنسية في هذا العالم. أما اليوم وبفضل ما تلقاه من تشجيع، من حركتنا ومن بقية القوى التقدمية وبدفع منها، تغيرت أحوالنا وتمكنا من البروز بسرعة والطفو على السطح بعد الغمر. لقد تحقق كل ذلك رغم العقبات الكبيرة التي وضعت عن قصد على الدرب الذي نسير عليه وكذلك رغم التحديات التي لم تكن في الحسبان والتي تواجه البشرية جمعاء.

وبالفعل لقد آن الأوان لنهضتنا.

ففي غضون الأربعة عقود ونصف الماضية أي منذ انعقاد مؤتمر باندونغ شهد العالم تحولات واسعة النطاق. ورغم ذلك فإن المبادئ التي أرساها مؤسسو حركتنا ما زالت قائمة، وما زالت الأفكار والأهداف والرؤيا التي حددوها آنئذ تنير السبيل أمام حركتنا.

لقد شهدت هذه الفترة نهاية النظام الدولي السائد آنئذ والذي كان يعتمد على تنافس القوى العظمى والهيمنة الاستعمارية اللذين كانا متجذرين في بلدان الشمال ولكن تأثيرهما امتد إلى كامل أنحاء العالم.

نقف اليوم على عتبة عهد جديد، عهد يتيح لنا فرصا كبيرة ولكنه في الوقت نفسه لا يخلو من مخاطر جسيمة تهدد البلدان النامية.

لقد انتشرت حركة عدم الانحياز انتشارا واسعا وبذلك أصبحت تمثل أغلب شعوب العالم كما أصبح لها دور أساسي تضطلع به في مجال توجيه عملية تقدم البشرية بفضل ما تنعم به شعوبها من وفرة في السلع وتنوع إحيائي وطبيعي. لقد مرت حركتنا خلال الثلاث والأربعين سنة الماضية بتجارب عديدة وحقت مكاسب تاريخية تفخر بها، كما استخلصت العبر مما مر بها من انتكاسات زادت حكمة ورصانة.

وهكذا تبدو حركتنا اليوم قوة صاعدة مع مطلع الألفية الجديدة، تسعى بكل جد إلى التفتح والديمقراطية وتحقيق تطلعات شعوبها.

لقد وضعت الحرب الباردة أوزارها وبوسعنا أن نحول هذا العصر إلى عهد جديد إذا ما توافرت العزيمة الصادقة والتركيز الدقيق على ما نريد تحقيقه، فيصبح عهد البلدان الصاعدة، عهد الجنوب، عهد التجديد والنهضة والآمال المشروعة، ولكن وفي نفس الوقت يتميز هذا العصر بظاهرة خطيرة تتمثل في تجاوز الحدود وتخطيها، وفي الأخطار المحدقة بالسيادة والمهددة لاستقلال الشهور واستقرارها والمؤثرة على نموها الاقتصادي، وهي أخطار منتشرة تمثل تحديات، على حركتنا أن تواجهها وتتغلب عليها.

لقد حل عهد المضطهدين بحلول عهد الجنوب وانقضاء ألفية قديمة مفسحة المجال لألفية جديدة، فعلينا أن نقتنص الفرص المتاحة كما علينا أن نحتوي الأخطار المحدقة بنا.

إننا نخرج من مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز ونحن على وعي تام بما يخبئه لنا المستقبل من صعوبات ولا أقل منها التهديدات - القديم منها والحديث - التي تواجه البشرية مثل المخدرات ومرض "الإيدز" والجريمة العابرة للحدود والمجاعة والإرهاب والتدهور البيئي. وهي آفات نراها قد عمت بلدان العالم ولكنها اكتست طابعا مأسويا في بلدان العالم المتقدم بالخصوص حيث تفشت آفات مثل المغالاة في التمييز العرقي والتعصب وكره الأجانب، وهي آفات حلت، بكل مكر، محل التمييز العنصري الرسمي الذي كان قائما.

إننا نشهد عمليات أساسها الاعتماد على القوة، تعمل، بلا هوادة، على تهमيش عدد من البلدان الأعضاء في حركتنا. وكما لا يخفى علينا فإن القوتين التوأمتين، أي العولمة والتحرير، الاقتصادي خلفان آثارا اقتصادية واجتماعية سيئة، الأمر الذي ما انفك يثقل أعباء الحياة اليومية للعديد من بلدان الجنوب.

وفيما تلوح العولمة بالازدهار وتعد بتقدم المجتمعات، نراها تحمل في طياتها تحديات قوية للبلدان النامية لا سيما البلدان الأقل نموا إذ أن الازدهار الموعود لم يطل بعد أغلب سكان المعمورة، وهنا نجد بذرة خطر جديد يكمن في انتشار تنمية غير متكافئة بين البشر.

وعلى أن نواجه التحدي بالعمل على تغيير العلاقات الدولية من أساسها حتى نتمكن بذلك من وضع حد للاعتداءات والقضاء على العنصرية واستخدام القوة واتخاذ التدابير القسرية من جانب واحد والممارسات الاقتصادية الجائرة والاحتلال الأجنبي وكره الأجانب، بما يمكننا من إقامة عالم ينعم فيه الجميع بالسلم والعدالة والكرامة.

إن هذا التحول الذي نرقبه من شأنه أن يضمن الانعتاق للمحرومين والشفاء للمرضى والعدالة للمضطهدين والغوث للمعوزين الذين أفقرتهم الديون والمساواة للمرأة والنجدة للأطفال. كما يمكن لهذا التحول أيضا أن يضع حدا للتمييز والاحتلال الأجنبي ويعمل على ازدهار شراكة قوامها الكرامة ومعاملة الند للند والمساواة مع الشمال.

إن وحدة الهدف والاستراتيجية بين البلدان الأعضاء في الحركة لهي من الأمور الهامة جدا، فمن شأن العولمة أن تكون تهديدا للحريات المكتسبة حديثا، ما لم تخصص عناية لحماية مصالح الجنوب والنهوض بها.

علينا أن نحترز من أشكال العولمة التي تفرض حلولاً تتجاهل المقومات التاريخية والثقافية والنفسية الخاصة بالاقتصادات الوطنية أو المحلية. ولا يجوز للعولمة أن تجرف كل شيء على طريقها، كما لا يجوز أن تعني تماثل الأنماط، وينبغي توجيه أثرها لا بفعل الدول الكبرى والقوية بل بفعل ممثلي غالبية البشرية.

وينبغي ألا يكون التحرير الاقتصادي غطاء للسياسات الحمائية التي ينتهجها الأغنياء والأقوياء من أجل ضمان مصالحهم فيما يعاني الضعفاء من الفقر بما يجلب عن الوصف بحكم الضغط عليهم كي "يتفتحوا" على العالم.

وينبغي لنا أن نتصرف تصرفا إيجابيا لنحت معالم مستقبلنا، منادين بإقامة نظام جديد في مجال العلاقات الدولية قوامه الديمقراطية وتمثيل الجميع وبوجه خاص البلدان النامية. يؤسس على احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتساوي في السيادة بين الأمم.

إن استنباط نظام متعدد الأطراف ومبني على قواعد سوف يشكل تقدما جوهريا، إلا أنه، وحتى يكتب له النجاح، لا بد أن يأتي مشفوعا بموافقة البلدان النامية ومشاركتها النشطة. وإذا كان هذا النظام محل ثقة، فإن جميع الأطراف تكون مرتاحة له. وينبغي أن تنبع هذه الثقة من الإسهام الحقيقي لكل البلدان ومشاركتها فيه واحترام مصالحها، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها. وبالتالي فإن مشاركة البلدان النامية في المفاوضات ذات الصلة باحتياجاتها المخصوصة في هذا الإطار أمر لا محيد عنه.

ويشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب موضوع اهتمام جوهري بالنسبة لقمطنا هذه، وهو يمثل استراتيجية محورية من أجل إيجاد مناخ عالمي جديد لتعجيل عملية استئصال جذور الفقر. ثم إن إقامة نظام اقتصادي تتيح فرصة جديدة ومعززة تخدم مزيدا من التعاون فيما بين البلدان النامية وعلى مختلف المستويات. ولا بد لنا من إدراج المسائل الاقتصادية الإقليمية ضمن جداول أعمالنا الوطنية وبكل حزم وينبغي أن يشكل التعاون التجاري الإقليمي والتكامل الاقتصادي جانبا جوهريا من هذا العمل، وعلى مؤسساتنا القائمة أن تدعم هذا التعاون والتكامل.

وليس المقصود بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تجاهل الحوار مع بلدان الشمال، ذلك أن عالمنا بات أكثر ترابطا من أي وقت مضى. ولو ظل الفقر والحرمان مستفحلين في بلدان الجنوب لاضمحل أمن بلدان الشمال وازدهارها، إذ أن بعض المجتمعات في العالم المتقدم النمو يساورها قلق متزايد من جراء ما تشهده من تفاوت ما فتئ يتفاقم، وكروب يكابدها اللاجئون والأجانب، وبطالة متفاقمة وتفكك اجتماعي.

وإن نجاح الحلول التي تستنبطها بلدان الجنوب فيما بينها يستدعي التزاما فعليا من جانب الحكومات والأفراد باعتبارهم شركاء في عملية التنمية.

وينبغي لحركتنا أن تؤكد مجددا فلسفتها في مجال المعونة الإنمائية التي تتعدى العلاقات القائمة على الإحسان والتبعية المهيمنة، إذ أن الاستفادة تقتصر، في هذه الحال، على البلدان المسيطرة دون غيرها. ويتعين علينا أن نعالج قضايا تمويل التنمية، والتدفقات المالية واستقرارها، وحشد الموارد، والقيود التجارية التي تواجهها البلدان النامية. ويتحتم علينا أن نتخذ تدابير عاجلة في مجال التخفيف من عبء الديون.

وبغية تحقيق هذه المقاصد، علينا أن نضفي على المنظمات الدولية طابعا ديمقراطيا إضافة إلى ضمان تمثيل فعلي في قمة الهيئات العالمية للأطراف الذين كانوا مستبعدين منها. ولا بد لنسيم التغيير الديمقراطي أن يهب على الأمم المتحدة، وبوجه خاص مجلس الأمن والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغير ذلك من المنظمات الدولية والإقليمية بما يستجيب لاحتياجات غالبية بلدان العالم.

لقد اضطلعت حركتنا بدور بطولي في كفاحها ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي والعنصرية والاستغلال، ودعم مبدأ تقرير المصير. وتدعو الحاجة اليوم إلى إسهامنا في نظام عالمي جديد وعادل - في منأى عن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد - وخال من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، عالم يسوده التسامح والتعايش الحقيقي، عالم يقوم على احترام ميثاق الأمم المتحدة والمراعاة الكاملة لمبادئه ومقاصده.

وما دمنا نحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يجوز استخدام أي شيء يحجب عنا عمليات التطهير العرقي ويلبس الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان واقتراف الجرائم ضد

الإنسانية قناع الخفاء كما لا يجوز استخدام حقوق الإنسان كأداة سياسية للتدخل في الشؤون الداخلية للغير. ويتعين علينا السعي إلى إرساء دعائم نظام عالمي قوامه الرفق بحال الضعفاء، وحماية حقوق الإنسان والتنمية للجميع.

وندرك أن حقوق الإنسان والديمقراطية لا تفضي في حد ذاتها وبصفة آلية، إلى إقامة عالم أفضل، بل هي تستلزم مناخا من السلم والتنمية، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ثم إن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحق في التنمية تشكل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الحققة. وعلينا أن نعمل على تحقيق هذه الأمور باعتبارها جزءا من الثقة العامة التي نحن مدينون بها لشعوبنا. وعلينا أن نحقق ذلك بصيغة متماسكة العناصر ومتبصرة.

وفي الختام، فإن الفقر هو الذي يجب القضاء عليه أكثر من أي آفة أخرى تهدد العالم وتواجهه، ذلك أن اجتثاث جذور الفقر يشكل أمرا عمليا وواجبا اقتصاديا يخدم الرفاه العالمي. ولو أمعنا النظر في العالمين المختلفين جدا، من قمة "باندونغ" إلى قمة "دوربان"، لتبين لنا أن الفقر لا يزال قائما، الأمر الذي يحفز همما على التخلص منه في القرن الحادي والعشرين. وليكن هذا هو التحدي، ولتكن روح "دوربان" عزما نعتده على تحقيق النجاح في ذلك.

وهكذا ينبغي أن تشكل قمة "دوربان" منعرجا يتمكن عنده المعذبون في الأرض سابقا - أي غالبية شعوب المعمورة - من استعادة تراثهم.

الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر
لبلدان حركة عدم الانحياز

٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، دوربان، جنوب أفريقيا

مقدمة

- ١ - اجتمع رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز في دوربان، جنوب أفريقيا من ٢ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لمعالجة القضايا العالمية الحاسمة التي تمس شعوبهم بغية الاتفاق على مجموعة الإجراءات اللازمة لتعزيز السلم والأمن والتنمية، بما يؤدي إلى إقامة نظام دولي جديد للعلاقات الدولية يستند إلى مبادئ العدالة والمساواة والديموقراطية.
- ٢ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالعمل الذي أنجزته الحركة منذ مؤتمر القمة الحادي عشر وقرروا الإعلان عن موقفهم تجاه القضايا التالية التي تهم الحركة.
- ٣ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم إزاء اعتماد وزراء الخارجية وثيقة قرطاجنة بشأن منهجية العمل، في الفترة من ١٤ إلى ٦١ أيار/مايو ١٩٩٦، وأكدوا على ضرورة الالتزام بالمبادئ التوجيهية الواردة فيها.

الفصل الأول

القضايا العالمية: استعراض الحالة الدولية

٤ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات أنه رغم توري شبح المحرقة النووية خلال السنوات الأخيرة أكثر من أي وقت مضى، ورغم قرار عدة بلدان خفض ميزانياتها العسكرية حتى تتمكن من تخصيص الموارد لتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها، فإن الدول الكبرى ما تزال تهدد مستقبل البشرية من خلال تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتطويرها دون مبرر، كما لا يزال تفشي الاتجار بالأسلحة يهدد الأمن والاستقرار في مناطق شاسعة من العالم.

٥ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن عالم اليوم ما يزال بعيدا عن السلم والعدل والأمان. فالخلافات الحادة والنزاعات العنيفة والعدوان والاحتلال الأجنبي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وسياسات السيطرة والهيمنة والنزاعات العرقية والتعصب الديني وكراهية الأجانب وأشكال جديدة من التمييز العنصري والتعصب القومي الضيق الأفق تمثل، في جملة أمور أخرى، عقبات كبيرة وخطيرة أمام تعايش الدول والشعوب في وئام، بل أنها أدت إلى تفكك الدول والمجتمعات.

٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء المناخ الاقتصادي الخارجي المناوئ الذي ما يزال يؤثر تأثيرا سلبيا في اقتصاديات البلدان النامية. فما زالت صادرات هذه البلدان تواجه القيود الحمائية بجميع أشكالها. وما فتئت جهودها الإنمائية مثقلة بالأعباء المجحفة المترتبة على الديون الخارجية، والتدفقات المالية القصيرة الأجل المحدودة والمتقلبة، مما أسفر عن نقل محض وشامل لموارد البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن الافتقار إلى الفرص الكافية للوصول إلى التكنولوجيا.

٧ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيدهم أن بعض الدول تسعى من جانب واحد إلى فرض سياستها ومعاييرها الثقافية والاجتماعية على البلدان النامية، وممارسة سلطتها ونفوذها في المنظمات والهيئات الدولية. وفي الواقع، أثبتت تجارب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن بضع الدول القوية في المجتمع الدولي ما زالت تصر على فرض نماذجها ومفاهيمها ومعايير على السلوك العالمي حتى تحافظ على مصالحها الخاصة. وعلاوة على ذلك، تتزايد محاولات استغلال الأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض. وبالتالي، فإن بلدان حركة عدم الانحياز تتعرض بصورة متزايدة للتدخل في شؤونها الداخلية بشتى الحجج سواء كان ذلك من جانب واحد أو من جانب أطراف متعددة. وفي هذا الصدد، وافقت بلدان عدم الانحياز على أهمية الإعراب عن تضامنها مع أي بلد عضو في الحركة يقع ضحية الإجراءات القسرية في المجال الاقتصادي والتدخلات في شؤونه الداخلية واستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها وعزل هذا العضو وتوخي سلوك تمييزي ضده، وهي أمور تتناقض ومبادئ حركة عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة.

٨ - وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيدهم على مبادئ حركة عدم الانحياز وحرمة ميثاق الأمم المتحدة وأكدوا مجددا إدانتهم الشديدة لجميع العمليات العسكرية المباشرة من جانب واحد أو لأي تهديد بمباشرتها ضد سيادة أعضاء حركة عدم الانحياز ووحدة أراضيها واستقلالها مما يشكل أعمال عدوانية وانتهاكات صارخة لمبدأ عدم التدخل العسكري أو التدخل في الشؤون الداخلية. وفي هذا السياق، أدانوا بشدة سياسات وممارسات الذين استهدفوا الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من خلال مباشرة عمليات عسكرية من جانب واحد.

٩ - ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن انهيار النظام الثنائي القطب، وإن كان قد بعث الآمال في إقامة سلم شامل وعادل ودائم، وهي آمال لم تتحقق بعد، قد ترتب عليه قيام قطبية أحادية مقلقة وضارة على الصعيدين السياسي والعسكري، بما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة والعدل وبالتالي إلى وضع عالمي أكثر تعقيدا وإثارة للقلق. وأعربوا عن رأيهم بأن هذه الحقيقة قد سلّم بها في مواقف اتخذتها حتى بلدان خارج حركة عدم الانحياز، وشددوا على أنه يتعين على الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن تواصل العمل على إقامة نظام جديد للعلاقات الدولية يتسم بالتححرر من العوز والخوف وجميع أشكال التعصب، ويقوم على السلم والعدل والمساواة والديمقراطية والاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا السياق، أكدوا مجددا اقتناعهم بأنه ينبغي للحركة أن تواصل تأدية دور نشط وفعال من أجل بلوغ هذه الغاية.

١٠ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات أن ما خلفته الحرب الباردة مثل الاستعمار الأجنبي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وضغوط وتدخل في الشؤون الداخلية وعقوبات متناقضة مع القانون الدولي لا تزال تشكل عنصر إزعاج رئيسي يحول دون إقامة علاقات دولية عادلة ومنصفة تتماشى والرغبة القوية التي تحدد الأغلبية الساحقة من الحكومات والشعوب، وأكدوا على ضرورة الاستمرار في بذل جهودهم الموحدة الرامية إلى القضاء على مخلفات الحرب الباردة.

١١ - كما رأى رؤساء الدول أو الحكومات أن هذه الأوضاع تلزم الحركة أكثر من أي وقت مضى للعمل من أجل التعاون والإحساس بالمشاركة في الميدان الدولي، من أجل تعزيز السلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٢ - وجدد رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على ضرورة حماية وتعزيز المبادئ والأهداف المتجسدة في استقلال الدول وسلامة أراضيها وسيادتها، وتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة دولية فعلية، وحق الشعوب التي تقع تحت سيطرة استعمارية أو غيرها من أشكال الاستعمار الأجنبي في استعادة حقها في تقرير مصيرها، وتحقيق المساواة بين البلدان والاحترام الكامل للقانون الدولي، وتسوية النزاعات على أساس سلمي، وإضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة نظام اقتصادي عالمي منصف، وتنمية الموارد البشرية، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها كافة، بما في ذلك الحق في التنمية، وتعايش الأنظمة والثقافات والمجتمعات المختلفة. وفي هذا السياق، شددوا

على ضرورة مواصلة السعي من أجل تحقيق أهدافهم من خلال تأقلم فعال مع الحقائق الجديدة والنهوض بنظام من العلاقات الدولية يتميز بالمزيد من العدل والإنصاف، بالإضافة إلى الربط بين الاستراتيجيات والمبادرات والمشروعات الملائمة.

١٣ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أنه بينما كان من المفروض أن تعمل نهاية الحرب الباردة على زيادة اهتمام المجتمع الدولي وعنايته بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها لم تبلغ بعد ما يلزمها من مكانة مرموقة كما أنها لم تحظ بدرجة الالتزام الضروري من أجل حل ما تواجهه البلدان الأعضاء في الحركة من مشاكل خطيرة. وبالفعل، شهدت السنوات الأخيرة تدنيا في الموارد المتاحة للتعاون في مجال التنمية الدولية. كما أن ظهور نموذج التنمية القائمة على أساس السوق جاء مشغوعا هو الآخر بجهود ترمي إلى نقل مسؤولية التعاون في مجال التنمية الدولية بأكمله إلى القطاع الخاص. وأكدوا مجددا الدور الذي تضطلع به الدولة في مجال التنمية والتعاون الدولي من أجل التنمية.

١٤ - وعلاوة على ذلك، لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات ظهور نزعة في البلدان المتقدمة النمو إلى تجاهل التزاماتها السابقة وتهميش قضايا تمويل التنمية بإخراجها من المفاوضات الدولية، وإدخال مشروطيات جديدة، وتحريف مفاهيم عريقة سلبها كل مضمون على حساب البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى. لذلك أكدوا على حاجة الحركة إلى ضمان حضور فعال في المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية واتخاذها مواقف قوية ومنسقة ومشاركة.

١٥ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن الوضع الدولي يظل متقلبا ويستمر الاضطراب في المناخ العام. كما أن النزعة الرامية إلى تركيز الاهتمام أساسا على مصالح واهتمامات عدد محدود من البلدان المتقدمة النمو لا تزال قائمة، فيما تظل التزامات حديثة العهد اتخذت في بعض المجالات الرئيسية من التعاون الدولي تفتقر إلى الوفاء. وتظل مصالح الدول النامية مهمشة، فالاستثمار الأجنبي الخاص ينزع إلى التركيز على قلة قليلة من البلدان النامية وعدد قليل من القطاعات. ويتسم جزء لا يستهان به من هذه التدفقات المالية بالمضاربات والتقلب. أما البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية فتظل متأخرة، تعرقل تطلعات النمو. وتدعو الضرورة إلى إصلاح هذا الوضع وإيلائه الأولوية. ولا بد من تجسيد مطلب التنمية الأساسي في الأولويات الجديدة المرسومة للتعاون الدولي.

١٦ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات أن الهوة بين البلدان المتقدمة والنامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ما انضكت تتسع، وكرروا التأكيد أن المشاكل المنجرة عن الفقر وعدم توفر العدالة الاجتماعية لم تحل بعد بل تفاقم بشكل لا يستهان به. وأعربوا عن انشغال خاص بشأن الوضع الاقتصادي السائد في أقل البلدان نموا، وهي بلدان يقع معظمها في أفريقيا. كما لاحظوا أن التخلف الاقتصادي والفقر وعدم العدالة الاجتماعية تشكل كلها مصدر إحباط وسببا لنزاعات جديدة. وإنه لا يمكن تعزيز الاستقرار والأمن والديمقراطية والسلم دون تلافي هذا الخلل الدولي المتزايد. لذلك، فانهم أحسوا بالضرورة الملحة إلى إعادة

تنشيط اقتصاديات البلدان الأقل نمواً من أجل تحقيق نمو دائم وتنمية مستدامة بما في ذلك اللجوء إلى التنفيذ الكامل والفعال للتدابير الخاصة الواردة في برنامج العمل للتسعينات والمعني بأقل البلدان نمواً.

١٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات بوجه خاص أنه لا يجوز أن تقع الكلفة الاجتماعية العالية للتكيف الهيكلي وتفتح اقتصاديات البلدان الأعضاء في الحركة على كاهل البلدان النامية دون غيرها، ولا سيما الشرائح الأكثر فقراً من سكانها. إن البلدان المتقدمة النمو هي التي استفادت أكبر استفادة من هذا التغيير الحاصل في الاقتصاد العالمي، وفي الآن نفسه فإن تجمع الثروات بين أيدي قلائل نتيجة لتسيب اقتصاد السوق ينذر بالاضطراب الاجتماعي. ولذلك فإنهم يعتبرون أنه من غير المقبول أن تستمر البلدان الثرية والقوية في فرض شروط مجحفة ومن جانب واحد على تفتح التجارة، وهو مفهوم عززته هذه البلدان ذاتها من أجل تحقيق مكاسب من بلدان الحركة، والأدنى من ذلك، أن تفرض معايير أو تدفع بمواقف يقصد منها تحقيق أغراض سياستها الداخلية. وأعلنوا أن مطالبة البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بفتح اقتصادياتها من جهة، مع فرض قيود وعراقيل تعريفية على منتجاتها من جهة أخرى، يشكل تصرفاً منافياً للأخلاق.

١٨ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى أن عولمة الاقتصاد التي أتت مشفوعة بثورة في مجال الاتصالات ومعالجة البيانات أفرزت تحديات وفرصاً جديدة. ومع ذلك فإن مسار هذه العولمة تحول إلى تهميش غالبية البلدان النامية بشكل متزايد.

١٩ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات في هذا السياق على أن انتشار السياسات الليبرالية الجديدة يزيد من حجم الضغط على اقتصاديات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى، وأكدوا الحاجة إلى تعزيز دور البلدان النامية في مجال الاقتصاد الدولي.

٢٠ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه في حين ظهرت بكل جلاء فوائد الاعتماد المتبادل والعميق بين الاقتصاديات في البلدان المتقدمة النمو فإنها ظلت هشة في البلدان النامية عموماً. ولذلك دعوا إلى أن ينفذ المجتمع الدولي تدابير لإيجاد نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يكون أكثر توازناً ومشاركة، ويمكن في إطاره لجميع الدول أن تستفيد من هذا الاعتماد المترابط.

٢١ - وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على أن جميع الدول تتمتع بالحقوق الثابتة في وضع أنظمتها السياسية والاقتصادية الخاصة بها وفي اعتماد تدابير لحماية أمنها بكل حرية بموجب أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه بما في ذلك احترام مبادئ السيادة الوطنية ووحدة الأراضي وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

٢٢ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن انشغالهم العميق إزاء نزعة بعض البلدان المتقدمة النمو إلى تشكيل جبهات واسعة ضد بلدان نامية عبر ممارسة ضغوط اقتصادية تهدف إلى حماية أهدافها الاستراتيجية والسياسية. وفي هذا السياق، عارضوا فرض الجزاءات وهو ما يشكل استخفافاً صارخاً بميثاق الأمم المتحدة وولايات المؤسسات المالية الدولية.

٢٣ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات استمرار بلدان معينة في سن قوانين تتجاوز حدودها الإقليمية وفرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية ضد بلدان معينة بغية منع هذه البلدان من ممارسة حقها في تحديد نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بمحض إرادتها. ودعوا جميع الدول إلى عدم الاعتراف بالقوانين الأحادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي تسنها بلدان معينة، والتي تفرض عقوبات على شركات وأفراد ينتمون إلى بلدان أخرى حيث أن هذه التشريعات تناقض معايير القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

٢٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات من جديد عن ارتياحهم للدور الهام الذي تضطلع به الجمعية العامة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين عملاً بالقرار ٢٧٧ للجمعية العامة بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ والمعنون: "الاتحاد من أجل السلم" والذي أفضى إلى عقد الجلسة الطارئة الخاصة العاشرة بشأن: "الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وفي بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة" كما دعا إليه الاجتماع الوزاري الثاني عشر للحركة.

٢٥ - وفي هذا الصدد، رحب رؤساء الدول أو الحكومات مع التقدير بالقرارات التي اعتمدها مؤخراً الجمعية العامة لتقوية وتعزيز دورها بوصفها أعلى هيئة للتشاور ولصنع القرار في الأمم المتحدة حيث تشارك جميع الدول الأعضاء فيها بالتساوي. وذكروا على وجه الخصوص بالقرارات المتصلة بنظر الجمعية العامة في تقارير الأجهزة الرئيسية الأخرى وبخاصة تقرير مجلس الأمن والجمعية العامة وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة بوصفها خطوة هامة نحو تفاعل مستديم وأكثر توازناً بين الجمعية العامة وهذه الأجهزة. ومع ذلك اعتبروا المقترحات الداعية لإضعاف أو تقويض الولاية الشاملة للجمعية العامة والأعمال الموجهة لمنعها من القيام بدورها الريادي المخول لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة غير مقبولة تماماً.

دور حركة عدم الانحياز

٢٦ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزام دول عدم الانحياز باحترام مبادئ وأهداف عدم الانحياز وأعربوا عن عزمهم القيام بكل الجهود لزيادة تعزيز قدرة حركة عدم الانحياز على العمل من أجل صياغة تدابير ملموسة من شأنها تقوية نفوذ مقرراتها وزيادة تأثيرها في الشؤون الدولية.

٢٧ - ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أنه من اللازم أن تبلغ الحركة غاياتها وأهدافها المسطرة كجزء من الإسهام الأساسي في التنمية والسلم والرفاه في الدول الأعضاء فيها. وفي هذا الصدد، أكدوا على ضرورة تحديد أولويات الحركة على نحو واقعي في عالم يتغير بشكل جذري بما يزيد من حدة الخطر الذي يهدد أمن بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية واستقرارها وآفاقها الإنمائية. وفي هذا السياق، ينبغي مواصلة تعزيز تضامن بلدان حركة عدم الانحياز وتوحيدها إذا ما أرادت أن تواجه بفعالية تحديات العولمة وتستفيد من الفرص التي تتيحها وتتصدى للأخطار التي يطرحها وضع العالم الراهن. وينبغي أن يستمر المجتمع الدولي في إعارة الأولوية إلى التعاون الإنمائي والعلاقات الاقتصادية العادلة بين الدول. كما أنه من اللازم أن تحدد الحركة مجالات ذات أولوية يمكن فيها تحقيق تعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن استراتيجية تضعها لإعطاء دفع جديد للتعاون الدولي من أجل التنمية.

٢٨ - وتجديدا للتأكيد على ثقتهم والتزامهم بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، أكد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة زيادة التعاون لتعزيز الدور الهام الذي تقوم به بلدان عدم الانحياز داخل الأمم المتحدة والذي ينبغي تشجيعه أكثر من أي وقت مضى.

٢٩ - ووافق رؤساء الدول أو الحكومات على وضع آلية من أجل تحفيز دور حركة عدم الانحياز بما يطابق التغييرات الجارية في الوضع العالمي حتى تتمكن الحركة بوصفها المتحدث باسم مصالح بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية وتطلعاتها، من التصدي بفعالية وسرعة لتحديات الألفية الجديدة وذلك على أساس المواقف المشتركة التي اتفق عليها الأعضاء.

٣٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم لأعضاء هيئة الاقتصاديين المخصصة التابعة لحركة بلدان عدم الانحياز الذين أعدوا تقييما للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة من وجهة نظر البلدان النامية وفقا للتفويض الذي منحه المؤتمر الوزاري الثاني عشر المنعقد في نيودلهي، وبغية المساعدة في وضع جدول أعمال إيجابي للجنوب وقدمت تقريرا بالتالي إلى مؤتمر القمة الثاني عشر للحركة المعقود في جنوب أفريقيا.

٣١ - وفي إطار صياغة جدول الأعمال الاقتصادي الإيجابي لصالح الجنوب، أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بإجراءات اجتماع المائدة المستديرة عن التقرير المقدم من لجنة الاقتصاديين التابعة لحركة عدم الانحياز. ورحبوا كذلك بتقرير رئيس الجلسة عن الاجتماع والملخص المتعلق بمنهجية العمل في المستقبل الواردة في التقرير. ووافقوا على وجه خاص بأن تقود جنوب أفريقيا التي تترأس الحركة حاليا المشاورات مع الدول الأعضاء بما في ذلك مكتب التنسيق في نيويورك ومع أعضاء من هيئة الاقتصاديين وخبراء آخرين مختصين في الميدان لغرض وضع اقتراح يتضمن خطوات عملية ترمي إلى رسم جدول أعمال اقتصادي دقيق لصالح الجنوب يقدم إلى اللجنة الوزارية الدائمة من أجل التعاون الاقتصادي خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩.

٣٢ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم إزاء المهام التي أنجزتها اللجنة الثلاثية التابعة لحركة عدم الانحياز لتحفيز دور الحركة وتشجيع الحوار مع البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، أكدوا أهمية المشاركة الكاملة لجميع أعضاء الحركة عن طريق مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز في تحديد ولاية اجتماعات اللجنة الثلاثية وجدول أعمالها. كما وافقوا على الآجال المحددة لرفع تقرير نتائج هذه الاجتماعات إلى مكتب التنسيق.

٣٣ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أهمية الرسالة التي توجه بها رئيس كولومبيا بوصفه رئيس حركة عدم الانحياز إلى مجموعة الثمانية بمقتضى الولاية المحددة في "نداء كولومبيا" الذي أقره رؤساء الدول والحكومات إبان القمة الحادية عشرة وبصيفته التي وردت في الوثيقة النهائية للاجتماع الوزاري الثاني عشر المنعقد في نيو دلهي. وشددوا على أهمية استمرار الحركة في إجراء المشاورات مع مجموعة الثمانية بغية تعزيز الحوار المجدي والمثمر من أجل تحسين التفاهم والاستجابة بمزيد من الإيجابية لطموحات الدول النامية في مجال التنمية.

٣٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا ولاية وثيقة قرطاجنة النهائية الصادرة عن المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، كما أكدوا مجددا الحاجة إلى قيام الحركة بتعزيز وحدتها وترابطها وتنسيق مواقف الدول الأعضاء إزاء القضايا الدولية الكبرى، وذلك بهدف تقوية قدرتها في مفاوضاتها مع البلدان المتقدمة النمو.

٣٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا على أن التنسيق يمثل أحد أسس حركة عدم الانحياز ودعوا إلى القيام بعمل مشترك لحركة عدم الانحياز أثناء انعقاد المؤتمرات والاجتماعات الدولية الهامة قصد إحراز التقدم في دعم مواقف حركة عدم الانحياز وطموحها في مجالات العلاقات الدولية كافة.

٣٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا الدور الريادي لمكتب التنسيق وأثنوا على العمل الذي تقوم به مختلف الأفرقة العاملة التابعة له في مجالات شتى في نيورورك. رأوا ضرورة مواصلة هذه المجموعات لنشاطها وتوسيعه، كما رأوا ضرورة استحداث أفرقة عاملة أخرى حسب ما تقتضيه الضرورة في ضوء تزايد تعقيدات عمل الأمم المتحدة.

٣٧ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة مواصلة الحركة لعملها على توسيع وتقوية قدراتها وطاقاتها على المبادرة والتمثيل وإجراء المفاوضات بهدف تعزيز دورها على الصعيد الدولي، وذلك فضلا عن مواقفها الأدبية والسياسية والأخلاقية بصفتها المنتدى الرئيسي الذي يمثل مصالح وطموحات العالم النامي. وفي هذا الشأن، أكدوا مجددا أن الالتزام التام بالمبادئ الأساسية للحركة التي أقرت في باندونغ (١٩٥٥) والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة هو موقفها السياسي والأخلاقي الذي لا محيد عنه. واعتبروا أن دور الحركة في تحقيق أهدافها يتوقف على تضامن أعضائها وأن وحدتها وتماسكها قائمان،

قائمة على ثقافة مبنية على السلام والتنمية ويتطلب جهودا مشتركة قصد التغلب على نقاط الاختلاف وفض الخلافات بشكل سلمي.

٣٨ - وجدد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيدهم على التزامهم بالوقوف بثبات واتخاذ موقف موحد ضد السياسات والممارسات المسندة لسياسات السلطة والهيمنة بما في ذلك مواصلة اتخاذ إجراءات من جانب واحد من خلال الممارسات العسكرية والاقتصادية القسرية، وقرروا الدفاع على سيادة البلدان الأعضاء في الحركة واستقلالها ووحدة أراضيها.

٣٩ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات الدور الهام والإيجابي الذي قامت به لجنة التنسيق المشتركة التابعة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ طيلة السنوات القليلة الماضية في الدفع قدما بالمواقف المشتركة للبلدان النامية إزاء مختلف القضايا العالمية. ورأوا أنه ينبغي تكثيف مثل هذه الاتصالات والمشاورات من أجل تنسيق الجهود والأنشطة بهدف تجنب الازدواجية وإضفاء المزيد من التماسك والدعم لتوحيد البلدان النامية وتعزيز المصالح المشتركة بشأن قضايا عالمية متنوعة فضلا عن زيادة التفاعل بين البلدان النامية.

٤٠ - وقرر رؤساء الدول أو الحكومات دعوة فريق عامل يكلف بمهمة رسم خطة عمل شاملة للحركة وتحضيرها لمنتصف سنة ١٩٩٩ على أساس القرارات المتخذة في مؤتمر القمة الثاني عشر. وسيجري تنفيذ هذه الخطة إلى غاية مؤتمر القمة الثالث عشر المقرر عقده عام ٢٠٠١. وقرروا كذلك بأن يقدم الفريق العامل تقريراً إلى الاجتماع الوزاري عن المنهجية المتبعة عن طريق مكتب التنسيق.

٤١ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على دور حركة عدم الانحياز في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في بلدان عدم الانحياز وأعربوا عن عزمهم على تشجيع برامج التعاون الاقتصادي والتقني بين الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، رأوا أن البرامج الجديدة للتعاون الاقتصادي والتقني ينبغي أن تتحلّى بالواقعية وأن تركز على مجالات ذات المصلحة المشتركة التي من شأنها أن تعزز الموارد الشحيحة وتعطي مصلحة ذات قيمة إجمالية إلى جميع بلدان عدم الانحياز.

٤٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً على أن تضامن أعضاء الحركة ضرورة بالنسبة للحركة ولا سيما عندما تواجه بلدان عدم الانحياز تهديداً من الخارج عن طريق أعمال عدوانية أو التهديد باستعمال القوة أو اعتماد تدابير قسرية من جانب واحد، وكلها عوامل تتنافى بطبيعتها مع مبادئ الحركة والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، أعربوا عن رفضهم لمحاولات أي دولة عضو أن تتخذ موقفاً يتناقض ومبادئ الحركة وأهدافها بتحريض من قوات خارجية مما يؤثر سلباً في وحدة الحركة وتضامن أعضائها.

الحوار بين الحضارات

٤٣ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن انشغالهم تجاه المحاولات الرامية إلى التفرقة بين الثقافات والحضارات وأعادوا تأكيدهم على أنه رغم النزاعات والحروب التي شهدتها تاريخ البشرية، لم يتوقف تفاعل الثقافات والحضارات والتحامها بصورة إيجابية. وأعربوا عن عزمهم على تمهيد السبيل لحوار معمق بين الثقافات والحضارات وتشجيعه في نهاية هذه الألفية.

الحوار بين الشمال والجنوب

٤٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أملهم بأن تتيح الألفية القادمة الفرصة لإجراء حوار بين بلدان الشمال والجنوب يقوم على مبدأ المصالح والمنافع المتبادلة وتقاسم المسؤوليات والترابط الحقيقي فيما بينها. وعلى هذا، وإذ يسلمون بأهمية الشراكة والحوار بين بلدان الشمال والجنوب، فقد دعوا البلدان المتقدمة النمو إلى الشروع في حوار بناء وشراكة مع الجنوب. وشددوا على أن هذا الحوار والشراكة ينبغي أن يشمل التعاون فيما بين الحكومات بما في ذلك ضرورة تحقيق الانسجام اللازم بين سياسات المؤسسات المتعددة الأطراف

٤٥ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية الحوار والشراكة بين بلدان الشمال والجنوب في حشد الموارد البشرية والمادية من أجل إزالة أوجه التفاوت بين الدول مع مراعاة بشكل تام مصلحة البلدان النامية.

خطة من أجل السلام

٤٦ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه ينبغي مواصلة الجهود، مع مراعاة مصالح جميع أعضاء الحركة، قصد بلورة موقف مشترك بشأن مقومات "خطة للسلام" وملحقها. وسلموا بأن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يمكن تطبيقها على العناصر المدرجة في "خطة السلام" وملحقها.

٤٧ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة إلى أن تنفذ الأمم المتحدة فوراً المقررات الواردة في مرفقي القرار ٢٤٢/٥١ ألف للجمعية العامة، وعلى الأخص في مجال الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة. كما شددوا على أهمية الطلب المرفوع إلى رئيس الجمعية العامة لإجراء المشاورات حول إمكانية الاستمرار في أنشطة الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية والمعني بخطة للسلام في مجالات إعادة بناء السلام بعد فترات النزاع والدبلوماسية الوقائية وإحلال السلام اعتماداً على العمل الذي تم إنجازه في هذه المجالات وذلك من أجل توصل الفريق إلى استكمال عمله.

٤٨ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات أن فرض الجزاءات قضية تشير القلق الشديد لدى بلدان عدم الانحياز. وأكدوا مجددا أنه بمقتضى الميثاق يجب اللجوء إلى فرض الجزاءات فقط بعد أن يتم استنفاد جميع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات وفقا للفصل السادس من الميثاق وبعد القيام بفحص شامل للآثار المترتبة على هذه الجزاءات في المدى القريب والمدى البعيد. فالجزاءات أداة فظة يشير استخدامها أسئلة أخلاقية جوهرية عما إذا كانت المعاناة المفروضة على المجموعات غير الحصينة في البلد المستهدف بالجزاءات تمثل وسيلة مشروعة لممارسة الضغوط. ذلك أن أهداف الجزاءات ليست العقاب أو فرض القصاص.

٤٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا عن اعتقادهم بأنه يجب أن تكون أهداف أنظمة الجزاءات واضحة التحديد. ويجب أن ترفع الجزاءات بمجرد تحقيق أهدافها. ويجب أن تفرض لمدة زمنية محددة كما يجب أن تركز إلى دعائم قانونية يمكن الدفاع عنها. ويجب أن تحدد الشروط المطلوبة من البلد أو الطرف الذي تفرض عليه الجزاءات بوضوح وأن تكون هذه الشروط خاضعة للمراجعة الدورية. ويتعين رفض المحاولات الرامية إلى فرض الجزاءات أو إطالة مدتها لأغراض سياسية.

٥٠ - وكما أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا على اعتقادهم بأن جميع أنظمة الجزاءات يجب أن تتضمن تدابير محددة ومناسبة من أجل تأمين وصول الإمدادات الإنسانية إلى السكان الأبرياء المتأثرين من جراء الجزاءات. كما يجب بذل الجهود من أجل التأكد من عدم الإضرار بالقدرات التنموية للبلد المستهدف بنظام الجزاءات.

٥١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على أن عمل لجنة الجزاءات يتطلب المزيد من التحسين. وفي هذا الشأن رحب الوزراء بالمقترحات التي تقدمت بها حركة عدم الانحياز في نطاق المجموعة الفرعية المعنية بالجزاءات والتابعة للفريق العامل المفتوح باب العضوية في الجمعية العامة المعني بخطة السلام. ودعوا مكتب التنسيق إلى مواصلة جهوده للتوصل إلى تنفيذ هذه المقترحات.

٥٢ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة إلى تفعيل المادة ٥٠ من الميثاق، لا سيما باستحداث آلية تشمل إنشاء صندوق لتقديم المساعدات إلى البلدان التي لا تقع تحت طائلة الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة ولكنها تتأثر بها مع ذلك.

٥٣ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات كذلك عن قلقهم إزاء الاستخدام المتزايد لمصطلح "العمل الوقائي" في غياب تعريف متفق عليه أو تفاهم على معنى هذا المصطلح، وكذلك عدم كفاية توضيح آثار هذه العبارة على أنشطة وموارد الأمم المتحدة. وحثوا الجمعية العامة على صياغة خطوط توجيهية للأمم المتحدة بهذا الشأن.

٥٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا اعتقادهم بأنه بدون المساس بصلاحيات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة ودور كل منها في أنشطة إعادة بناء السلام بعد فترات النزاع، يجب أن يكون للجمعية العامة دور أساسي في وضع وصياغة أنشطة إعادة بناء السلام بعد فترات النزاع. وفي هذا الصدد، سلموا كذلك بأهمية العمل المنسق للمنظمات الدولية من أجل تقديم الدعم الفعال للبرامج الوطنية لإعادة البناء والتأهيل، بما في ذلك ترويج ثقافة للسلام تمهد الطريق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعزيز الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها وتنشيطها وتحقيق الديمقراطية فيها

٥٥ - أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة المتعلقة بمقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام في تقريره بعنوان "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وشددوا على الموقف البناء والمرن الذي أبداه أعضاء حركة عدم لانحياز أثناء مناقشة القرارات المذكورة أعلاه.

٥٦ - وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية تعزيز الأمم المتحدة لمواجهة تحديات الألفية الجديدة وفي هذا السياق شددوا على ضرورة الحفاظ على الإشراف الوثيق والاستعراض المشترك فيما بين الحكومات لتنفيذ المقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ ألف وباء، المتعلقة بمقترحات الإصلاح الواردة في تقرير الأمين العام : "تجديد الأمم المتحدة: برنامج إصلاح" بتقييم متواصل لآثارها. وإذ يعملون على تنفيذ هذه القرارات شددوا على ضرورة مراعاة الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء عند النظر في هذه القرارات والتداول حولها، بما في ذلك المواضيع والجوانب التي تتفق عليها الأغلبية الساحقة لصياغة مبادئ توجيهية محددة وواضحة.

٥٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على أن نجاح الإصلاحات لا يمكن أن يتم تقييمه إلا في ضوء تحسينات حقيقية في عمل الأمم المتحدة وقدرتها على التأثير الملموس على حياة كافة الشعوب، وخاصة شعوب البلدان النامية. وأكدوا أن أي جهود إضافية رامية إلى إصلاح الأمم المتحدة يجب أن تركز على دور المنظمة في ترويج التنمية. وفي هذا الشأن: وأكدوا على أنهم ينضمون إلى مجموعة الـ ٧٧ في الترحيب باستحداث وظيفة لنائب الأمين العام مكلف بالسعي لتحقيق "دور واضح المعالم ومميز للأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الجهود المتواصلة لتعزيز عمل الأمم المتحدة بصفتها قاعدة رئيسية للسياسة التنموية وكذلك لتقديم المساعدات من أجل التنمية.

٥٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا اعتقادهم بأن عملية الإصلاح يجب أن تحافظ على المكانة الأساسية والقداسة التي تحظى بها أهداف ومبادئ الميثاق وولايات الجمعية العامة. كما يجب أن تمكن عملية الإصلاح المنظمة من مواجهة تحديات العصر. وفي هذا الصدد أكدوا مجددا على أهمية الجمعية

العامية بصفتها الجهاز الرئيسي لبلورة وصنع قرارات الأمم المتحدة الذي تشارك فيه جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وأكدوا أن أي مقترحات للإصلاح تهدد أهمية الجمعية العامة هي مقترحات مرفوضة.

٥٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا المؤتمر الوزاري الثاني عشر المنعقد بنينو دلهي إزاء ما يطرأ على دور الجمعية العامة وعملها من ضعف وهي الجهاز الأساسي للأمم المتحدة الذي تكون فيه كل الدول الأعضاء ممثلة ودعوا إلى إعادة التوازن بين دورها ودور مجلس الأمن بالشكل المنصوص عليه في ولاية ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن يجب تشجيع المسألة الضرورية التي يدين بها مجلس الأمن للجمعية العامة. ولاحظوا أيضا إنجاز مهمة فريق العمل مفتوح العضوية بشأن تقوية منظومة الأمم المتحدة، ودعوا إلى التنفيذ التام للتوصيات الواردة في ملحق قرار الجمعية العامة رقم ٢٤١/٥١.

٦٠ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على أن مقترحات الأمين العام التي تتطلب من الجمعية العامة المزيد من المراجعة يجب أن تتم مناقشتها من خلال إجراء مفتوح وشفاف ويجب ألا تخضع لأي جدول زمني مفروض عليها. وفي هذا الشأن، يجب أن تتاح الفرصة لجميع الوفود للمشاركة الفعالة في المناقشات والمفاوضات بشأن كل المقترحات.

٦١ - وناقش رؤساء الدول أو الحكومات المقترح الذي تقدم به الأمين العام بشأن الجداول الزمنية التي تحدد المبادرات الجديدة و/أو الولايات المستقبلية للأمم المتحدة وفي هذا الشأن أكدوا على الحاجة العاجلة لقيام الجمعية العامة بفحص وتقييم شاملين ومستمرين لهذا المقترح من جميع جوانبه وخاصة منها تأثيره على برامج ونشاطات المنظمة، مع المراعاة التامة لشمولية نطاقه وتنوعه وكذلك الآليات القائمة للتقييم. وأعزوا لأعضاء الحركة بأن يتوخوا إلى اليقظة والحذر فيما يتعلق بهذا المقترح وأن يفحصوه بشكل معمق مستمر خلال مداورات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وفي هذا الشأن أكدوا من جديد أن الخطأ المتوسط المدى تشكل المنطلق الأساسي لتحديد سياسات الأمم المتحدة وأكدوا مجددا في هذا الشأن قرار الجمعية العامة رقم ٢١٣/٤١.

٦٢ - وأبرز رؤساء الدول أو الحكومات كذلك الحاجة العاجلة للقيام بمزيد تنشيط الآليات القائمة داخل حركة عدم الانحياز وذلك من أجل بناء ودعم مواقف البلدان النامية بشأن كل القضايا العالقة فيما يخص الإصلاح ودعوا بعثاتها الدائمة في نيويورك إلى العمل النشط في هذا المجال.

٦٣ - واستعرض رؤساء الدول أو الحكومات التغييرات المؤسسية التي أدخلتها الأمم المتحدة على المساعدات الإنسانية بما في ذلك تكليف برنامج للأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق النشاطات المتعلقة بالتخفيف من وقع الكوارث الطبيعية وتقديم المعونة بشأنها والوقاية منها. ورحبوا باستحداث وظيفة منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة الذي سيواصل تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ وتقديم المساعدة للبلدان المنكوبة. وأكدوا أن المعونة الإنسانية ينبغي أن تكون محايدة وموضوعية وأن يتم توفيرها بناء على طلب

البلد المعني بالأمر مع الاحترام التام لوحدة أراضيهِ وسيادته. ويجب استغلال بشكل تام المرافق المتاحة في البلدان النامية والموجودة عن قرب من موقع الكارثة إذ غالبا ما تكون منخفضة التكلفة. ولاحظوا أن "العنصر المعني بالشؤون الإنسانية" المنفصل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة قد قدم الجوانب الضرورية لهذه المسألة وكان مفيدا في تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية الهامة.

٦٤- وأجرى رؤساء الدول أو الحكومات استعراضا شاملا للمناقشات الخاصة بإصلاح وإعادة هيكلة مجلس الأمن على ضوء ورقات تحديد المواقف التي اعتمدها الحركة في يومي ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، وورقة التفاوض لحركة عدم الانحياز بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٧، ومقررات قمة قرطاجنة والمؤتمر الوزاري الثاني عشر المعقود في نيو دلهي من ٧ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ والاجتماع الوزاري المعقود في نيويورك يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق المعقود في قرطاجنة في يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨.

٦٥- ووفقا لإعلان نيودلهي بخصوص ضرورة التوصل إلى اتفاق عام، أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا تصميمهم القاضي بأن أي قرار يفرض على إدخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة يجب اعتماده من أغلبية ثلثي أعضاء منظمة الأمم المتحدة بموجب المادة ١٠٨ من الميثاق.

٦٦- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى أن المناقشات التي جرت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، أظهرت أنه على الرغم من التقاء وجهات النظر بشأن عدد من القضايا، لا تزال هناك خلافات حول مسائل كثيرة أخرى. ولاحظوا أن الفريق العامل قد استأنف مناقشاته، وشددوا على ضرورة الحفاظ على الحركة على وحدتها وتضامنها فيما يتعلق بهذه القضية الحيوية. وأكدوا من جديد أنه ينبغي للحركة، خلال المفاوضات القادمة، أن تواصل الالتزام بالتوجيهات الصادرة عن مؤتمر قرطاجنة، والتي تتضمنها وثائق تحديد المواقف الصادرة عن الحركة. وسوف تسترشد الحركة بالاعتبارات التالية عند تناول قضية إصلاح مجلس الأمن خلال المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة:

(أ) ينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر، يراعي مبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، فضلا عن ضرورة الشفافية والمسؤولية، وإرساء الديمقراطية في أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك عملية صنع القرار فيه؛

(ب) إن بلدان عدم الانحياز ممثلة تمثيلا ناقصا بدرجة صارخة في مجلس الأمن، ولهذا ينبغي تصحيح هذا التمثيل الناقص عن طريق توسيع المجلس بما يعزز مصداقيته مما يجعله يعكس الصبغة العالمية لهذه الهيئة الدولية، ويعمل على تصحيح الاختلالات الحالية في تشكيل مجلس الأمن بصورة شاملة؛

(ج) وينبغي أن يتم تحديد نطاق توسيع مجلس الأمن وطبيعته وإجراءاته على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وتساوي الدول في السيادة. كما ينبغي ألا تكون هذه العملية منحازة ولا انتقائية ولا على حساب الدول النامية ولن تقبل الحركة المحاولات الرامية إلى استبعادها من أي توسيع في عضوية المجلس؛

(د) وينبغي زيادة العضوية في مجلس الأمن بما لا يقل عن ١١ عضوا استنادا إلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل وتساوي الدول في السيادة؛

(هـ) وينبغي أن تكون عملية التفاوض ديمقراطية حقا وشفافة وينبغي أن تجري المفاوضات حول كل الجوانب وفي جميع الأحوال ضمن إطار مفتوح العضوية.

٦٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن يجب ألا تكون خاضعة لأي جدول زمني مفروض. إذا يسلّمون بأن أهمية معالجة هذه المسألة أمر ملّح وعاجل فقد رؤوا ضرورة التوصل إلى اتفاق عام قبل الحسم في هذه المسألة.

٦٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد اقتراح الحركة بأنه إذا لم يتم الاتفاق على فئات العضوية الأخرى، ينبغي أن يقتصر التوسع في الوقت الحاضر على فئة العضوية غير الدائمة.

٦٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد اقتراح الحركة بضرورة تقليص حق النقض بغرض إلغائه، وينبغي تعديل الميثاق بحيث لا يستخدم حق النقض، كخطوة أولى، إلا بالنسبة لما يتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

٧٠ - وأبرز رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة إلى أن تتبع الحركة نهجا متماسكا ومنسقا في المناقشات المقبلة داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وإدراكا منهم إلى أهمية التوصل إلى اتفاق عام كما عبر عنه من جملة أمور أخرى قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، دعوا إلى إجراء مناقشات أضفى لمختلف المقترحات المقدمة إلى الفريق العامل.

٧١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية تعزيز شفافية مجلس الأمن عن طريق تحسين أساليب عمله وإجراءات عملية صنع القرار، ودعوا الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يوافق على تدابير محددة وموضوعية ينفذها مجلس الأمن، وتعتمدها الجمعية العامة، والتوجيه باتخاذ تدابير مهمة ومحددة ينفذها مجلس الأمن استنادا إلى التدابير المقترحة في وثيقة التفاوض الخاصة بحركة عدم الانحياز بشأن المسائل الواردة ضمن "المجموعة ٢". وحثوا مجلس الأمن أيضا على إضفاء الطابع المؤسسي على أية تدابير

يتم الاتفاق عليها. وأكدوا في هذا الصدد أن الالتزام بإضفاء الطابع المؤسسي على مثل هذه التدابير ينبغي أن يكون عنصرا من عناصر اتفاق شامل لإصلاح مجلس الأمن.

٧٢ - وطالب رؤساء الدول أو الحكومات بعثاتهم الدائمة في نيويورك بمتابعة المواقف المشار إليها أعلاه بشكل مكثف في إطار المناقشات الجارية عن توسيع مجلس الأمن وإصلاحه.

٧٣ - ذكر رؤساء الدول أو الحكومات بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٣/٥١، ودعوا في هذا الصدد بإدخال تحسينات كبيرة على التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. كما حثوا مجلس الأمن على تقديم تقارير خاصة عند الضرورة إلى الجمعية العامة. وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

٧٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم للمشاركة النشطة لبلدان عدم الانحياز في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح الأمم المتحدة وللإسهام في أعماله وشجعوهم على الاستمرار في ذلك لتعزيز مواقف عدم الانحياز سواء كان ذلك في المنظمة أو غيرها من المحافل الدولية.

٧٥ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الطابع الدولي الحكومي للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. ورأوا ضرورة أن بذل الجهود الرامية إلى تعزيز إسهام المنظمات غير الحكومية في عمل الأمم المتحدة وهيئاتها بواسطة الإجراءات الاستشارية المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٧٦ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد المبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الحادي عشر، المعقد في القاهرة بتاريخ ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٧٧ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات باعتماد قرار الجمعية العامة ٢١٨/٥١ هاء بشأن جدول تعويضات قياسي موحد تابع للأمم المتحدة لحالات العجز والوفاة التي تقع في صفوف الأفراد العاملين في مجال حفظ السلام.

٧٨ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة ضمان تغطية التعويضات الموحدة والقياسية لجميع حالات الموت والإصابات بالعجز في صفوف الجنود والملاحظين المشتركين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٧٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أنه ينبغي ألا يؤثر تمويل عمليات حفظ السلام عن طريق التبرعات على مقررات مجلس الأمن في القيام بعمليات حفظ السلام أو يؤثر على ولايتها. وأكدوا على ضرورة أن تكون هناك مشاورات منتظمة ومؤسسية بين البلدان المساهمة بقوات حفظ السلام وبين مجلس الأمن. كما أكدوا على ضرورة أن يكون هناك فصل واضح بين عمليات حفظ السلام وعمليات المساعدة الإنسانية.

٨٠ - وبينما أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم الكامل للدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام وإذ يرحبون بتوسيع عضويتها، أكدوا أنها المحفل الوحيد في الأمم المتحدة المكلف بإجراء استعراض شامل لمسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها.

٨١ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على بالغ قلقهم إزاء هيكل التوظيف في إدارة عمليات حفظ السلام للأمانة العامة للأمم المتحدة حيث تمثيل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز غير كاف. ورحبوا باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرارين ٢٣٤/٥٢ و ٢٤٨/٥٢ اللذين يقضيان بالاستغناء عن خدمات الموظفين المعارين لهذه الإدارة قبل نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩٩. وأكدوا على أنه بناء على التمثيل الجغرافي العادل، ينبغي أن تكون نسبة الموظفين الممثلين للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز كافية بالنسبة لمناصب العمل الجديدة التي أتيحت عقب الاستغناء على الموظفين المعارين.

٨٢ - وبينما يصر رؤساء الدول أو الحكومات على وجهة نظرهم القائلة ببذل قصارى الجهد للإسراع بهذه العملية، أكدوا من جديد نداءهم للأمين العام للأمم المتحدة حتى يتسق تعيين الموظفين وتوظيف الأشخاص المعارين مع متطلبات المادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن.

٨٣ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لأعمال فريق العمل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لحركة عدم الانحياز برئاسة تايلند، بما يجعله يسهم في تعزيز التنسيق بين وفود عدم الانحياز بشأن هذه المسألة المهمة.

٨٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم بشأن مبادرة عدد قليل من بلدان ليست أعضاء في حركة عدم الانحياز بإقامة قوات دائمة الاستعداد خاصة بها والتي لا تمثل جزءا من الجهاز الدائم للتنظيمات التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد أكدوا من جديد بأن هذا الجهاز يعتبر مفتاحا للانتشار السريع والفعال لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأكدوا من جديد أيضا أن كل عملية انتشار وتخطيط لعمليات قوات حفظ السلام ينبغي أن تندرج في سياق الجهاز الدائم للتنظيمات التابع للأمم المتحدة المفتوح لكل الدول الأعضاء. وأحاطوا علما بتأكيد الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن الجهاز الدائم يعتمد على مساهمات فردية من الدول الأعضاء وأنه لا توجد فرقة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وفي

هذا الصدد، أكدوا على أنه لا ينبغي استخدام اسم الأمم المتحدة اعتباريا من قبل بعض الدول أو الجماعات بصفة منفردة الفردية في تأدية أنشطتها دون أي قرار صادر عن الأمم المتحدة في هذا الشأن نظرا إلى أن الأمم المتحدة هي أكثر المنظمات الدولية تمثيلا في العالم إذ تضم ١٨٥ دولة ذات سيادة.

٨٥ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات اللجوء المتزايد لرجال الشرطة المدنيين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأكدوا ضرورة التعجيل بوضع مبادئ توجيهية متفق عليها بخصوص المبادئ التي تحدد دور رجال الشرطة المدنيين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٨٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن عميق قلقهم إزاء تأخر الدول المستمر في تسديد نفقات هذه القوات وتكاليفها ومقابل استئجار معداتها، و طرح صعوبات أمام جميع القوات والدول المشاركة بمعداتها وخاصة منها بلدان عدم الانحياز إذ يؤثر ذلك في قدرتها على المشاركة في عمليات حفظ السلام وربما يضعف من إرادة مشاركتها فيها.

٨٧ - وبينما ذكر رؤساء الدول أو الحكومات بمقترحات الأمين العام المتعلقة بإدخال إصلاحات على نظام عقود التوريد الواردة في الوثيقة A/52/534، شددوا على الأهمية الحاسمة التي يكتسيها تقديم الدعم لقوات حفظ السلام من حيث احترام الآجال الفعلية والشفافية والحد من كلفة عقود توريد السلع والخدمات. وفي هذا الصدد، أكدوا مجددا على ضرورة زيادة حجم توريد ما تحتاجه الأمم المتحدة من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

الوضع المالي للأمم المتحدة

٨٨ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء الوضع المالي المتدهور للمنظمة وأكدوا مجددا أن السبب الأساسي لهذه الأزمة المالية هو عدم قيام بعض الدول المتقدمة النمو بدفع اشتراكاتها المقررة في الميزانية بالكامل وبدون شروط وفي الوقت المحدد، وكذلك الشأن بالنسبة لحصص مساهماتها في عمليات حفظ السلام.

٨٩ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات من جديد جميع الدول المتأخرة في دفع اشتراكاتها على تسديد ما تخلد بذمتها دون مزيد من التأخير، ودفع مساهماتها في المستقبل بالكامل وفي الموعد المحدد لها ودون فرض شروط مسبقة.

٩٠ - كما أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء الاقتراض المستمر من صندوق قوات حفظ السلام لفائدة الميزانية العادية وما ينتج عن ذلك من تأخير في تسديد نفقات الوحدات العسكرية والبلدان التي توفر التجهيزات وخاصة منها دول عدم الانحياز وبقيّة البلدان النامية الأخرى. وحثوا بإلحاح كل الدول

الأعضاء على الوفاء بأنصبتها المقررة المنصوص عليها في الميثاق لوضع حد لهذه الحالة غير العادية. كما حثوا كل الدول على دفع متأخراتها في أقرب الآجال لتجنب التماذي في هذه الممارسة.

٩١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً على كون تكاليف عملية حفظ السلام هي نفقات مستحقة على الأمم المتحدة يجب أن تتحملها الدول الأعضاء وفقاً للأحكام ذات الصلة في الميثاق، وكذلك جدول الأنصبة المقررة الخاص والذي وضعته الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د-٤) بتاريخ حزيران/يونيه ١٩٦٣، وكذلك القرار ٣١٠١ (د-٢٨) بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ الذي يأخذ في الاعتبار المسؤوليات الخاصة بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وكذلك بعض الاعتبارات الاقتصادية الأخرى. ولذلك، ينبغي سداد هذه الاشتراكات بالكامل وفي حينها وبدون شروط. وأكدوا علاوة على ذلك أن المبادئ التوجيهية القاضية بتقاسم تكاليف حفظ السلام الواردة في القرارين ١٨٧٤ (د-٤) و ٣١٠١ (د-٢٨) يجب أن تتخذ طابعاً مؤسسياً ويتم اعتمادها بصفة دائمة. وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن تصنف البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في فئة لا تكون أعلى من المجموعة جيم.

٩٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً على أهمية الحفاظ على مبدأ القدرة على الدفع وبقائه المعيار الأساسي لقسمة الاشتراكات الإلزامية للأمم المتحدة. ولاحظوا مع الاهتمام أن جدول الأنصبة المقررة بالنسبة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية الخاصة بالبلدان النامية. وأكدوا من جديد رفضهم لأي محاولات من جانب واحد الرامية إلى إدخال تغييرات جذرية على جدول الأنصبة من خلال فرض مشروطيات تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة. وشددوا التأكيد على أن خفض سقف جدول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية يخرق مبدأ القدرة على الدفع، وهو بالتالي أمر غير مقبول.

٩٣ - وإذ يذكر رؤساء الدول أو الحكومات بقرارات الجمعية العامة المعنية ببرنامج الميزانية المخصصة للسنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، شددوا على ضرورة توفير موارد مناسبة بهدف تنفيذ الأنشطة والبرامج المقررة تنفيذاً كاملاً.

٩٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء المبادرة الرامية إلى تصنيف برامج وأنشطة الأمم المتحدة المتنوعة بصفة اعتباطية واعتبارها برامج لا تتطلب تكاليف، الأمر الذي يؤثر في قدرة المنظمة على تنفيذ مختلف أنشطتها وبرامجها المقررة. وإذ لاحظوا أن كل أنشطة الأمم المتحدة قيد البرمجة، حثوا الأمين العام على عدم القيام بمثل هذه المراجعة بدون حل المشاكل التقنية التي أثارها مختلف الدول الأعضاء وبقية الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

٩٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً على أنه ينبغي أن يتم تنفيذ الأنشطة والبرامج المقررة من قبل موظفين مدنيين دوليين طبقاً للمادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. ورحبوا بالنصوص القانونية

ذات الصلة بالاستغناء عن خدمات المتطوعين المنصوص عليها في قراري الجمعية العامة ٢٣٤/٥٢ و ٢٤٨/٥٢. وشددوا على ضرورة الاستغناء عن عمل المتطوعين فوراً وفقاً لقراري جمعية الأمم المتحدة ٢٣٤/٥٢ و ٢٤٨/٥٢.

٩٦ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٦/٥٢ وأعربوا عن قلقهم إزاء الحصة الضعيفة الراجعة إلى بلدان عدم الانحياز وبقية البلدان النامية في مجال عقود التوريد الخاصة بالأمم المتحدة. وشددوا أيضاً على ضرورة مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي بقدر الإمكان في مجال عقود التوريد مع تخصيص معاملة تفضيلية للبلدان النامية وبصفة خاصة للبلدان الأقل نمواً والبلدان الأفريقية في حالة تساوي عروض الموردين المؤهلين. وفي هذا الصدد لاحظوا الطلب الوارد في القرار ٥٢/٢٢٥ والموجه إلى الأمين العام لتقديم تقرير حول هذا الموضوع أمام الدورة ٥٢ للجمعية العامة وأوعزوا لممثليهم بالعمل على اعتماد وتنفيذ كل ما يتعلق بالمعاملة القنصلية للبلدان النامية في مجال عقود توريد الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

٩٧ - وبالإضافة إلى ذلك شدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة أن تكون قائمة موردي الأمم المتحدة ممثلة لكل الدول الأعضاء في المنظمة. وينبغي، عند توقيع عقود التوريد، إعطاء الأفضلية للدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها المالية تجاه منظمة الأمم المتحدة.

المنظمات الإقليمية

٩٨ - أبرز رؤساء الدول أو الحكومات الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الترتيبات والمنظمات الإقليمية التي تتألف من بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، في تعزيز السلم والأمن، والتعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الإقليمي.

٩٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تقع أساساً على عاتق الأمم المتحدة، وشددوا في هذا الصدد على أنه ينبغي ألا تحل الترتيبات أو المنظمات الإقليمية محل دور الأمم المتحدة أو تتحايل على التطبيق الكامل للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والقانون الدولي.

١٠٠ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً، أن عملية التشاور والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الإقليمية على أساس أحكام الفصل الثامن من الميثاق واستناداً إلى ولاية كل منها ونطاق عضويتها وتركيبها هي عملية مفيدة يمكن أن تسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

١٠١ - وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن الترتيبات الإقليمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي يمكن أن تسهم في نمو وتنمية الاقتصاد العالمي بعدة طرق منها النهوض بالتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا. وأكدوا ضرورة الالتزام الصارم بتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار نظام للتجارة مفتوح ومتعدد الأطراف ومنصف وغير تمييزي.

حق تقرير المصير

١٠٢ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد استمرار صلاحية الحق الأساسي لجميع الشعوب في تقرير المصير الذي يعتبر بالنسبة للشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية، أمرا أساسيا للقضاء على جميع هذه الحالات وضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأدانوا بشدة القمع الوحشي الجاري للطموحات المشروعة للشعوب الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية الخارجية والاحتلال الأجنبي في مختلف أنحاء العالم. المتمثلة في نيل حق تقرير المصير.

١٠٣ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح حصول دول على سيادتها وشعوب على استقلالها بعد أن كانت خاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية. وأكدوا من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعوب الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، بصرف النظر عن حجم الإقليم وموقعه الجغرافي وعدد سكانه وموارده الطبيعية المحدودة. وجددوا التزامهم بالإسراع في القضاء الكامل على الاستعمار وأيدوا التنفيذ الفعال لخطة عمل عقد إنهاء الاستعمار. وفي هذا السياق، ينبغي تنفيذ مبدأ تقرير المصير فيما يتعلق بالأقاليم الباقية في إطار برنامج العمل وفقا لرغبات الشعوب عملا بقرارات الجمعية العامة وميثاق الأمم المتحدة.

١٠٤ - وفي سياق تنفيذ القرار ١٥١٤ (د-١٥) أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أن أي محاولة تستهدف زعزعة الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما بصورة جزئية أو كلية تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

١٠٥ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى التنفيذ الكامل لقرارات ومقررات اليونسكو المتعلقة بإعادة الملكية الثقافية إلى الشعوب التي كانت خاضعة سابقا للحكم الاستعماري وحثوا على دفع التعويضات اللازمة وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤/٥٢ وغيرها من قرارات الجمعية العامة المتصلة بموضوع إعادة الملكية الثقافية إلى بلدانها الأصلية. كما أكدوا حق بلدان عدم الانحياز في صيانة ثقافتهم والمحافظة على تراثهم الوطني بوصفها أساس الهوية الثقافية لهذه البلدان.

١٠٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات حق كل الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار في الحصول على التعويضات العادلة مقابل ما تكبدته من خسائر بشرية ومادية نتيجة للاستعمار. وأكدوا مجددا نداءهم الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الحادي عشر بأنه على البلدان الاستعمارية أن تتحمل مسؤولياتها وأن تقدم التعويضات الكاملة مقابل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة على احتلالها للبلدان النامية.

١٠٧ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات أن عام ١٩٩٨ يمثل الذكرى المئوية لاحتلال أراضي بورتوريكو من قبل قوة أجنبية وأكدوا من جديد حق شعب بورتوريكو في تقرير مصيره ونيل استقلاله على أساس قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وأحاطوا علما بقرار لجنة الأربعة والعشرين التابعة للأمم المتحدة بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وطلبوا من اللجنة المذكورة متابعة هذا الموضوع بكل نشاط على ضوء العمل التشريعي الجاري في مجلس الشيوخ الأمريكي والمتعلق ببورتوريكو. وأكدوا مجددا على أن أية ممارسة ذات صلة بتقرير المصير والوضع السياسي المستقبلي لشعب بورتوريكو ينبغي أن تكون وفقا لما اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة من قرارات.

١٠٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا تأييدهم القوي للجنة الأربعة والعشرين وأعربوا عن رغبتهم في أن يتواصل تدفق المساعدات البشرية المالية المناسبة على هذه الهيئة وفقا لعملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها، حتى تواصل بدورها عملها بكل نشاط من أجل تقرير مصالح شعوب الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي فيما يتعلق بمستقبل وضعها السياسي وهو ما يتطلب عددا من الأعمال والإجراءات الفورية واللازمة مثل إيضاح بعثات للزيارة وتنظيم ملتقيات إقليمية. ولهذا الغرض، دعوا مرة أخرى السلطات القائمة بإدارة تلك الأقاليم لتقديم الدعم الكامل لأنشطة اللجنة.

١٠٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بالتخلص من الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره عاجلا ودون أي شروط. وفي هذا الصدد، طلبوا من لجنة الأربعة والعشرين بأن تراجع أعمالها بعين ناقدة وإجراء تقييم بشأن فعالية أنشطتها والمجالات التي يمكن أن تدخل عليها تحسينات مع مراعاة أهمية العقد الدولي للتخلص من الاستعمار. وطلبوا بلدان عدم الانحياز الأعضاء في اللجنة بترسيخ جل جهودها لهذه الغاية.

المرتزقة

١١٠ - أدان رؤساء الدول أو الحكومات تجنيد أو تمويل أو تدريب أو نقل أو استخدام أو دعم المرتزقة باعتبار كل عمل من هذا القبيل خرقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأكدوا من جديد اعتقادهم أن المرتزقة تمثل بكافة أشكالها، عقبة على طريق السلم وممارسة دول عدم الانحياز سيادتها. فهذه الممارسات تعرض للخطر الأمن الوطني للدول ولا سيما الدول الصغيرة كما تهدد سلامة واستقرار الدول التي

تضم عناصر عرقية متعددة فضلا عن أنها تعرقل ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها. وبالتالي فقد حثوا على الالتزام بالنصوص القانونية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥٠/٤٩ وخاصة ما جاء فيه من نداء للدول للنظر في إمكانية توقيع والمصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، وأكدوا مجددا قرار الجمعية العامة ١١٢/٥٢ وكذلك القرار ٦/١٩٩٨ الصادر عن الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

١١١ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم لعدم تنفيذ مختلف القرارات والاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بالمرتزقة. ومن أجل ذلك، أهابوا بكل الدول أن تنفذ تلك القرارات بدون قيد أو شرط.

١١٢ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل التحلي باليقظة أمام التهديدات التي تطرحها أنشطة المرتزقة وباعتماد التدابير التشريعية المناسبة لحماية أقاليمها والأقاليم الخاضعة لحكمها والتأكد من أن مواطنيها لا يستخدمون في تجنيد المرتزقة أو في تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو عبورهم بهدف التخطيط إلى أنشطة موجهة إلى زعزعة الاستقرار والإطاحة بالحكومات أو تهديد سلامة الأراضي والوحدة السياسية للدول ذات السيادة، والتشجيع على الانفضال أو محاربة حركات التحرير الوطنية المناضلة ضد السيطرة الاستعمارية أو خلاف ذلك من أشكال السيطرة أو الاحتلال الأجنبيين.

نزاع السلاح والأمن الدولي

١١٣ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا إلى أنه بانتهاء الحرب الباردة لم يعد هناك ما يبرر الإبقاء على ترسانات الأسلحة النووية أو مفاهيم للأمن الدولي تقوم على تعزيز وتطوير تحالفات وسياسات عسكرية مبنية على الردع النووي. ولاحظوا مع الترحيب مختلف المبادرات العالمية التي تؤكد أنه بانتهاء الحرب الباردة فإن الفرصة متاحة الآن للمجتمع الدولي ليواصل جهوده من أجل نزع السلاح النووي باعتباره مسألة ذات أهمية قصوى. ولاحظوا أيضا أن الوضع الحالي الذي تصر فيه الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن هذه الأسلحة توفر مزايا أمنية فريدة ولكنها مع ذلك تحتكر حق امتلاكها وهو موقف تمييزي للغاية وغير مستقر ولا يمكن الاستمرار فيه. ولا زالت هذه الأسلحة تشكل تهديدا لبقاء البشرية. وذكر رؤساء الدول أو الحكومات بمواقفهم المبدئية بشأن نزع الأسلحة النووية والقضايا المتصلة بها ومنها منع انتشار الأسلحة النووية والتجارب النووية. وأعربوا عن قلقهم إزاء التقدم البطيء الحاصل باتجاه نزع الأسلحة النووية وهو الذي يشكل الهدف الرئيسي لنزع السلاح. ولاحظوا التعقيدات الناجمة عن التجارب النووية في جنوب آسيا مما أبرز ضرورة العمل بمزيد من الجهد والعزم لتحقيق أهداف نزع الأسلحة بما في ذلك إزالة الأسلحة النووية. وأعربوا عن نظرهم الإيجابية إلى التزام الأطراف المعنية بضبط النفس، مما يساهم في تحقيق الأمن في المنطقة، وبالكف عن التجارب النووية وعدم نقل المواد أو المعدات أو التكنولوجيا ذات

الصلة بالسلاح النووي. وأكدوا كذلك أهمية الانضمام العالمي إلى الاتفاقية الشاملة لمنع التجارب النووية بما في ذلك انضمام الدول الحائزة لأسلحة نووية وأهمية الدخول في المفاوضات خلال المؤتمر الخاص بنزع الأسلحة بشأن المواد الانشطارية (القرار CD/1547) والتي من شأنها من بين أمور أخرى أن تعجل بعملية نزع الأسلحة النووية. و أكدوا كذلك موافقتهم ضد التدابير الأحادية الجانب أو القسرية أو التمييزية التي ما انفكت تطبق على البلدان غير المنحازة. وأعربوا من جديد عن ضرورة الحوار الثنائي قصد تأمين الحلول السلمية لجميع القضايا العالقة وتعزيز تدابير بناء الثقة والأمن والثقة المتبادلة. وكرروا أن مؤتمر القمة بقرطاجنة دعا إلى اعتماد خطة عمل من أجل إزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. ودعوا مجددا المجتمع الدولي إلى الانضمام إليهم للتفاوض من أجل وضع وتنفيذ تدابير عالمية وغير تمييزية لنزع السلاح وتدابير متفق عليها لبناء الثقة. ودعوا إلى عقد مؤتمر دولي يفضل تنظيمه عام ١٩٩٩ وذلك بغية التوصل إلى اتفاقية قبل نهاية الألفية الحالية حول برنامج تدريجي للإزالة التامة للأسلحة النووية ضمن جدول زمني محدد وذلك لإزالة كافة الأسلحة النووية وحظر تطويرها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتخزينها ونقلها واستخدامها والتهديد باستخدامها ولسن الأحكام القضائية بتدميرها.

١١٤ - وجدد رؤساء الدول أو الحكومات نداءهم إلى مؤتمر نزع السلاح القاضي بتشكيل لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح، على سبيل الأولوية القصوى لبدء المفاوضات في عام ١٩٩٨ بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد بما في ذلك عقد اتفاقية للأسلحة النووية. وسيأخذ مؤتمر نزع السلاح في الاعتبار كل ما يعرض عليه من وجهات نظر ومقترحات ذات الصلة والمتعلقة بهذا الموضوع التي عرضت عليه. كما أصرروا على ضرورة إبرام اتفاق يكون ملزما قانونا، تلتزم بموجبها كل الدول بالقضاء على الأسلحة النووية تماما. وأعربوا في هذا الصدد عن أسفهم لكون بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخذت مواقف متشددة حالت دون شروع المؤتمر المعني بنزع السلاح في هذه المفاوضات. وشددوا على ما تحلت به البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز من مرونة إذ قبلت المقترح الداعي إلى تشكيل لجنة مخصصة بموجب البند (١) من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح من أجل التفاوض بشأن اتفاقية لحظر النباث المتفجرة المخصصة للأسلحة النووية. وأكدوا على ضرورة معاملة هذه المرونة بمثلها من جانب البلدان الأخرى كأن توافق على تشكيل لجنة مخصصة تعنى بنزع السلاح النووي، وكذا خلال المفاوضات من أجل المعاهدة المقترحة وذات الصلة بالمواد الانشطارية.

١١٥ - وفي هذا الصدد أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أن عددا من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز اتخذ مبادرات جماعية خلال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة للتشديد على الحاجة إلى القيام بعمل عاجل في مجال نزع السلاح النووي على نحو ما طالب به مؤتمر قمة قرطاجنة. وأقروا جميع المقترحات المفيدة التي تقدمت بها دول حركة عدم الانحياز الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من أجل تشكيل لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي بما في ذلك العمل المفيد الذي قامت به الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من أجل إعداد برنامج عمل يرمي إلى القضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وفي هذا الصدد أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن عدد من البلدان

الأعضاء في حركة عدم الانحياز اتخذ مبادرات جماعية خلال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة لتأكيد الحاجة إلى القيام بعمل عاجل في مجال نزع السلاح النووي على نحو ما طالب به مؤتمر قمة قرطاجنة. وأقروا جميع المقترحات المفيدة والبناءة التي تقدمت بها دول حركة عدم الانحياز الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من أجل تشكيل لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي بما في ذلك العمل المضيد الذي قامت به الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والأعضاء في مؤتمر بنزع السلاح من أجل إعداد برنامج عمل يرمي إلى القضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالإعلان "من أجل عالم خال من الأسلحة النووية: آن الأوان لجدول أعمال جديد" الصادر عن عدد من الدول بما في ذلك عدد لا يستهان به من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وأقروا بأهمية هذا الإعلان باعتباره إسهاما مفيدا وهاما في تحقيق الهدف الرامي إلى القضاء الكلي على الأسلحة النووية ودعوا الدول الحائزة للأسلحة النووية للتفاعل مع هذه المبادرة بشكل إيجابي.

١١٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء تقصير الدول الحائزة على الأسلحة النووية في إظهار التزام حقيقي فيما يتعلق بنزع كامل للسلاح النووي وتقديم ضمانات شاملة وغير مشروطة وملزمة قانونا للبلدان غير الحائزة على الأسلحة النووية، وحثوا الدول الحائزة على الأسلحة النووية على الشروع فوراً في مفاوضات بشأن هذه الضمانات وإتمامها. ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات تشكيل لجنة مخصصة معنية بترتيبات دولية فعالة من أجل تأمين الدول غير الحائزة على السلاح النووي من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، في المؤتمر المعني بنزع السلاح ومن أجل التداول بشأن ضمانات شاملة وغير مشروطة وملزمة قانونا لكل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١١٧ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات تشكيل لجنة مخصصة معنية بترتيبات دولية فعالة من أجل تأمين الدول غير الحائزة للسلاح النووي من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، في المؤتمر المعني بنزع السلاح ومن أجل التداول بشأن ضمانات شاملة وغير مشروطة وملزمة قانونا لكل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق عبروا عن اعتقادهم بأن الجهود الرامية إلى إعداد صك شامل وغير مشروط وملزم قانونا يقدم للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الضمانات الأمنية ينبغي مواصلة من قبل دول عدم الانحياز كمسألة ذات أولوية.

١١٨ - وأثنى رؤساء الدول أو الحكومات على تشكيل لجنة مخصصة تحت بند رقم ١ بعنوان "وقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي" في مؤتمر نزع السلاح للتفاوض بشأن إبرام اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية وأعربوا عن اعتقادهم أن الاتفاقية المقترحة ينبغي أن تشكل إجراء لنزع السلاح النووي وليس إجراء لعدم انتشاره فقط، ويجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية تؤدي إلى القضاء التام على جميع الأسلحة النووية كما يجب أيضاً أن تسهم الاتفاقية في تعزيز التعاون الدولي في مجال استعمال الطاقة الذرية لأغراض سلمية وألا تحول دون حصول البلدان النامية على التكنولوجيا والتجهيزات النووية.

١١٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا اعتقادهم بصلاحيية الفتوى الصادرة بالإجماع عن محكمة العدل الدولية والتي تقول: "هناك التزام بمتابعة المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في جو من حسن الثقة وفي ظل رقابة دولية صارمة وفعالة". وسلموا بأن الإجماع الحاصل حول هذه الفتوى يؤكد وجود التزامات قانونية دولية. وفي هذا السياق أكدوا مجددا نداءهم إلى كل الدول للتنفيذ الفوري لهذا الالتزام بالشروع في مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام عاجل لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية وإنتاجها وتجريبها ونشرها وتخزينها ونقلها والتهديد أو استعمال التهديد باستخدامها، وتقضي بإزالتها.

١٢٠ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق أن قيودا غير ضرورية لا تزال مفروضة على تصدير المعدات والتجهيزات والتكنولوجيا من أجل أغراض سلمية إلى البلدان النامية. وشددوا على أن مشاغل انتشار الأسلحة النووية يفضل أن تعالج ضمن اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية يجري التفاوض بشأنها على أساس متعدد الأطراف. وينبغي أن تكون ترتيبات مراقبة عدم انتشار الأسلحة النووية شفافة ومفتوحة لمشاركة كل الدول، ولا بد من ضمان أنها لا تفرض قيودا على الحصول على المعدات والتجهيزات والتكنولوجيا المخصصة لأغراض سلمية والتي تحتاج إليها البلدان النامية من تنميتها المستمرة. وفي هذا السياق، أعربوا أيضا عن رفضهم الشديد لمحاولات أي دولة من الدول الأعضاء استخدام برنامج التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة لتحقيق أغراضها السياسية، خارقة بذلك النظام الأساسي لهذه الوكالة.

١٢١ - وتمشيا مع القرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، دعا رؤساء الدول أو الحكومات في الدول الأطراف في المعاهدة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، بأن تفي بالتزاماتها وبخاصة تلك المتصلة بالمادة السادسة من المعاهدة. وشددوا أيضا على الحاجة إلى ضمان وتيسير ممارسة جميع الأطراف لحقها غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون أي تمييز، بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنه ينبغي تنفيذ التعهدات بالكامل لتيسير المشاركة في أقصى حد ممكن في مجال تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٢٢ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات الدول الأطراف في المعاهدة بكل أسف بنتائج مداولات اللجنة التحضيرية الثانية المنعقدة في جنيف في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٨. كما أعربوا عن أسفهم لعدم تمكن اللجنة من الوصول إلى نتيجة تذكر بسبب إصرار وفد معين على مساندة السياسات النووية التي تتبعها دولة أخرى ليست طرفا في المعاهدة. وطالب رؤساء الدول والحكومات في الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تشارك اللجان التحضيرية حتى وقت عقد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠ وخلالها على الفور في العمل الموضوعي من أجل التنفيذ الفعلي للالتزامات المنصوص عليها في وثيقة المبادئ والأهداف في عام ١٩٩٥. وفي القرارات الخاصة بالشرق الأوسط، وفي هذا السياق، طالب

رؤساء الدول أو الحكومات اللجنة التحضيرية بتخصيص فترة زمنية معينة في اجتماعاتها القادمة للتداول حول الإجراءات العملية للقيام بجهود منظمة وتدريبية للقضاء على الأسلحة النووية. كما طالبوا المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ بتكوين لجنة متفرعة عن لجنتها الرئيسية لمناقشة الإجراءات العملية والجهود التدريبية الكفيلة بالقضاء على الأسلحة النووية. كما دعوا الأطراف المشاركة في المعاهدة أيضا إلى تشكيل لجنة فرعية عن لجنتها الرئيسية ٢ للنظر في كيفية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي سنة ١٩٩٥ وتقديم توصيات ومقترحات حول هذا الموضوع.

١٢٣ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات أو الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتشكيل لجنة مفتوحة العضوية تعمل ما بين الدورات لمتابعة التوصيات المتعلقة بتنفيذ المعاهدة التي سيتم الاتفاق حولها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

١٢٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن ارتياحهم لتوقيع مائة وتسع وثلاثين دولة على المعاهدة وتصديق أربع عشرة عليها إلى حد الآن. وأعربوا كذلك عن ارتياحهم بصورة عامة للتقدم الحاصل إلى الآن مسألة إنشاء نظام التحقق الدولي. واتفقوا على أنه إذا أريد تحقيق أهداف المعاهدة كاملة أن تواصل الدول الموقعة وبخاصة الدول الحائزة على السلاح النووي الوفاء بالتزاماتها، إذ أن ذلك سيكون أمرا أساسيا.

١٢٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا على حرمة النشاطات النووية السلمية وأن أي هجوم أو التهديد بالهجوم على المنشآت النووية السلمية - سواء كانت في طور التشغيل أو بصدد الإنجاز- يشكل خطرا على البشر وعلى البيئة ويمثل خرقا خطيرا للقانون الدولي وللمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما سلموا بضرورة عقد مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إيجاد أداة قانونية شاملة تحظر الهجوم أو التهديد بالهجوم على المنشآت النووية المسخرة للاستعمالات السلمية للطاقة الذرية.

١٢٦ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالعدد المتزايد للدول المصادقة على الاتفاقية ودعوا الدول الحائزة على الأسلحة الكيميائية المعروفة والدول الأخرى التي لم تقم بذلك إلى الآن بالمبادرة إلى المصادقة عليها في أقرب الآجال بهدف تحقيق الصبغة العالمية لهذه الاتفاقية. كما أكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة إيجاد حل عاجل للقضايا المتعلقة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا وبطريقة متكافئة وغير تمييزية. وفي هذا السياق أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا نداءهم إلى البلدان المتقدمة لتشجيع التعاون الدولي عن طريق نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات للأغراض السلمية في المجال الكيميائي وإزالة جميع القيود التمييزية التي تتعارض مع نص وروح الاتفاقية.

١٢٧ - وإذ أكد رؤساء الدول أو الحكومات الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاقية، وفي هذا الصدد، أحكام المادة العاشرة المتصلة بالمساعدة، فقد أعربوا عن قلقهم للعدد القليل من الدول الأطراف التي استجابت للمساهمة في صندوق التبرعات المخصص للمساعدة والذي أنشأته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ودعوا كل الدول الأعضاء التي لم تستجب لأحكام المادة العاشرة أن ترد على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتساهم في إصلاح هذا الوضع.

١٢٨ - وإذ يرون أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية تستبعد في حد ذاتها استخدام الأسلحة البيولوجية فقد أكد رؤساء الدول والحكومات مجدداً مقرر مؤتمر استعراض اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية القاضي بأن أي استعمال من جانب الدول الأطراف مهما كانت الطرق أو الظروف لأي عامل جرثومي أو بيولوجي أو سام بما يتنافى مع الأهداف الوقائية أو الأهداف السلمية الأخرى يشكل بالفعل خرقاً للمادة الأولى من الاتفاقية. ولاحظوا في هذا الصدد أن جمهورية إيران الإسلامية قد قدمت رسمياً مقترحاً بتعديل المادة الأولى من الاتفاقية كي تشمل حظر استخدام الأسلحة البيولوجية وحثوا على سرعة الرد من جانب الدول الأطراف على الاستفسارات التي قدمها المودعون لديها بشأن هذا الاقتراح. ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات التقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات بشأن وضع بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وأكدوا من جديد تأييدهم لمقرر المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي يحث على توصل مفاوضات المجموعة المخصصة لذلك إلى نتيجة إيجابية في أقرب وقت ممكن وذلك قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الخامس وعلى سرعة تقديم المجموعة لتقريرها الذي سيتم اعتماده بتوافق الآراء كي تنظر فيه الدول الأطراف في مؤتمر خاص. وبالتالي يجب تفادي الحدود الزمنية المفتعلة. وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء أي محاولة لتقليص مجال وأهمية المسائل المتعلقة بالمادة العاشرة من الاتفاقية. إن ضمان الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا اللازمة للأغراض السلمية ضروري لحماية المصالح الاقتصادية للبلدان النامية. لذا فإن تحقيق تقدم ذي شأن في تعزيز تطبيق المادة العاشرة وجعلها عملية بالكامل أمر حاسم للتوصل إلى أداة مقبولة عالمياً وملزمة قانونياً لتعزيز الاتفاقية.

١٢٩ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم بشكل خاص إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها وتراكمها في كثير من البلدان، مما يشكل تهديداً جدياً للسكان وللامن الوطني والإقليمي كما أنها تعتبر عاملاً يساعد على زعزعة استقرار الدول. وحثوا الدول على اتخاذ خطوات للمواجهة الفعالة للمشكلة المتزايدة للنقل غير المشروع للأسلحة ولا سيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة، عن طريق إجراءات إدارية وتشريعية حيث أن هذه المشكلة تساعد على زيادة التوترات وتؤدي إلى نزاعات وصراعات وإرهاب كما تؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة. وفي هذا الصدد، رحبوا باعتماد المبادئ التوجيهية في ١٩٩٦ لعمليات النقل الدولي للأسلحة في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ زاي المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من قبل لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك رحب رؤساء الدول أو الحكومات بمبادرة فخامة الرئيس الفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي بخصوص إقرار وقف لإنتاج ونقل الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع فيها في أفريقيا الغربية

الذي صادقت عليه الدول الأعضاء في المنظمة الاقتصادية لأفريقيا الغربية في إطار المحادثات الجارية حول إحداث آلية لمنع ومعالجة النزاعات في المنظمة واتخاذ القرارات بشأنها. كما رحبوا بالمقرر الذي اتخذته مؤتمر القمة ٢٤ لمنظمة الوحدة الأفريقية بخصوص الأسلحة الصغيرة والخفيفة في أفريقيا.

١٣٠ - وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأنه ثمة أيضا عدم توازن كبير في إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والاتجار فيها بين البلدان الصناعية وبلدان عدم الانحياز. ودعوا إلى خفض ذي بال في إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والاتجار فيها من قبل الدول الحائزة لأكبر الترسانات وذلك بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

١٣١ - وإذ يأخذ رؤساء الدول أو الحكومات بالاعتبار حاجيات الدول المشروعة للدفاع عن النفس وخصوصيات كل منطقة فقد شجعوا الدول على أن تنظر في اتخاذ مبادرات ملائمة على المستويات الدولية، والإقليمية والوطنية لتعزيز الشفافية في ما يتصل بكل أنواع الأسلحة كعنصر هام لبناء الثقة وإقرار الأمن. كما أكدوا على ضرورة أن يشمل مفهوم الشفافية الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل وبخاصة الأسلحة النووية.

١٣٢ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الدول كي تصبح أطرافا في اتفاقية حظر استخدام بعض الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها بالغة الضرر أو عشوائية الأثر أو الحد وكذلك البروتوكولات ذات الصلة. وعبروا عن ارتياحهم لسريان البروتوكول الرابع بشأن أسلحة الليزر المسببة للعمى اعتبارا من ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٨ فضلا عن إعلان الأمين العام للأمم المتحدة من أن البروتوكول الثاني في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بصيغته المعدلة، بشأن الألغام والأشراك الخداعية وبقية النبائط سوف يبدأ سريانه يوم ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

١٣٣ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي لتوفير المساعدة اللازمة في عمليات إزالة الألغام الأرضية فضلا عن إعادة تأهيل الضحايا في البلدان المتضررة وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا. ودعوا كذلك إلى تقديم المساعدة الدولية لضمان وصول البلدان المتضررة دون قيد إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام. ودعوا أيضا إلى مواصلة المساعدة الإنسانية لضحايا الألغام الأرضية.

١٣٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن استيائهم لاستخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات النزاع بغرض إرهاب المدنيين بواسطة منعهم من الوصول إلى الأراضي الزراعية الشيء الذي يسبب المجاعة وإجبارهم على مغادرة منازلهم ويؤدي إلى إجلاء السكان المدنيين ومنعهم من العودة إلى مقرات إقامتهم الأصلية، وهو ما يتنافى مع القانون الدولي الإنساني.

١٣٥ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء مخلفات الحرب العالمية الثانية ولا سيما تلك المخلفات المتمثلة في الألغام الأرضية التي سببت أضرارا بشرية ومادية وعاقبت خطط التنمية في بعض بلدان عدم الانحياز. وطالبوا الدول المسؤولة عن زرع الألغام خارج أراضيها بأن تتحمل مسؤولية الألغام الأرضية وتتعاون مع البلدان المتضررة بتقديم المعلومات اللازمة والخرائط الدالة على مواقع هذه الألغام والمساعدة التقنية المطلوبة لأزالتها بالإضافة إلى مساهمتها في تحمل نفقات الإزالة، ودفع التعويضات عن أي ضرر ناتج عنها.

١٣٦ - ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد خطوة إيجابية تجاه بلوغ هدف نزع السلاح النووي العالمي. وحثوا الدول على عقد اتفاقيات بهدف إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه الترتيبات وفقا لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ورحبوا في هذا السياق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا. وبحث رؤساء الدول أو الحكومات مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم، واتفقوا على ضرورة أن يتم ذلك على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وبما يتفق مع أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ووافقوا على أنه من الضروري في إطار إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي أن تقدم ضمانات غير مشروطة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية إلى جميع دول المنطقة.

١٣٧ - ورحب رؤساء الدول والحكومات وساندوا سياسة منغوليا بتأسيس وضعها القانوني كدولة خالية من السلاح النووي.

١٣٨ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولبلوغ هذه الغاية أكدوا من جديد ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرارات مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء. ودعوا جميع الأطراف المعنية لاتخاذ خطوات عاجلة وعملية من أجل إنشاء هذه المنطقة، وإلى أن يتم إنشاؤها، طالبوا إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يعلن عن عزمه لأن يفعل ذلك، بالتخلي عن حيازته للأسلحة النووية، وبالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون إبطاء، والمبادرة إلى وضع جميع مرافقه النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعربوا عن قلقهم البالغ لحصول إسرائيل على قدرة نووية وهو ما يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وأدانوا إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتكديس ترسانات نووية. ورأوا أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة فيها اختلالات كبيرة في القدرات العسكرية لا سيما عن طريق حيازة أسلحة نووية تسمح لطرف بأن يهدد جيرانه والمنطقة كلها. ورحبوا كذلك بمبادرة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر

العربية بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وأكدوا على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة في كافة المحافل الدولية من أجل إنشاء هذه المنطقة. ودعوا أيضا إلى الحظر الكامل والتام لنقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والتسهيلات والموارد والأجهزة المتصلة بالنواحي النووية وحظر تقديم المساعدة في المجالات أو التكنولوجيا المتصلة بالأغراض النووية لإسرائيل.

١٣٩ - ورحب رؤساء الدول والحكومات بمبادرة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية في حزيران/يونيه ١٩٩٨ الداعية إلى بلوغ عالم خال من أسلحة التدمير الشامل ولا سيما الأسلحة النووية وعقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة في أقرب الآجال.

١٤٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء التحالف العسكري الإسرائيلي التركي فضلا عن المناورات البحرية التي تم إجراؤها في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط والأخطار التي تشكلها مثل هذه المناورات على الأمن في المنطقة.

١٤١ - وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أنه لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، ينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح أن تلتزم بجميع أحكام هذه المعاهدات وأن تقوم بتنفيذها. وأكدوا أن قضايا عدم امتثال الدول الأطراف ينبغي أن تحل بطريقة تتفق مع هذه المعاهدات ومع القانون الدولي. وأكدوا كذلك أن أي خروج عن الدور المتوخي لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح في ظروف معينة من شأنه أن يقوض أحكام هذه المعاهدات والاتفاقيات، وبما في ذلك الآلات التي تنطوي عليها من أجل التصدي لانتهاكها. فمثل هذا الخروج من شأنه أن يشكك في قيمة المفاوضات المضنية المتعددة الأطراف بشأن معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في مؤتمر نزع السلاح. وشددوا على أن التحايل على أحكام المعاهدات القائمة أو تقويضها سوف يلحق ضررا بالغا بدور المؤتمر. وفي هذا السياق شددوا أيضا على أنهم يعارضون أن يضطلع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدور لا يتلاءم مع ميثاقها.

١٤٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أن النهج العالمية والإقليمية تجاه نزع السلاح نهج متكاملة ويمكن اتباعها في آن واحد. وحثوا الدول في مختلف مناطق العالم على التفاوض بشأن اتفاقات لإيجاد توازن أكبر في الأسلحة التقليدية وتقيد إنتاج وحيازة هذه الأسلحة وإجراء خفض مستمر ومتوازن لها إذا اقتضى الأمر، من أجل تشجيع السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وأكدوا أن حل المنازعات الإقليمية وفيما بين الدول بالطرق السلمية ضروري لتهيئة الظروف التي تمكن الدول من توجيه مواردها بعيدا عن التسلح وفي اتجاه تطوير النمو الاقتصادي. وحتى تكون مبادرات نزع السلاح الإقليمية عملية وقابلة للتطبيق، على وجه التحديد فإنها، بحاجة إلى أن تأخذ في اعتبارها خصائص كل منطقة، وأن تعزز أمن كل دولة من دول المنطقة المعنية. وينبغي أيضا التصدي لمسألة تراكم الأسلحة التقليدية بما يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدول لأغراض الدفاع عن النفس مع مراعاة خصائص كل منطقة.

١٤٣ - أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالفقرات ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ١٢/٥٢ ألف وباء بشأن السلم والأمن ونزع السلاح الدولية وأكدوا على ضرورة توخي احترام مبادئ السيادة والوحدة الترابية لكل دولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية عند تطبيق ذلك.

١٤٤ - وتابع رؤساء الدول والحكومات التأكيد على أملهم في أن يساهم القرار في إعادة تشكيل إدارة نزع السلاح داخل الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة يرأسها مساعد للأمين العام من أحد بلدان عدم الانحياز، وفي بلوغ نزع كامل وشامل للسلاح عملا بالأولويات التي نصت عليها الدورة الاستثنائية الأولى المعنية بنزع السلاح والأحكام ذات الصلة لقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٠/٥٢.

١٤٥ - وعبر رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى عن تأييدهم عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لنزع السلاح. ورحبوا باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء لقرار ينص على عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وأحاطوا علما بالمناقشات التي جرت حول الموضوع داخل لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وأوعزوا إلى مكتب التنسيق لتكليف الفريق العامل المعني بنزع السلاح بمهمة متابعة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة والتنسيق المتصل بذلك خلال العملية التحضيرية وفي هذا السياق. وأعادوا التأكيد على ضرورة لتحقيق خطوات أخرى لانعقادها بمشاركة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك حاجة الدورة الاستثنائية الرابعة المعنية بنزع السلاح إلى مراجعة وتقييم تطبيق مقررات الدورة الأولى.

١٤٦ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة بشأن الإبقاء على المراكز الثلاثة الإقليمية المعنية بالسلم ونزع السلاح في نيبال وبيرو وتوغو وإعادة تنشيطها.

١٤٧ - وعبر رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لعمل الفريق العامل المعني بنزع السلاح التابع لحركة عدم الانحياز بتنسيق من إندونيسيا، وشجعوا الوفود على مواصلة عملهم النشط في هذا الخصوص.

المحيط الهندي

١٤٨ - أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد استمرار أهداف إعلان المحيط الهندي منطقة سلم. وأكدوا من جديد أهمية التعاون لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. ولاحظوا أنه يلزم بذل مجهودات أكبر وتسخير وقت أطول لتسهيل مناقشات مركزة بشأن التدابير العملية لضمان ظروف السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. كما لاحظوا أيضا أنه في ضوء القرار ٥٢/٤٤ للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة سيواصل رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي مشاوراته غير الرسمية بشأن مستقبل عمل اللجنة.

الإرهاب

١٤٩ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح باعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وقرار الجمعية العامة ٤٩/٦٠ ومعهادة القضاء على التفجيرات الإرهابية التي اعتمدها الدورة ٥٢ للجمعية العامة وحثوا على تنفيذها. وأعادوا تأكيد إدانتهم لجميع أعمال الإرهاب وممارساته، نظرا لآثارها السلبية على عدة قطاعات من بينها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. وأعلنوا أن الإرهاب يهدد أيضا استقرار الأمم والأسس التي تقوم عليها المجتمعات عامة والمجتمعات التعددية خاصة. وطالبوا أيضا بسرعة عقد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب وتنفيذها بشكل فعال.

١٥٠ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات كذلك باعتماد أعضاء جامعة الدول العربية في القاهرة مؤخرا لاتفاقية مكافحة الإرهاب فضلا عن قرار مؤتمر طهران لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإبرام اتفاقية المنظمة لمكافحة الإرهاب الدولي وتعزيز الجهود المتعلقة بها.

١٥١ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات كذلك جميع الدول على العمل معا من أجل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب أينما كان وبصرف النظر عن الفاعل والضحية، وذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، واحترام وتنفيذ الصكوك الدولية والثنائية ذات الصلة، مع مراعاة الوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة المعقود في القاهرة عام ١٩٩٥.

١٥٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف تبرير الأعمال الإجرامية المتعمدة والموجهة لإثارة حالة من الرعب لدى الجماهير أو لدى مجموعة من الأفراد أو ضد شخص معين مهما كان الغرض منها، أو أيا كانت الاعتبارات أو العوامل التي تساق لتبريرها.

١٥٣ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أنه على جميع الدول - بموجب مقاصد ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية ذات الصلة وقواعد القانون الدولي الأخرى - أن تمتنع عن تنظيم الأعمال الإرهابية أو مساعدتها أو المشاركة فيها داخل أراضي دول أخرى أو التفاوضي عن أنشطتها داخل أراضيها أو تشجيع هذه الأنشطة بغرض ارتكاب مثل هذه الأعمال، بما في ذلك السماح باستخدام أراضيها الوطنية والأراضي الواقعة تحت ولايتها في التخطيط والتدريب لهذا الغرض. وأكدوا من جديد إدانتهم بدون لبس لأي دعم سياسي أو دبلوماسي أو أدبي للإرهاب.

١٥٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد موقف الحركة القائم على مبادئ القانون الدولي بشأن شرعية كفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير الذي لا يعتبر إرهابا.

١٥٥ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى التأييد، من حيث المبدأ، للدعوة إلى تعريف الإرهاب لتمييزه عن الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني.

١٥٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد على الحاجة إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بصرف النظر عن الخلفية العرقية لضحايا أو مرتكبي الإرهاب أو دياناتهم أو جنسياتهم.

١٥٧ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أن أخذ رهائن، أينما حدث، وبصرف النظر عن الفاعل، يشكل عقبة خطيرة أمام التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان ولا يمكن تبريره تحت أي ظروف. ولهذا طالبوا الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ومحاربة ومعاينة أعمال أخذ الرهائن، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان.

١٥٨ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات الهجمات الإرهابية على البلدان الصديقة في حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان. ورحبوا باعتماد قرار مجلس الأمن ١١٨٩/١٩٩٨ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ الذي أدان بقوة الهجوم الإرهابي بتفجير قنبلة في نيروبي، كينيا، وفي دار السلام، تنزانيا، يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، الذي أودى بحياة المئات من الأبرياء وأدى إلى إصابة الآلاف من الناس، كما تسبب في خسائر ضخمة في الممتلكات.

١٥٩ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أنه يجب أن يتم التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وأعربوا عن معارضتهم للإجراءات الاختيارية وأحادية الجانب التي تعتبر انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وفي هذا السياق، طالبوا هيئات الأمم المتحدة المتخصصة بترويج الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون، بما في ذلك النظام القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي.

١٦٠ - وقرر رؤساء الدول أو الحكومات كذلك تنسيق جهودهم في هيئات الأمم المتحدة المختصة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، بما يتفق مع الميثاق، لمكافحة الإرهاب واستئصاله بجميع أشكاله وصوره.

١٦١ - وفي ضوء كل هذه الاعتبارات والمبادرات السابقة التي اتخذتها حركة عدم الانحياز، طالب رؤساء الدول أو الحكومات بعقد مؤتمر قمة دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لصوغ استجابة مشتركة من منظمة المجتمع الدولي للإرهاب في جميع صورته وأشكاله.

١٦٢ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات مجددا بالفقرة ١١ من الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لبلدان عدم الانحياز الذي يقضي بأنه ينبغي أن يتخذ أعضاء الحركة موقفا جماعيا متماسكا إزاء الإرهاب.

القانون الدولي

١٦٣ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لإعادة تنشيط مهام الفريق العامل لحركة عدم الانحياز المعني بالقضايا القانونية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك برئاسة زمبابوي. ومن شأن هذا الفريق الإسهام في ترقية عمل وفود حركة عدم الانحياز وتنسيق القضايا المهمة التي تعالجها.

١٦٤ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أنه مع انتهاء الحرب الباردة، ظهرت مجالات اهتمام جديدة تسوغ دعم تجديد التزام المجتمع الدولي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنهما فضلاً عن الاستفادة القصوى من الآليات ووسائل التسوية السلمية للمنازعات على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

١٦٥ - واتفق رؤساء الدول أو الحكومات على أن السلام والوثام بين الدول والشعوب يتطلب من الدول احترام وتعزيز حكم القانون. ولهذا السبب فقد عاهدوا أنفسهم على إدارة شؤونهم الخارجية على أساس الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي. واتفقوا على أن وجود مجتمع دولي يحكمه القانون هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام والأمن لجميع أعضائه.

١٦٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تأييدهم لعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، الذي اقترحته الحركة في حزيران/يونيه ١٩٨٩، وأكدوا من جديد تأييدهم لقرار الجمعية العامة ١٥٤/٥٢ بخصوص ما يتخذ من إجراءات تكرر للاحتفال بالعيد المئوي لمؤتمر السلام الدولي الأول في عام ١٩٩٩، واختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وأكدوا من جديد أهمية برنامج العمل للذكرى المئوية لمؤتمر السلام الدولي الأول، بما في ذلك الاجتماعات التي ينظمها "أصدقاء عام ١٩٩٩" في قصر السلام في لاهاي وسانت بيترزبورغ وجنيف. ودعوا هذه الاجتماعات إلى أن تؤيد المواقف التاريخية والتقدمية للحركة إزاء القضايا المتصلة بالقانون الدولي وحل المنازعات بطرق سلمية والحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وأكدوا على أملهم في أن تدعم كل الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة برنامج العمل الذي يدعو إلى عرض نتائج مجموع الاجتماعات المتصلة بالذكرى المئوية لمؤتمر السلام الدولي إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

١٦٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة إحراز مزيد من التقدم لتحقيق الاحترام التام للقانون الدولي ولمحكمة العدل الدولية وللعمل، في جملة أمور أخرى، على تعزيز تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وقيام نظام للعدالة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بحق الإنسانية وكذلك الجرائم الدولية الأخرى. ويشير الميثاق إلى أن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للمنظمة. وينبغي أن يستفيد مجلس الأمن بصورة أكبر من هذه المحكمة العالمية بوصفها مصدراً للتأوى في القضايا موضع الخلاف وأن يستفيد منها كمصدر لتفسير القانون الدولي ذي الصلة وأن ينظر في القرارات التي تراجعها تلك المحكمة العالمية.

١٦٨ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما باعتماد قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأكد رؤساء الدول على ضرورة اتخاذ كل التدابير الممكنة من أجل ضمان بداية عمل المحكمة الجنائية الدولية دون أي تأخير والاضطلاع بالترتيبات اللازمة لمباشرة وظائفها. كما أكد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة الشروع في الترتيبات العملية لغرض إنشاء المحكمة واستهلال عملها. وفي هذا الصدد، شجع رؤساء الدول أو الحكومات الدول الأعضاء على التوقيع على نظام المحكمة والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن. ودعوا أيضا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء في وقت عاجل لجنة تحضيرية تباشر عملها في مستهل سنة ١٩٩٩.

١٦٩ - وشجع رؤساء الدول أو الحكومات على المشاركة النشطة لأعضاء حركة عدم الانحياز في عمل اللجنة التحضيرية وأعادوا التأكيد على ضرورة تنسيق عمل الدول الأعضاء في إطار اللجنة التحضيرية وبذل أكبر قدر من الجهود قصد اتخاذ موقف منسجم بين أعضاء الحركة تحكمه قيم حركة عدم الانحياز ومبادئها.

١٧٠ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا وأن تعتقل أولئك الذين ارتكبوا جريمة الإبادة الجماعية في رواندا وتعيدهم إلى البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة ليتولى محاكمتهم. كما عبروا أيضا عن تقديرهم للبلدان التي قامت بذلك.

١٧١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا على ضرورة التعاون والامتنثال لما يصدر عن المحكمة الجنائية الدولية بشأن يوغسلافيا السابقة، وأكدوا مجددا على أنه ينبغي تحديد المسؤولية الفردية عند ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة في حق القانون الإنساني.

١٧٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات قلقهم الشديد إزاء إصرار مجموعة من الدول على إعادة تفسير أو صياغة الصكوك القانونية الحالية من جانب واحد بناء على آرائها ومصالحها الخاصة. وشددوا على ضرورة الإبقاء على صلاحية الصكوك القانونية التي اعتمدتها الدول الأعضاء. كما أعربوا عن بالغ القلق بشأن التجارب الأخيرة المتعلقة بانتخاب أعضاء العديد من أجهزة الهيئات الدولية والتي ترتب عليها فقدان بعض المقاعد التابعة لخبراء من بلدان عدم الانحياز بما أدى إلى انعدام التوازن في تمثيل جميع مناطق العالم في هذه الأجهزة. ودعوا البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز والأطراف، في نفس الوقت، في المعاهدات المعنية إلى العمل معا على تصحيح هذا الشذوذ. وشددوا على ضرورة تحقيق تضامن ووحدة أكثر فعالية بين بلدان عدم الانحياز من خلال دعم ترشيحات الخبراء الوافدين من هذه البلدان.

١٧٣ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات استمرار بعض الدول الكبرى في تنفيذ التدابير الاقتصادية القسرية من جانب واحد. ومن بين هذه التدابير تطبيق القوانين خارج حدود الدولة ضد العديد من البلدان النامية بهدف منع هذه البلدان من ممارسة حقها في اتخاذ قراراتها بمحض إرادتها وفقا لنظمها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية. ودعوا جميع البلدان إلى عدم الاعتراف بتطبيق بعض الدول لقوانينها خارج حدودها ومن جانب واحد بفرض عقوبات على دول أخرى وشركات وأفراد أجبيين. وجددوا تأكيدهم أن هذه القوانين تتناقض وقواعد القانون الدولي وتتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة وغاياتها.

١٧٤ - وطلب رؤساء الدول أو الحكومات من جميع الدول الامتناع عن اعتماد أو تنفيذ تدابير قسرية خارجية أو من جانب واحد كوسيلة لممارسة الضغط على بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية. ولاحظوا أن تدابير من قبيل قانوني هيلمز - بورتون وداماتو وغيرها من القوانين التي تم سنّها في الآونة الأخيرة تشكل انتهاكا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، ودعوا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء فعال لوقف مثل هذا الاتجاه.

١٧٥ - ورفض رؤساء الدول أو الحكومات جميع محاولات وضع مفاهيم جديدة للقانون الدولي ترمي إلى عولمة العناصر الأساسية التي ينطوي عليها تطبيق القوانين خارج حدود الدولة، من خلال الاتفاقات متعددة الأطراف.

١٧٦ - ووافق رؤساء الدول أو الحكومات على أن تزيد الدول الأعضاء في جهودها خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة صك قانوني دولي يضمن حرمة أراضيها من الفضاء الخارجي، وتعزيز آلية داخل الأمم المتحدة لتبادل المعلومات المجمعة بواسطة التكنولوجيا الفضائية الحديثة مع الأخذ في الاعتبار نتائج وتوصيات تقرير فريق الخبراء الحكومي بشأن تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي الذي تمت إحالته على أنظار الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٧٧ - وجدد رؤساء الدول أو الحكومات معارضتهم لأعمال التقييم والتفويض وغيرها من التدابير القسرية من جانب واحد كوسيلة لممارسة الضغط على بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى. وفي هذا الصدد، أعربوا عن رأيهم بشأن التدابير القسرية من جانب واحد والقوانين المعارضة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. وفضلا عن ذلك، أعربوا عن معارضتهم للاتجاه الحالي الرامي إلى تعزيز تلك التدابير وتوسيع نطاقها من خلال مؤسسات بريتون وودز. وأعربوا مرة أخرى عن قلقهم بشأن طبيعة تطبيق تلك التدابير خارج الحدود على دول أخرى مما يؤدي بالإضافة إلى ذلك إلى تهديد سيادة الدول. ودعوا الدول التي تمارس التدابير القسرية من جانب واحد أن تضع حدا لها على الفور.

١٧٨ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز إلى مضاعفة جهودهم من أجل محاربة الفساد والجريمة المنظمة، وشجعوا الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

١٧٩ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات بمبادئ باندونغ العشرة التي تمثل أسس الحركة، وعبروا عن قلقهم البالغ بشأن الهجوم الجوي الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة ضد مصنع الشفاء لصناعة الأدوية في السودان يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ واعتبروا ذلك خرقاً خطيراً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويتنافى مع مبادئ التسوية السلمية للمنازعات فضلاً عن كونه يهدد سيادة السودان وسلامة أراضيها والاستقرار في المنطقة، والسلم والأمن الدوليين. واعتبروا أيضاً هذا الهجوم كعمل من طرف واحد ولا مبرر له. وأدان رؤساء الدول أو الحكومات هذه العملية العدوانية والتهديدات المستمرة التي تلوح بها الولايات المتحدة ضد السودان، وأهابوا بحكومة الولايات المتحدة أن تمتنع عن مثل هذه الأفعال من جانب واحد. وأعربوا كذلك عن تأييدهم للسودان في مطالبه المشروعة بتعويض كامل عن الخسائر الاقتصادية والمادية التي نتجت عن هذا الهجوم.

قانون البحار

١٨٠ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح شروع الهيئة الدولية المعنية بقاع البحار في النظر المعمق في مشروع مدونة التعدين بشأن العقيدات متعددة المعادن في هذا المجال وأن المحكمة الدولية المتخصصة في قانون البحار نظرت في أولى قضيتين ترفعان إليها. ولاحظوا أيضاً أن اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري تمارس عملها حالياً. وفي هذا الصدد، حثوا كل الدول الأطراف على تقديم الدعم الكامل للمؤسسات التي أنشئت وفقاً لهذه الاتفاقية. وحث رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى كل البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، والتي لم تصادق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من هذه الاتفاقية والاتفاق الخاص بتنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بصون وإدارة المخزون السمكي المتواجد على الحدود المشتركة والكثير التنقل، إلى أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وأكدوا مجدداً أن هذه الاتفاقية والاتفاق يمثلان إنجازين هاميين حققتهما المجتمع الدولي من خلال الجهود متعددة الأطراف المبذولة من أجل إرساء نظام قانوني للبحار والمحيطات من شأنه أن يؤدي، في جملة أمور أخرى، إلى تيسير الاتصالات الدولية وتعزيز استخدام البحار والمحيطات للأغراض السلمية وتسخير مواردها بشكل منصف وناجح، والمحافظة على مواردها، ودراسة البيئة البحرية وحمايتها وصونها.

تسوية المنازعات بالطرق السلمية

١٨١ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة إلى تجديد التزام المجتمع الدولي بدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنهما وكذلك الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويتوقف دور الحركة إلى حد كبير في تعزيز قيام نظام دولي عادل على قوتها الداخلية ووحدتها وتماسكها. ولذلك فإنه من واجب جميع الدول الأعضاء أن تعمل بهمة من أجل تعزيز تضامن الحركة ووحدتها.

١٨٢ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات بقرارات قمة قرطاجنة بشأن ولاية مكتب التنسيق في إجراء مزيد من الدراسة لمسألة إنشاء آلية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية، بما في ذلك الاقتراح المقدم والمواقف المعبرة عنها في مؤتمر قمة قرطاجنة، على أن يقدم المكتب تقريراً إلى اللجنة المعنية بالمنهجية. ولاحظوا أن هذه الدراسة لم تقدم بعد.

ثقافة السلم

١٨٣ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات باعتماد الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار رقم ١٣/٥٢ بشأن ثقافة السلم ودعوا إلى دعم ثقافة سلم تستند إلى المبادئ الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة وإلى احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح وترويج التنمية والتربية على السلم ونبذ العنصرية والتفرقة العرقية وكره الأجانب والاحتلال الأجنبي ومساندة التدفق الحر للمعلومات ومشاركة أوسع للمرأة كنهج متكامل لمنع العنف والمنازعات وكجهود رامية إلى إيجاد الظروف الملائمة للسلم وتعزيزه ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بأن الأمين العام بصدد تقديم تقرير موحد يشتمل على مشروع إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلم إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة. وفي هذا الصدد رحب رؤساء الدول أو الحكومات بإعلان عام ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلم والفترة بين ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ باعتبارها العقد الدولي لثقافة السلم وانعدام العنف لأطفال العالم.

الفصل الثاني

تحليل الوضع الدولي

ألف - فلسطين والشرق الأوسط

فلسطين

١٨٤ - كرر رؤساء الدول أو الحكومات تضامنهم التقليدي والطويل مع الشعب الفلسطيني ولاحظوا أننا نمر اليوم بالذكرى الخمسين لاستلاب أراضي وديار وممتلكات الشعب الفلسطيني وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين. ودعوا إلى تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية بما فيها القرارات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين. وكرروا دعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وطالبوا من جديد بانسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، ومن كل الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

١٨٥ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد موقفهم بخصوص القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس. وطالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتزاماتها القانونية. وجددوا دعمهم للتوصيات الواردة في القرارات التي وافقت عليها الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة (د-٢/٨٠ و د-٢/٨٠ و د-٤/٨٠ و د-٥/٨٠) بما فيها، من جملة أمور أخرى، التوصية بعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة حول إجراءات تطبيق الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وضمان احترامها تحملاً لمسؤولياتها الجماعية كما ورد في المادة المشتركة رقم ١ من اتفاقية جنيف الرابعة.

١٨٦ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٥٠/٥٢ بشأن مشاركة فلسطين في أعمال الأمم المتحدة وأعربوا عن ثقتهم أن فلسطين سوف تتمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة في المستقبل القريب ويفضل أن يكون ذلك خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وأكدوا مجدداً أن تمثيل إسرائيل في أعمال الجمعية العامة يجب أن يكون متماشياً مع القانون الدولي، بما يضمن أن التمثيل الإسرائيلي لا يغطي الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

١٨٧ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بقطع خطوات إضافية على درب توسيع نطاق الولاية القضائية والحدود المرسومة للقدس. وفي هذا

الصدد أعربوا عن عميق تقديرهم للجهود التي يبذلها جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب رئيس لجنة القدس لصيانة القدس. وأعربوا عن تأييدهم الكامل لمحتوى البيان الختامي والتوصيات التي اعتمدتها اللجنة خلال دورتها السابعة عشرة التي عقدت في الدار البيضاء يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨.

١٨٨ - وعبر رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء التوقف الحالي لعملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي ثم مسيرة السلام في الشرق الأوسط نتيجة للسياسات والأعمال التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية منتهكة الاتفاقيات المبرمة بما فيها النشاطات الاستيطانية، والإجراءات القمعية وخنق الشعب الفلسطيني اقتصاديا. وفي هذا الصدد أدانوا بصفة خاصة الأعمال التي اقترفها الجيش الإسرائيلي في المدة الأخيرة من قتل وجرح عشرات المدنيين الفلسطينيين ودعوا إلى المزيد من الجهود لضمان احترام إسرائيل للاتفاقيات المبرمة وتنفيذها في آجالها.

الجولان السوري

١٨٩ - أعاد رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على أن التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل كقرارها غير القانوني الصادر في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ والذي يستهدف تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمقراطي للجولان السوري المحتل وتحويل هيكل مؤسساته وفرض قوانينها وإداراتها عليه، هي باطلة ولاغية وأعادوا التأكيد أيضا على أن كل هذه التدابير تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ولميثاق وقرارات الأمم المتحدة خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب وتحديدا لإرادة المجتمع الدولي. وطالبوا إسرائيل بالاستجابة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذا لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨.

١٩٠ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات دعمهم الثابت وتضامنهم مع المطلب السوري العادل ومع الحق السوري في استرجاع كامل الجولان السوري المحتل على أساس مرجعية مسيرة السلام التي انطلقت من مدريد، وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ السلام مقابل الأرض وطالبوا إسرائيل باحترام كل التزاماتها والوعود التي قطعتها على نفسها واستئناف محادثات السلام من النقطة التي انقطعت فيها.

لبنان

١٩١ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق إزاء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد لبنان والتوقيف غير الشرعي للمواطنين اللبنانيين وقتل المدنيين الأبرياء والتبديد الشامل للممتلكات، ودعوا إسرائيل للانسحاب الفوري والتام وغير المشروط من جنوب لبنان والبقاع الغربي إلى الحدود المعترف بها دوليا طبقا لقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) والاحترام الكامل والدقيق لاستقلال لبنان

وسياسته وسلامته الترابية ووحدة أراضيه. وأكدوا أيضا أن أية شروط تضعها إسرائيل لعرقلة تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ستؤثر على وضعه القانوني والسياسي وهي وبالتالي غير مقبولة.

عملية السلام

١٩٢ - كرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على الحاجة لإتمام عملية السلام الشامل والعدل والدائم في منطقة الشرق الأوسط. وأكدوا عزمهم على بذل الجهود بكل نشاط بهدف تحقيق هذه الغاية. وأكدوا مجددا تأييدهم لعملية السلام على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ "الأرض مقابل السلام". وكرروا أيضا التأكيد على ضرورة احترام وتنفيذ الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والوفاء بالالتزامات والتعهدات الصادرة على أساس مرجعية مؤتمر مدريد وما انبثق عنه من مفاوضات. وأعربوا عما يساورهم من قلق بالغ إزاء الوضع الحالي المتردي لهذه العملية وتوقف مسار السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل. وكذلك توقف المسارات بصفة تامة بين سوريا وإسرائيل من جهة وبين لبنان وإسرائيل من جهة أخرى. وأدانوا محاولات الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تغيير مرجعية عملية السلام وخلق واقع جديد على الأرض وهو ما يعتبر عائقا على درب تحقيق السلام ومحاولة إيجاد مفاهيم غير مقبولة تتنافى مع مبدأ الأرض مقابل السلام والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

١٩٣ - وإزاء هذا الوضع الخطير والملح فإن رؤساء الدول أو الحكومات يطلبون إلى البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز زيادة تسليط الضغط واستعمال كل الوسائل المتاحة على المستويين الإقليمي والدولي لضمان انصاع إسرائيل لمرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيقها الكامل لكل الاتفاقيات والوفاء بالالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية على كل المسارات أثناء محادثات السلام. وأكدوا أيضا أن تقصير الحكومة الإسرائيلية في الاستجابة بصفة إيجابية سيؤدي بالدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز إلى اتخاذ مزيد من التدابير المناسبة.

باء - أوروبا

قبرص

١٩٤ - كرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على كل المواقف والإعلانات السابقة لحركة عدم الانحياز بشأن مسألة قبرص وأعربوا عن قلقهم البالغ واستيائهم لعدم إحراز أي تقدم في البحث عن حل عادل ودائم نتيجة للتصلب التركي ولمحاولات الجانب التركي إدخال شروط مسبقة أثناء الجولتين السابقتين من المفاوضات المباشرة اللتين انعقدتا في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٧ بين الرئيس القبرصي والزعيم القبرصي التركي بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة.

١٩٥ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم لسيادة جمهورية قبرص ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وتضامنهم مع شعب وحكومة قبرص. ودعوا مجدداً إلى انسحاب كل قوات الاحتلال والمستوطنين وعودة اللاجئين إلى ديارهم في ظل جو من الأمن واحترام حقوق الإنسان بالنسبة لكل القبارصة، وإحصاء عدد كل المفقودين منهم.

١٩٦ - كرر رؤساء الدول أو الحكومات موقفهم بأن الوضع الراهن في قبرص الذي ظهر واستمر بسبب استخدام القوة لا يمكن قبوله، وشددوا على ضرورة تأمين الامتثال الفعلي لجميع قرارات الأمم المتحدة وتنفيذها وبوجه خاص قرارات مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) و ٩٣٩ (١٩٩٤)، وبغية تحقيق ذلك، فإنه على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات وتدابير ملائمة من بينها عقد مؤتمر دولي وجعل قبرص منطقة منزوعة السلاح كما اقترح ذلك رئيس جمهورية قبرص مرارا عديدة. وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء التهديدات التركية المستمرة في المدة الأخيرة باستعمال القوة ضد قبرص وبضم الأراضي التي تحتلها تركيا وشجبوا التهديدات الصادرة عن الجانب التركي بمقاطعة الجولات المقبلة من المحادثات حتى يتم الاعتراف بالدولة المزعومة في الأراضي المحتلة. وأدانوا أيضاً محاولات الجانب التركي الرامية إلى تغيير قواعد الحوار بين الطائفتين الدائر بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة. واعتبروا أن مطالب من هذا القبيل تعتبر مخالفة لقرارات الأمم المتحدة وإعلانات حركة عدم الانحياز ومبادئ القانون الدولي وطالبوا بسحبها.

١٩٧ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء استمرار الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب تركيا، كما أكد ذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (الوثيقة S/1994/629 المؤرخة ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٤)، وأكدوا مجدداً دعمهم لجهود الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إيجاد حل عادل وشامل وقابل للتطبيق كما جاء ذلك في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٩٣٩ (١٩٩٤)، وقرروا مطالبة فريق الاتصال التابع لبلدان عدم الانحياز بأن يظل مهتماً بهذا الوضع ويدعم هذه الجهود.

الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط

١٩٨ - استعرض رؤساء الدول أو الحكومات التطورات المسجلة في منطقة البحر المتوسط منذ مؤتمر قمة قرطاجنة. وأكدوا مجدداً تصميمهم على تكثيف عملية الحوار والتشاور لتعزيز تعاون شامل ومتكافئ في المنطقة من أجل حل المشاكل القائمة في منطقة البحر المتوسط، وإزالة أسباب التوتر وما يترتب على ذلك من تهديد للسلم والأمن. وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن احترام حق تقرير المصير والقضاء على الاحتلال الأجنبي والقواعد الأجنبية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها شروط لا بد منها لاستتباب السلام والاستقرار في منطقة البحر المتوسط.

١٩٩ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالمبادرات المختلفة المتخذة من أجل تعزيز التعاون والأمن في البحر المتوسط كما تجلى ذلك في الفقرات ذات الصلة من وثيقة قرطاجنة الختامية. وبعد أن رحبوا بالقرار

الذي اتخذته الاتحاد البرلماني الدولي في المؤتمر الثاني المعني بالأمن والتعاون في البحر المتوسط بإنشاء رابطة لدول البحر المتوسط، أكدوا قناعتهم بأنه ينبغي للبرلمانات أن تشارك بإيجابية في زيادة التقارب بين شعوب منطقة البحر المتوسط. وفي هذا الصدد أحاطوا علما بالنتائج التي انتهى إليها مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بين البرلمانات الذي عقد في وندهوك (ناميبيا) خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨. ورحبوا بعقد الاجتماع التحضيري الثاني للاتحاد البرلماني الدولي التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط، الذي عقد في ايفورا، البرتغال يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ والمعني بتيسير الوصول إلى المعلومات والتبادل الثقافي في المتوسط.

٢٠٠ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالمسار الجاري بين أوروبا والبحر المتوسط، ورحبوا بعقد اجتماع وزراء خارجية البلدان الأوروبية المتوسطية بمالطة في نيسان/أبريل ١٩٩٧، والاجتماع الوزاري المخصص المنعقد بمدينة باليرمو في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨. وأحاطوا كذلك علما بانعقاد المنتدى المتوسطي بمدينة الجزائر في تموز/يوليه ١٩٩٧ وبمدينة بالما دي مايوركا في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي هذا الصدد سلم رؤساء الدول أو الحكومات بأن آفاق المشاركة الوثيقة بين أوروبا والبحر المتوسط في كل المجالات بما فيها المستوى البرلماني من شأنها أن تعزز هذه العملية، وسوف تستفيد من هذه المشاركة كل دول البحر المتوسط من حيث تعزيز التعاون في المنطقة.

٢٠١ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا بانعقاد الاجتماع التحضيري الأول بين البرلمان الأوروبي وبرلمانيين من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط المعنية بالمشاركة الأوروبية المتوسطية الذي عقد بمالطة في شهر أيار/مايو ١٩٩٨ بهدف التوصل إلى اتفاق حول أهداف ومكان انعقاد أول اجتماع بين أوروبا وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط على المستوى البرلماني المزمع عقده لاحقا خلال هذه السنة بهدف مزيد من استكشاف إمكانيات تنمية البعد البرلماني للمشاركة الأوروبية المتوسطية وتحديد أدق لأهدافه وطرائقه المحددة. وفي هذا الصدد رحبوا أيضا بالبيان الختامي المشترك بين الناطق باسم مجلس النواب المالطي ونائب رئيس البرلمان الأوروبي بوصفهما رئيسين بالاشتراك للاجتماع التحضيري للمنتدى الأوروبي المتوسطي.

٢٠٢ - وأشاد رؤساء الدول أو الحكومات بجهود البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز المطللة على البحر المتوسط لمواجهة التحديات العديدة التي زادت حدتها بسبب الأنشطة الإرهابية، وأنشطة الجريمة المنظمة بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والهجرة غير الشرعية التي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، التزم بزيادة تعزيز التعاون من أجل القضاء على هذه التهديدات وبالتالي تعزيز الموقف السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي في منطقة البحر المتوسط.

جيم - أفريقيا

٢٠٣ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالتطورات الأخيرة الحاصلة في أفريقيا الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في القارة ورحبوا بوجه خاص بالتوقيع والمصادقة على معاهدة إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية وحثوا جميع البلدان المساهمة على توفير المناخ اللازم في بلدانهم وفي أقاليمها الفرعية لتجسيد المثل التي تتضمنها المعاهدة تجسيدها كاملاً.

٢٠٤ - وفي هذا الصدد، سجل رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح الإجراءات التي اتخذتها الدول الأفريقية لإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف النهوض بوضعها الاقتصادي، ولكنهم أعربوا عن أسفهم أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة في ظل وضع يتسم بوجود عوائق اقتصادية واجتماعية خطيرة فإن الوضع ما زال يبعث على القلق خاصة من جراء استمرار عبء الديون المثلث. وشددوا على ضرورة القيام بعمل منسق يضطلع به المجتمع الدولي بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة المديونية الخارجية.

٢٠٥ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق استمرار أعمال العنف التي تقتربها الجماعات الإرهابية ضد الدول أو الحكومات والمدنيين الأبرياء والتي تسبب عدم الاستقرار وتقويض الجهود الإنمائية في القارة. وفي هذا الصدد، رحبوا بما تبذله البلدان الأفريقية من جهود لإيجاد حلول للنزاعات الناشئة والمستمرة في القارة، ودعوا المجتمع الدولي إلى مساندة هذه الجهود.

٢٠٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً وجود علاقة عضوية بين السلام والتنمية، الأمر الذي يستلزم توخي نهج متكامل لتجنب النزاعات وحلها. وفي هذا الصدد كرروا التأكيد على مساندتهم لجهود منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لحل النزاعات في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة بها.

٢٠٧ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات كل الدول الأفريقية إلى مواصلة إيجاد حلول لخلافاتها ونزاعاتها بما فيها النزاعات المتعلقة بالحدود الدولية بما يتفق وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمبادئ ذات الصلة. وشددوا على أن استخدام القوات المسلحة كأداة لمعالجة النزاعات الحدودية أو تغيير الحدود القائمة أمر غير مقبول وأكدوا مجدداً مسؤولية الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في القارة.

٢٠٨ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علماً بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن "أسباب النزاعات وتعزيز السلم الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا". وأثنوا على الأمين العام لتقديمه تقريراً شاملاً في حينه يقترح فيه مبادئ توجيهية لتجنب النزاعات وإيجاد حلول لها.

٢٠٩ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات مجلس الأمن إلى إنشاء آلية متابعة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام في إطار صلاحياته. وحثوا المجلس على مواصلة جهوده في هذا الشأن.

٢١٠ - وأوصى رؤساء الدول أو الحكومات الجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والهيئات المعنية الأخرى بدراسة تقرير الأمين العام ومتابعة التوصيات الواردة فيه.

ليبيا

٢١١ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات بقرار المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية القاضي بقبولهما للمواقف التي تبنتها الجماهيرية العربية الليبية بدعم من حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المنظمات الإقليمية في الجنوب والتي نادى بمحاكمة المشتبه فيهما بشأن عملية بان آم ١٠٣ في سماء لوكربي في بلد محايد. وأعربوا عن أسفهم للمدة الطويلة التي استغرقها قبول هذين البلدين لهذا الموقف.

٢١٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا دعمهم المستمر لموقف الجماهيرية العربية الليبية من أجل ضمان محاكمة نزيهة وعادلة للمشتبه فيهما. ودعوا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا إلى إجراء مناقشات مع الجماهيرية العربية الليبية أو من خلال الأمين العام للأمم المتحدة وذلك بهدف التوصل إلى تنفيذ المبادرة التي يشير إليها قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨) بما في ذلك التدابير الخاصة بالمحاكمة وإجراءات الأمن المناسبة للمشتبه فيهما.

٢١٣ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات مجددا عن استيائهم للآثار السلبية الهائلة على الصعدين الإنساني والاقتصادي الناجمة عن الجزاءات التي فرضها القراران الصادران عن مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) وما ألحقته من أضرار بالشعب الليبي. وأعربوا أيضا عن استيائهم للتهديد بتشديد الجزاءات التي يفرضها قرارا مجلس الأمن المذكوران مما يتغاضى تماما عن امتثال ليبيا الإيجابي لشروط هذين القرارين. ولاحظوا أن هذا الوضع مستمر بالرغم من النداءات المستمرة التي توجهت بها المنظمات الدولية والإقليمية بما في ذلك بلدان عدم الانحياز لرفع الجزاءات المفروضة على الشعب الليبي.

٢١٤ - وفي ضوء هذه التطورات الجديدة، قرر رؤساء الدول أو الحكومات أن الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية يجب أن يتم رفعها حالما يتم التوصل إلى اتفاق بين الجماهيرية العربية الليبية والبلدان المعنية بشأن الترتيبات والضمانات التي تؤدي إلى مثول المشتبه فيهما أمام المحكمة. وقرروا كذلك أن الجزاءات يجب أن يتم إلغاؤها بالكامل فور مثول المشتبه فيهما أمام المحكمة، وقرروا أن تلتزم حركة عدم الانحياز بموقف على هذا الأساس.

الصحراء الغربية

٢١٥ - بينما لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات التقدم المحرز حديثا في حل قضية الصحراء الغربية، أكدوا مجددا دعم الحركة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء نزيه وحر وعادل والإشراف عليه وفقا لخطة التسوية في اتفاقات هيوستن وللقرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن والأمم المتحدة.

سيراليون

٢١٦ - استعرض رؤساء الدول أو الحكومات الأحداث الجارية في سيراليون منذ اجتماعهم الأخير في نيودلهي وأعربوا عن أسفهم لتدهور الوضع السياسي في هذا البلد من جراء قلب الحكومة المنتخبة علي أساس دستوري لفخامة الرئيس تيجان كبه بفعل انقلابيين عسكريين. وأعربوا عن أسفهم لما نتج عن ذلك من تدمير البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلد والرعب والدمار الذي تكبده هذا الشعب المحب للسلام. ومع ذلك، فإنهم سجلوا مع الارتياح أنه بفضل الجهود الحازمة لقوة حفظ السلام شبه الإقليمية وفريق الرصد التابع للمجموعة الاقتصادية لبلدان أفريقيا الغربية التي تصرف بموافقة صريحة من رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لبلدان أفريقيا الغربية. وفي إطار القرار ذي الصلة والذي اتخذته مجلس الأمن، استقام الوضع وأعيد فخامة الرئيس أحمد تيجان كبه إلى السلطة بمدينة فريتاون يوم الثلاثاء ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨ باعتباره رئيسا للحكومة الشرعية في البلد. ولقد يسر هذا التطور عودة السلم والاستقرار إلى البلد، مما هيأ قاعدة لاستئناف البرنامج الإنمائي الذي سبق لهذه الحكومة أن شرعت فيه. لذلك، فإنهم أثنوا علي بعض البلدان الواقعة في شبه الإقليم للدور الإيجابي الذي اضطلعت به بالإضافة لجهود التعاون التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في هذا المسار. ودعوا المجتمع الدولي إلى التفاعل الإيجابي مع احتياجات شعب سيراليون العاجلة لإعادة الأعمار بتوفير المعونة اللازمة. وفي هذا الصدد، رحبوا بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بعقد المؤتمر الخاص بسيراليون الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ وحثوا على أن يتم الوفاء التام بالالتزامات المقدمة خلال هذا المؤتمر، وذلك في الآجال المناسبة.

الصومال

٢١٧ - سجل رؤساء الدول أو الحكومات بقلق انعدام التقدم في حل أزمة الصومال. وأكدوا مجددا علي دعوة كل زعماء الفصائل الصومالية إلى التعاون من أجل البحث علي سلام شامل ودائم في الصومال بالالتزام بمختلف الاتفاقيات المبرمة خلال السنوات الأخيرة ولا سيما الاتفاقيات الموقعة بمدينة سودير (اثيوبيا) ونيروبي وصنعاء.

٢١٨ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات باتفاق القاهرة الذي وقعت الأطراف الصومالية بالقاهرة في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وسجلوا النتائج الحاصلة لاجتماع أديس أبابا الذي حضره مجلس الخلاص الوطني في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٢١٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً علي دعمهم الكامل لكل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بما في ذلك الأطراف الإقليميون، لا سيما بلدان منظمة "إيغاد" للمساعدة في حل قضية الصومال. وفي هذا السياق، شددوا علي ضرورة تنسيق كل الجهود الرامية إلى إحلال السلام في الصومال بمبادرة إقليمية من منظمة "إيغاد".

٢٢٠ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد عن تأييدهم الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي للمساعدة على حل الأزمة القائمة في الصومال. ودعوا الأمين العام للأمم المتحدة إلى المساعدة في بذل الجهود الرامية إلى إحلال السلام في الصومال.

٢٢١ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن بالغ قلقهم إزاء تفاقم العنف وازدياد انعدام الأمن نتيجة لتكثيف النزاعات داخل العشائر وفيما بينها. ودعوا زعماء الفصائل الصومالية إلى بذل الجهود وإقرار العزم على إنهاء هذه النزاعات داخل العشائر وفيما بينها والتي جلبت الموت والدمار للممتلكات وتهدد بإضعاف إمدادات معونات الإغاثة الإنسانية وعرقلة تقدم عمليتي السلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

٢٢٢ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي إلى توفير مساعدة إنسانية واقتصادية إلى شعب الصومال من أجل إعادة الأعمار بطريقة متوازنة وبهدف دفع مسار السلام وتعزيز أسبابه.

ليبيريا

٢٢٣ - ذكر رؤساء الدول أو الحكومات بموقفهم إزاء الوضع السياسي في ليبيريا والذي أعربوا عنه خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر بنيودلهي (الهند) ٧-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي هذا الصدد، أثنوا علي شعب ليبيريا لإقراره العزم علي إيجاد حل سلمي لحربه المدنية عن طريق تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة أشرفت عليها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. كما أثنوا علي حكومة فخامة الرئيس شارل تايلور رئيس جمهورية ليبيريا، المنتخبة علي أساس ديمقراطي. ولاحظوا أن المسار السلمي في ليبيريا تقدم أساسا بفضل الجهود التي بذلتها المنظمة شبه الإقليمية التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما أثنوا علي قياداتها التي اتخذت علي نفسها التزاما قويا لإنهاء الحرب المدنية في ليبيريا. وأعربوا عن تقديرهم للمجتمع الدولي لما قدمه من معونة إنسانية لليبيريا

ورحبوا بمبادرة الدول المانحة التي عقدت اجتماعا ناجحا بليبيريا في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨ وباريس (فرنسا). ودعوا المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، إلى دعم برنامج إعادة أعمار ليبيريا.

أنغولا

٢٢٤ - نظر رؤساء الدول أو الحكومات في الوضع السائد في أنغولا، وذلك في إطار تنفيذ بروتوكول لوساكا. وأثنوا على حكومة أنغولا لما تحلت به من مرونة وإرادة سياسية من أجل التوصل إلى سلام دائم ومستمر في هذا البلد.

٢٢٥ - وحمل رؤساء الدول والحكومات قيادة حركة "يونيتا"، لا سيما السيد يونا سافيمبي المسؤولية الشخصية عن استئناف الأعمال العسكرية وتدهور الوضع الأمني في أنغولا كما يؤكد ذلك الموقف المتعنت والرافض للامتنثال لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة بخصوص تنفيذ الجوانب العسكرية لبروتوكول لوساكا، لا سيما تسريح الفرق العسكرية وتجريدها من الأسلحة وتوسيع نطاق إدارة الحكومة. وفي هذا الصدد، أدانوا بشدة حركة "يونيتا" لما تقترفه من اعتداءات مسلحة وعودتها إلى احتلال الأراضي التي تم تسليمها إلى الحكومة، مما أدى إلى ظهور تدفق جديد ومؤلم من المشردين واللاجئين إلى البلدان المجاورة. فدعوا مجددا زعماء "يونيتا" إلى الإقدام على تسريح جنودها بشكل تام وغير مشروط، وفقا لأحكام بروتوكول لوساكا.

٢٢٦ - وناشد رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن للأمم المتحدة بذل قصارى جهده قصد إجبار حركة "يونيتا" على الامتنثال لأحكام بروتوكول لوساكا. وأعربوا مجددا عن دعوتهم المجتمع الدولي إلى زيادة حجم المعونة الإنسانية المقدمة للمعوزين من الشعب وكذلك الإعانة الموجهة إلى إصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أنغولا.

أرخبيل شاغوص

٢٢٧ - أكد رؤساء الدول أو الوزراء مجددا أن أرخبيل شاغوص بما في ذلك جزيرة ديفغو غارسيا هو جزء لا يتجزأ من الإقليم الذي يقع تحت سيادة جمهورية موريشيوس. وفي هذا الصدد، جددوا دعوتهم إلى القوة المستعمرة سابقا لمواصلة الحوار البناء والعاجل مع موريشيوس من أجل تعجيل إعادة أرخبيل شاغوص بما في ذلك جزيرة ديفغو غارسيا إلى سيادة جمهورية موريشيوس. وينبغي أن تكون عملية التفاوض ديمقراطية حقا وشفافة وينبغي أن تجري المفاوضات حول كل الجوانب وفي جميع الأحوال ضمن إطار مفتوح العضوية.

جزر القمر

٢٢٨ - أشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣٨٥ (د-٣٠) قبل جزر القمر بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ باعتبارها دولة عضوا تضم جزر أنجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي، ولاحظوا مع بالغ القلق أن الأزمة الانفصالية التي حلت بشعب وحكومة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية تستمد جذورها من قرار سلطة الاحتلال الإداري السابقة بالاستمرار في هيمنتها على جزيرة مايوت.

٢٢٩ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات أن هذا الانتهاك الأولي للمبادئ الواردة في قرار الأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية يشكل سببا أساسيا يكمن وراء قصور المؤسسات المزمّن الذي يفرضه مرتزقة أوروبيون من خلال انقلابات متكررة وزعزعة الاستقرار واغتيال رئيسي حكومة في شهري أيار/ مايو ١٩٧٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وترحيل رئيس الدولة الثالث إلى مستعمرة ريينيون الفرنسية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء النزاعات الانفصالية الحالية التي قد يتم إذكاؤها وتشجيعها للتأكد من التفكيك الكامل لجزر القمر بصفتها دولة ذات سيادة وعضوا معترفا به لدى المجتمع الدولي ولها وحدة أراضيها المضمونة بحدودها التي رسمتها سلطة الاحتلال الإداري السابقة. وقد أعربوا عن قلقهم كذلك لأن هذا الوضع قد يؤدي إلى الفوضى الشاملة وانهيار النظام داخل المجتمعات المقيمة المحلية الأرخبيل مما يهدد استقرار شبه الإقليم بأكمله.

٢٣٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم للنداءات المتكررة التي وجهتها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى سلطة الاحتلال السابقة للالتزام الحقيقي بالحفاظ على الوحدة الوطنية لدولة أرخبيل القمر ووحدة أراضيها كما يقتضي ذلك القانون الدولي. وأعربوا عن تزكيتهم ودعمهم للجهود الرامية إلى دراسة كل الخيارات قصد تحقيق تسوية سريعة وسلمية للأزمة الانفصالية بصيغتها التي ستقوم بها لجنة التنسيق الإقليمية المعنية بتسوية الأزمة في جزر القمر والتي شكلها وحدد ولايتها المقرر CM/DEC 405 (LXVIII) - الوثيقة CM/2602 (LXVIII) لمؤتمر القمة الرابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في واجادوجو ببوركينا فاسو.

٢٣١ - وناشد رؤساء الدول أو الحكومات جميع الأطراف المنشغلة بالتدهور الحالي للأزمة الانفصالية في جزر القمر للمساعدة بتمهيد الطريق لعقد مؤتمر سريع يجمع أقاليم القمر ويستند إلى احترام الوحدة الوطنية والترايبية لهذا الأرخبيل ويدعو إلى المزيد من الاستقلال والسلام والازدهار المشترك لكافة مجتمعات الأرخبيل. وشجعوا ورحبوا بالالتزام الصارم الذي تعهد به الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل القيام فور العودة إلى التطبيع الدستوري بتنظيم اجتماع للمآحين في مؤتمر معني بالانتعاش الاقتصادية والاجتماعية لجزر القمر وذلك بالتعاون الوثيق مع وكالات التنمية المتخصصة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

غينيا - بيساو

٢٣٢ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات بجهود الوساطة المشتركة التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في نطاق المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية والرامية إلى إعادة السلام إلى غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، شددوا على ضرورة احترام وقف إطلاق النار المتفق عليه في برايا كاب فيردي يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ الأمر الذي يشكل خطوة مهمة على درب تعزيز السلم والأمن في شبه الإقليم. لذلك حثوا الأطراف على الاستمرار في مفاوضات مجددة ترمي إلى حل النزاع حلا سلميا.

إريتريا وإثيوبيا

٢٣٣ - تدارس رؤساء الدول أو الحكومات الوضع السائد بين إريتريا وإثيوبيا وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء هذه الأزمة بين بلدين شقيقين. ورحبوا بقرار منظمة الوحدة الأفريقية في قماتها الرابعة والثلاثين القاضي بإيفاد وفد رفيع المستوى إلى أديس أبابا وأسمره وكذلك بالجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية لاحقا من أجل المساعدة على إيجاد حل سلمي وعادل ودائم لهذه الأزمة.

٢٣٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن دعمهم الثابت لجهود الوساطة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وناشدوا إثيوبيا وإريتريا الاستمرار في التعاون التام للبحث عن حل سلمي وعادل ودائم لهذا النزاع.

دال - آسيا

العراق

٢٣٥ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن استيائهم استمرار فرض بعض البلدان فرادى سياسة "مناطق حظر الطيران" على العراق بالقوة العسكرية بدون أي ترخيص من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٣٦ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حل بشأن مصير ٧٠٠ مدني وعسكري عراقي اختفوا عقب العمليات العسكرية المرتكبة في سنة ١٩٩١. وقد رفعت ملفات هؤلاء المفقودين كل على حده إلى الهيئة الدولية للصليب الأحمر. وحثوا أيضا على توسيع نطاق المساعدات الموجهة إلى العراق عن طريق اليونسكو وهيئات مختصة أخرى من أجل استرجاع التحف الفنية أو الآثار المسروقة أو المهربة من العراق خلال السنوات الماضية.

تركيا والعراق

٢٣٧ - أدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة الأعمال المتكررة التي تقوم بها القوات المسلحة التركية منتهكة وحدة الأراضي العراقية بحجة محاربة أفراد العصابات المختبئين داخل الأراضي العراقية. وتشكل هذه الأعمال التي ترتكبها القوات المسلحة التركية انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي وللحدود الدولية المعترف بها بين البلدين. وتهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين ورفضوا أيضا ما يسمى بتدابير "المطاردة الساخنة" التي تتبناها تركيا لتبرير هذه الأعمال التي تتنافى مع القانون الدولي وأعراف الممارسات بين الدول.

الحالة بين العراق والكويت

٢٣٨ - استعرض رؤساء الدول أو الحكومات الحالة بين العراق والكويت وأكدوا أن جميع الأعضاء في الحركة ملتزمون باحترام سيادة كل من الكويت والعراق ووحدة أراضيها واستقلالهما السياسي. كما أكدوا أن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المعنية بهذا الشأن هو السبيل لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، أكدوا على أهمية استكمال العراق تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن.

٢٣٩ - وفي هذا الصدد، شدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة إيجاد حل سريع لمشاكل جميع الأسرى والمحتجزين والمفقودين التابعين للكويت وبلدان أخرى عن طريق التعاون الجاد والصادق مع الهيئة الدولية للصليب الأحمر من أجل الوصول إلى حل لهذه القضية المعنية وإعادة ممتلكات الحكومة الكويتية بما في ذلك الوثائق الرسمية التي انتزعتها العراق من المحفوظات الوطنية وصايرتها.

٢٤٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن دعمهم وتقديرهم للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، لتوليهِ الإشراف على إيجاد تسوية دبلوماسية وسلمية لأزمة العراق كما اقترحتها حركة عدم الانحياز في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨. وأعربوا أيضا عن ثقتهم في أن الاتفاق المبرم في بغداد يتيح مخرجا دبلوماسيا للأزمة بشأن العراق، وقد تم إقراره من مجلس الأمن، وأن هذا الاتفاق يسهم بشكل إيجابي في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة.

٢٤١ - واستعرض رؤساء الدول أو الحكومات قضية معاناة شعب في العراق ولاحظوا بارتياح التطورات الأخيرة التي تسمح للعراق باستيراد الاحتياجات المدنية الأساسية. وفي هذا الصدد، رحبوا بقرار مجلس الأمن رقم ١١٥٣ (١٩٩٨).

٢٤٢ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع بالغ القلق استمرار تدهور الظروف الإنسانية للشعب العراقي بسبب الجزاءات. واستنادا إلى مبادئ حركة عدم الانحياز والقرار الذي اتخذته في هذا الشأن، فإنهم يحثون الدول الأعضاء في الحركة على بذل جهودها من أجل وضع حد لهذه المأساة والمساعدة على رفع الجزاءات في أقرب وقت ممكن وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

شبه الجزيرة الكورية

٢٤٣ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء الانقسام الذي ما تزال تعيشه شبه الجزيرة الكورية رغم عن رغبة الشعب الكوري وتطلعاته إلى إقامة الوحدة من جديد. وأكدوا مجددا دعمهم لجهود الشعب الكوري من أجل توحيد وطنه وفقا للمبادئ الثلاثة التي وردت في البيان المشترك بين الشمال والجنوب الصادر بتاريخ ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢، وعن طريق الحوار والمفاوضات على أساس اتفاق المصالحة وعدم الاعتداء والتعاون والتبادل المبرم بين الشمال والجنوب في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢.

٢٤٤ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أهمية ضمان سلم وأمن دائمين في شبه الجزيرة الكورية من أجل الرخاء المشترك للشعب الكوري وكذلك من أجل السلم والأمن في شمال شرقي آسيا وبقية العالم.

أفغانستان

٢٤٥ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات التزامهم باحترام سيادة أفغانستان واستقلاله وسلامة أراضيها ووحدته الوطنية، ودعوا كل الدول إلى الامتناع التام من التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وشددوا على أن المسؤولية الرئيسية لإيجاد حل سياسي للنزاع تقع على عاتق الأطراف الأفغانية نفسها.

٢٤٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء استمرار المواجهات العسكرية في أفغانستان، ودعوا كل الدول المعنية إلى التوقف فورا عن تزويد كل أطراف النزاع في أفغانستان بالأسلحة والذخيرة الحربية أو المعدات العسكرية أو توفير التدريبات أو أي دعم عسكري آخر بما في ذلك وجود العسكريين الأجانب في أفغانستان أو تورطهم في النزاع.

٢٤٧ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات احتجاز القنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية في مزارى شريف وطالبوا بتمكين موظفي القنصلية العامة والمواطنين الإيرانيين المفقودين من طريق عبور للخروج من أفغانستان على أن تكون طريقا آمنة ومشرفة.

٢٤٨ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم باستحالة إيجاد تسوية للنزاع الأفغاني بالوسائل العسكرية ودعوا جميع أطراف النزاع الأفغان إلى وضع حد للمواجهات المسلحة حالا والعدول عن استعمال القوة ومباشرة حوار سياسي دون أي شرط مسبق من أجل تحقيق تسوية سياسية دائمة للنزاع.

٢٤٩ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أملهم في أن تتحرك الأطراف الأفغانية في اتجاه المصالحة الوطنية وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١١/٥٢ و ١٩٥/٥١ و ١٠٨/٥١ بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢٥٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن انشغالهم إزاء العمليات التي تهدد الأمن على مستوى حدود الدولة بما في ذلك تزايد الاتجار غير المشروع بالأسلحة على يد عناصر إجرامية أو مجموعات وافدة من بعض مناطق في أفغانستان واستغلال الأراضي الأفغانية لتدريب العناصر الإرهابية وإيوائها، مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها بما فيها أفغانستان.

٢٥١ - وفي هذا الصدد، شدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية قرار مجلس الأمن رقم ١١٩٣ (١٩٩٨) الذي يدعو إلى حل سياسي فوري ودائم للوضع القائم في أفغانستان وحثوا جميع الأطراف على بلوغ هذا الحل.

جنوب شرقي آسيا

٢٥٢ - سلم رؤساء الدول أو الحكومات بدور رابطة أقطار جنوب شرقي آسيا في الحفاظ على السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة وتعزيز التعاون في جميع أرجاء آسيا ومنطقة المحيط الهادي والتعاون مع المحفل الإقليمي لرابطة أقطار جنوب شرقي آسيا من أجل تنشيط الحوار والثقة المتبادلة بين شركائها. ورحبوا بالتقدم المحرز في مجال الجهود المستمرة لرابطة أقطار جنوب شرقي آسيا من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إقامة منطقة للسلام والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا وسريان مفعول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. واعتبروا أن إنشاء مثل هذه المنطقة يعد إسهاما ذا بال في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في آسيا ومنطقة المحيط الهادي. ومن أجل تحقيق فعالية هذه المعاهدة، شجعوا جميع الدول الحائزة على أسلحة نووية على تقديم دعمها وتعاونها بالانضمام إلى بروتوكول المعاهدة.

٢٥٣ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة إيجاد حل لجميع النزاعات المتعلقة بالسيادة والاختصاص القضائي فيما يخص بحر الصين الجنوبي وذلك بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى القوة و/أو التهديد باستعمال القوة، وحثوا كل الأطراف على التحلي بضبط النفس بغية تهيئة مناخ إيجابي من أجل إيجاد حل نهائي لجميع القضايا محل النزاع. وأعربوا عن قلقهم إزاء التطورات الأخيرة التي من شأنها أن تفضي إلى تدهور السلم والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، أيدوا المبادئ الواردة في إعلان رابطة أقطار جنوب شرقي آسيا لعام ١٩٩٢ بشأن بحر الصين الجنوبي. وشددوا على ضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بتنفيذ هذه المبادئ كاملة. وأعربوا عن الأمل في أن يمتنع كل الأطراف عن اتخاذ أي إجراءات إضافية من شأنها أن تقوض السلم والاستقرار والثقة في المنطقة، بما في ذلك احتمال تقويض حرية

الملاحه والطيران في المناطق المتأثرة. وحثوا أيضا أطراف النزاع على معالجة القضية في مختلف المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، وكرروا في هذا الصدد على أهمية تعزيز كل أنواع تدابير بناء الثقة بين جميع الأطراف. ولهذا الغرض، رحبوا بالمبادرة الأندونيسية لرعاية حلقة عمل عن إدارة النزاعات المحتملة في بحر الصين الجنوبي بالإضافة إلى التدابير الأخرى التي شرعت في اتخاذها الأطراف المعنية في المنطقة للنهوض بالتعاون وضمان التوصل إلى تسوية سلمية لكل المسائل المعلقة.

٢٥٤ - وأثنى رؤساء الدول أو الحكومات على الشعب الكمبودي وملكه، جلالة الملك نورودوم سيهانوك على التنظيم الناجح لانتخابات حرة وعادلة وديموقراطية يوم ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ كما يشهد بذلك الملاحظون الدوليون. وأعربوا عن انضمامهم للارتياح الذي أبداه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن الانتخابات السلمية والمنظمة. وحثوا الشعب الكمبودي على العمل سويا من أجل تشكيل حكومة جديدة متحليا في ذلك بروح التصالح الوطني، بما يمكن من النهوض بإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. وأعربوا عن تقديرهم لرابطة أقطار جنوب شرق آسيا و"أصدقاء كمبوديا" وللمجتمع الدولي لإسهامها في الجهود الرامية إلى إعادة الاستقرار السياسي إلى كمبوديا.

هـ - أمريكا اللاتينية

كوبا

٢٥٥ - طلب رؤساء الدول أو الحكومات مجددا إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء الإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المتخذة ضد كوبا، وهي إجراءات تكبد الشعب الكوبي خسائر مادية ضخمة وأضرارا اقتصادية بالغة، إضافة إلى كونها أحادية الجانب ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك لمبدأ حسن الجوار. ودعوا الولايات المتحدة الأمريكية مجددا إلى أن تسوي خلافاتها مع كوبا عن طريق مفاوضات تجري على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وطالبوا بالامتنثال التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء توسيع الاختصاص القضائي الخارجي للحظر المفروض على كوبا واستمرار اتخاذ التدابير التشريعية التي يقصد منها تكثيف هذا الحصار. وحثوا كذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة الأراضي التي تحتلها الآن قاعدة غوانتانامو البحرية إلى السيادة الكوبية ووقف الحملات الإذاعية والتلفزيونية المعادية لكوبا.

النزاع بين غيانا وفنزويلا

٢٥٦ - أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالالتزام الثابت من جانب غيانا وفنزويلا بالحل السلمي للنزاع القائم بينهما. وفي هذا الصدد، أيدوا الطرفين تأييدا تاما فيما يتعلق بقرارهما مواصلة الاستفادة

من المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص بغية الوصول إلى تسوية نهائية كما دعت إلى ذلك اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٦.

بنما

٢٥٧ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية قناة بنما في عام ١٩٩٥ المبرمة بين بنما والولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة بمعاهدة توريوخوس-كارتير، والتي تعترف بسيادة جمهورية بنما على كل مساحة أراضيها وتضمن الممارسة الفعالة للولاية القضائية البنمية عليها.

٢٥٨ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح أن المرحلة الانتقالية المحددة ضمن الاتفاقية المذكورة، من أجل نقل القناة إلى بنما على نحو منظم تجري في جو ودي بين البلدين. ورحبوا بشكل خاص بأن العملية ستكتمل في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وهو التاريخ الذي ستنقل القناة وتجهيزاتها كاملة إلى ملكية جمهورية بنما والذي ينبغي أن يستكمل فيه انسحاب كل القواعد العسكرية الأجنبية من بنما. وأعربوا عن تقديرهم للشعب البنمي الذي حقق هذه الإنجازات التاريخية التي ستكون معالم على طريق تصفية الاستعمار في العالم.

٢٥٩ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات كذلك مع ارتياح شديد التدابير التي اتخذتها حكومة بنما بهدف مواصلة ضمان الأداء الفعال للقناة وتسخيره لخدمة سفن جميع البلدان دون انقطاع حالما تتولى بنما المسؤولية الكاملة عن التحكم فيها وتشغيلها وإدارتها.

٢٦٠ - وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية الاستخدام السلمي والأمن للقناة في التجارة والملاحة العالميتين، وفي هذا الصدد، شددوا على أهمية سياستها المحايدة ودعوا الدول إلى الالتزام ببروتوكول المعاهدة المتعلق بالحياد الدائم لقناة بنما وتشغيلها، والذي يعلن حياد قناة بنما الدائم.

الفصل الثالث

القضايا الاقتصادية

الوضع الجديد للتعاون الاقتصادي الدولي

٢٦١ - اعترف رؤساء الدول أو الحكومات بالتغييرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي عبر عمليات العولمة والتحرير الاقتصادي الآخذة في التعمق والتوسع. ولاحظوا أن الاقتصاد العالمي لا يزال يتسم بالنمو السريع في تدفقات التجارة والمال والمعلومات والتكنولوجيا مما أدى إلى زيادة الترابط بين البلدان. وأدرك رؤساء الدول أو الحكومات كذلك أن البلدان تتعامل مع الاقتصاد العالمي من خلال مستويات تنمية متباينة جدا ومن ثم فإن آثار العولمة والتحرير الاقتصادي متفاوتة كثيرا. وأكدوا أنه ولئن كان من المتوقع التوجه الراهن في العولمة والتحرير الاقتصادي سوف يتيح فرصا متزايدة للإثراء الاقتصادي فإنه من الواضح أن عددا كبيرا من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز تظل مهمشة وبالتالي عاجزة عن الاستفادة من منافع هذه التطورات ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن معظم البلدان النامية تظل تواجه مشاكل الوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والعديد منها تتصارع مع التحول المؤسسي اللازم للاندماج الفعلي في دورة الاقتصاد العالمي. وأعربوا عما يساورهم من المخاوف نتيجة لظهور أزمات حادة تقوض تقدم البلدان وآفاق تنميتها. وتتوقف القدرة على استغلال الفرص الجديدة على ما للبلدان النامية من طاقات اقتصادية وتكنولوجية ومؤسسية تمكنها من دخول السوق العالمية، وفي هذا الصدد لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات القلق يساورهم أن عملية العولمة عمقت الهوة التكنولوجية والمالية والإنتاجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وزادت في الفروق بين الأغنياء والفقراء. ولذلك اتفقوا على أن جهود التنمية الدولية ينبغي أن تركز أساسا على إيجاد مناخ مساعد تتمكن البلدان النامية بفضلها أن تبني القدرات اللازمة للدخول بنجاح في العولمة والمنافسة فيها والاستفادة منها.

٢٦٢ - واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأن ظهور النظام التجاري المعزز والمؤسس على القواعد كما تم تأسيسه وتجسيمه في منظمة التجارة العالمية المنشأة حديثا قد يسهل الإدماج الإيجابي للبلدان في النظام التجاري العالمي إذا تم تدعيم الالتزام بهذا الهدف. وفي هذا الصدد لاحظوا أن البلدان الأقل نموا التي يقع معظمها في أفريقيا وبلدان نامية أخرى تظل مقيدة بقدراتها الضعيفة في مجال الإمدادات وهي عاجزة عن الاستفادة من نمو التجارة العالمية. وفي الآن نفسه لا تزال عدة بلدان نامية بما في ذلك البلدان الأقل نموا تواجه حواجز جمركية وغير جمركية في أسواق البلدان متقدمة النمو تعرقل صادراتها في القطاعات التي حققت فيها مزايا نسبية وتنافسية وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء ما نتج عن تضافر المقتضيات للطاقة الإمدادية والتقييدات المتواصلة المفروضة على الأسواق الكبرى للبلدان الصناعية في وضع استمر فيه نصيب البلدان النامية في التجارة الدولية في التراجع.

٢٦٣ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بأول اجتماع خاص من نوعه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بمشاركة مؤسسات بريتون وودز عقد في نيويورك في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وشجعوا انعقاد مثل هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى بشكل منتظم. ورحبوا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد أول حوار على أعلى مستوى يستغرق يومين في شهر ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ حول موضوع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط ونتائجها في رسم السياسات. وشجعوا كذلك البلدان النامية والمتقدمة النمو معا على أن تشارك بفعالية في هذا الحوار وبروح المشاركة الفعلية بغية بلوغ نتيجة ملموسة وناجحة وتدعيم التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية.

٢٦٤ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق التهميش المتزايد للبلدان الأقل نموا في مجال التجارة العالمية. إذ لا يزال مجموع صادراتها دون نسبة ٤,٠ في المائة من مجموع الصادرات العالمية. وقد زاد احتمال ارتفاع حجم خسائرها مع عملية العولمة الجارية. وبحكم هذا الوضع تكبدت البلدان الأقل نموا متاعب وأضرار كثيرة. ولذلك حثوا كل البلدان لا سيما المتقدمة النمو منها على تنسيق وتنفيذ استراتيجيات حتى تتمكن المنتجات القادمة من البلدان الأقل نموا دخول الأسواق الخارجية بسهولة وعلى أساس تفضيلي.

٢٦٥ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن النمو المرتفع الحاصل في بعض البلدان النامية كان يساهم على نحو هام في دفع النمو الاقتصادي العالمي وبذلك فإن مسار الاندماج العالمي للبلدان النامية يدر الفائدة على البلدان الصناعية أيضا. وقد واصل النمو الاقتصادي للبلدان النامية خلال السنوات الأخيرة في تجاوز نمو البلدان المتقدمة النمو ككل. ومع ذلك من المؤسف أن يظل صوت البلدان النامية في عمليات أخذ القرار لا يعكس بواقعية بروزها كأطراف فاعلة هامة في الاقتصاد العالمي. وحثوا البلدان المتقدمة النمو أن تولي هذه المشاركة والدور المتضافرين اعترافا ملموسا وملائما. لذلك ينبغي تعزيز مشاركة البلدان النامية في أخذ القرار الاقتصادي العالمي ولا سيما في المؤسسات المالية الدولية فضلا عن المجالات التجارية والاقتصادية الأخرى. وكرروا التأكيد على الحاجة إلى إضفاء مثل هذه الديمقراطية والشفافية على أخذ القرار الاقتصادي والمالي الدولي في جميع المحافل والمستويات بمشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة بما يضمن أخذ مصالحها في الاعتبار.

٢٦٦ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على ضرورة إرساء دعائم علاقات اقتصادية عالمية مفتوحة ومقننة ومسؤولة ومبرمجة وعادلة ومنصفة وشاملة وموجهة إلى الإنماء وغير تمييزية لا سيما في وقت أخذت فيه البلدان النامية تدخل في دورة التحرير الاقتصادي وتندمج في الاقتصاد العالمي بشكل نشيط. لذلك كرروا التأكيد على أنه لا بد من اللجوء في إجراء حوار بناء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ولا بد أن يكون هذا الحوار مؤسسا على المصالح المشتركة والمزايا المتبادلة والترابط الصادق والمسؤوليات المتبادلة.

٢٦٧ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على أن الأجور المنخفضة والمعايير البيئية في البلدان النامية ليست مسؤولة عن فقدان فرص العمل في البلدان المتقدمة النمو. وينبغي على هذه الدول أن تعالج مشاكل البطالة لديها عبر تنفيذ سياسات هيكلية واقتصادية كلية ملائمة لوضعها. ثم إن مشاكل البطالة يمكن حلها بواسطة السياسات الحمائية. وفي حين أن البلدان النامية ملتزمة بتعزيز جميع معايير العمل ذات الصلة فإنها ترفض مع ذلك اللجوء إلى هذه المعايير لأغراض حمائية. وحثوا البلدان المتقدمة على الاضطلاع بعمليات التكيف الهيكلي اللازمة وتجنب النزعات الحمائية إزاء الواردات المنافسة من البلدان النامية وإزاء تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى هذه البلدان لصالح فرص النمو الجديدة.

٢٦٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن مكتب العمل الدولي يشكل الهيئة الدولية الوحيدة المؤهلة لتحديد معايير العمل والاهتمام بها. وكرروا التأكيد أن من الأعمال الأكثر إلحاحا والمطروحة على منظمة العمل الدولية هو النهوض بالعدل الاجتماعي باستحداث فرص عمل في البلدان النامية ومن ثم ضمان أكبر قدر من المنافع لأكبر عدد من العمال في كافة أنحاء المعمورة لا سيما البلدان النامية. وكرروا التأكيد أنه لا صلة بين التجارة ومعايير العمل رافضين كل المساعي الرامية إلى إقامة هذه الصلة بالإضافة إلى استخدام معايير العمل تعلقة لاتخاذ تدابير من جانب واحد في المجال التجاري. وأكدوا مجددا أن الجهود الرامية إلى ربط المسائل التجارية بمعايير العمل تحول دون بلوغ المقاصد التي تأسست من أجلها منظمة العمل الدولية وتجعل تحقيق قيم المنظمة ومبادئها أكثر صعوبة.

٢٦٩ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء تأثير الأولويات التي حددتها البلدان المتقدمة النمو لصالح بعض الاقتصادات في الشمال والتكتلات التجارية بينما لا يزال كثير من بلدان الحركة يروح تحت عبء الركود الاقتصادي والتخلف الاجتماعي. وشددوا على حاجة البلدان النامية أن تبدأ بأخذ زمام المبادرة بإدراج القضايا التي تهمها بصورة خاصة في جدول الأعمال المتعدد الأطراف. واتفقوا على ضرورة اضطلاع البلدان النامية بمزيد من النشاط في صياغة جدول أعمال متعدد الأطراف تابع لمنظمة التجارة العالمية يكون إيجابيا ويعالج حاجاتها الاجتماعية والاقتصادية الملحة والفريدة.

٢٧٠ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن ما تقدم ذكره يتطلب مزيدا من التنسيق بين البلدان النامية بغية تعزيز قدرتها على العمل، وتناول المشاكل الجديدة برؤية متكاملة. وأن الحركة، مع التزامها بالقيم المتصلة بصون البيئة ومعايير العمل وحماية الملكية الفكرية والإرادة الاقتصادية الكلية السليمة والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ترفض كل المساعي الرامية إلى استخدام هذه المسائل كشروط وتعلات لفرض قيود على دخول البلدان النامية إلى الأسواق أو حصولها على المساعدات والتكنولوجيا.

٢٧١ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن تحقيق أهداف حركة عدم الانحياز المتمثلة في استئصال جذور الفقر وبلوغ التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة رهن استحداث مناخ اقتصادي دولي مؤات وتعاون نشيط في مجال الإنماء الدولي يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية.

٢٧٢ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالإصلاحات العميقة التي أقدمت عليها الأمم المتحدة لا سيما خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وإذ يضعون في اعتبارهم الدور الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، فإنهم شددوا على ضرورة تمكين الأمم المتحدة من موارد ملائمة وفي الوقت المناسب بما يتيح لها تحقيق رسالتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ودعوا أيضا إلى إصلاح مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية بما يعزز دورها الفاعل في التصدي للتحديات العالمية.

٢٧٣ - وأخذ رؤساء الدول أو الحكومات علما بقرار الوزراء خلال المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في جنيف سنة ١٩٩٨ من أجل العمل على تحسين الاتساق في صنع القرار الاقتصادي الدولي في الوقت نفسه تفادي فرض شروط متضاربة أو إضافية على الحكومات، وذلك بغية الزيادة إلى أقصى حد في المساهمة التي يقدمها نظام تجاري مفتوح ومؤسس على قواعد لتنشيط نمو مطرد للاقتصادات على جميع مستويات التنمية. وبخصوص البلدان الأقل نموا كرر رؤساء الدول أو الحكومات النداء الذي أصدره الوزراء خلال المؤتمر الوزاري الثاني أن ينفذ أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع أمانتها والوكالات الأخرى خطة العمل المتكاملة لفائدة البلدان الأقل نموا التي تمت المصادقة عليها خلال المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة في سنغافورة سنة ١٩٩٦ وتم التأكيد عليها خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالبلدان الأقل نموا الذي عقد في جنيف خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

التعاون الدولي لأغراض التنمية

٢٧٤ - حث رؤساء الدول أو الحكومات على تدعيم دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية. وجددوا التأكيد على دعمهم لأجهزة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة التي تخدم الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وشددوا على أنه إلى جانب تعزيز دور الأمم المتحدة الإنمائي هناك حاجة إلى الحفاظ على الدور والهوية المميزين والمنفصلين للصناديق والبرامج العاملة وتعزيزهما. ورحبوا بالإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة بما في ذلك بناء القدرات البشرية والدولية لدعم البلدان الأقل نموا في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة، وهو الإطار الذي دعمه الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لفائدة تجارة أقل البلدان نموا وتنميتها الذي عقد في جنيف خلال الفترة من ٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وحثوا على تنفيذ هذه المبادرات من أجل إدماج البلدان الأقل نموا في النظام الاقتصادي العالمي برعاية منظمة التجارة العالمية.

٢٧٥ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمركز اتصال أساسي داخل الأمم المتحدة كفيل بالمعالجة المتكاملة للقضايا المتصلة بالتنمية والمسائل المترابطة في مجالات السلع والتجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وأبرزوا دور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية في اندماجها في الاقتصاد العالمي من أجل وضع خطة إنمائية في إطار المفاوضات التجارية الجارية والمستقبلية. وفي هذا الصدد أشاروا إلى إعلان ميدراوند، وفي حين يتطلعون إلى تعزيز

إصلاحات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية شددوا على دور هذا المؤتمر في إدارة مركز التجارة الدولية وشدّدوا على أهمية إعادة الاعتبار إلى الترتيبات الحالية للمركز والخاصة بميزانيته وإداراته.

٢٧٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء التراجع المتواصل للموارد الأساسية المتاحة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولاحظوا مع الارتياح العدد المتنامي للبلدان التي تشملها البرامج مما ساهم في تدعيم الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها رغم القيود، وشدّدوا على ضرورة أن تزيد البلدان المانحة في حجم تبرعاتها المخصصة لهذه الموارد. وحثوا كذلك صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على استخدام الموارد المتاحة لفائدة الأولويات الأساسية للبلدان النامية التي تظل كامنة في استئصال الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وشدّدوا على الدور الجوهري للأمم المتحدة في النهوض بالتعاون الدولي لأغراض التنمية وفي تيسير مناخ اقتصادي دولي يفضي إلى التنمية. ودعوا منظمة الأمم المتحدة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية بتوخي مزيد من التركيز على المساعدة الفنية وحثوا كذلك صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على المزيد من استخدام الموارد المتاحة لفائدة الأولويات الأساسية للبلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وذلك بإتاحة المزيد من المساعدة الفنية.

٢٧٧ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء النقص الواضح في الإرادة السياسية من لدن البلدان المتقدمة النمو والرامية إلى تنشيط التعاون الدولي لأغراض التنمية. وأعربوا في هذا السياق عن قلقهم البالغ إزاء خفض المساعدة الإنمائية الرسمية. ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى ضمان الوفاء بالتزاماتها في بلوغ النسبة المستهدفة التي وضعتها الأمم المتحدة وتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وأن تضمن تخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً.

٢٧٨ - وأبرز رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة إلى التزام سياسي قوي من قبل المجتمع الدولي لتنفيذ ناجح لبرنامج عمل خطة التنمية. وشدّدوا أيضاً على أهمية حشد الموارد الملائمة لعملية التنفيذ حتى تسهم بشكل فعلي في الحد من الفروق الحالية وتضمن تسارع النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية. وبغية ضمان تنفيذ فعلي لبرنامج عمل خطة التنمية، حثوا الجمعية العامة على الشروع بشكل جدي في مباشرة آلية المتابعة والتقييم التابعة لهذا البرنامج. وشدّدوا أيضاً على أهمية استئناف الحوار في تقوية التعاون الدولي لأغراض التنمية عبر مشاركة مبنية على المصالح والمنافع والمسؤوليات المشتركة والترابط الصادق.

٢٧٩ - وينبغي لخطة التنمية أن تخصص العناية اللازمة للكائن البشري وتحسين نوعية حياته والقضاء على الجوع والمرض والأمية والاكتظاظ السكاني والبطالة. واعتماداً على نتائج القمة العالمية من أجل التنمية الاجتماعية ينبغي أن تجسم خطة التنمية التدابير العملية اللازمة للقضاء على الفقر وتغطية الحاجات

الأساسية ودر فرص العمل، وشددوا أيضا على أن تحسين التعليم ووضع المرأة عنصران جوهريان بالنسبة للتنمية.

٢٨٠ - وأبرز رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى يعنى بتمويل التنمية. وفي هذا الصدد أحاطوا علما بالعملية التي تم الشروع فيها بموجب قرار الجمعية رقم ١٧٩/٥٢. وشددوا على أنه ينبغي عقد مؤتمر دولي يعنى بالتنمية في أجل لا يتجاوز سنة ٢٠٠١.

٢٨١ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٩/٥٢ الذي يمهّد الطريق لعملية تحضيرية لمعالجة عمليات التمويل من أجل التنمية على مستوى رفيع ودولي، ودولي حكومي. وكرروا التأكيد على أن التمويل لأغراض التنمية ضروري وجوهري بالنسبة للبلدان النامية وأن النظر في هذه المسألة ينبغي أن يعتمد على العمليات والالتزامات القائمة وعلى استعراض الآليات المؤسسية وغيرها والتصدي للتحديات التي تنبثق سواء عن الأهمية المتزايدة لأصحاب المصالح الجدد ومن حركية العولمة والتحرير الاقتصادي. وأعربوا عن اعتقادهم بوجود حاجة موضوعية ومصالح مسلم بها بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره تدفعه إلى القيام بدراسة دقيقة تأتي على الأسباب العميقة والشاملة للآزمات المالية الحالية بالإضافة إلى النظر في أفضل الطرق للوقاية من حدوثها مستقبلا. ولاحظوا أن العملية التي تم الشروع فيها بمقتضى اعتماد القرار ١٧٩/٥٢ أتاحت للمجتمع الدولي فرصة تاريخية مكنت الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال التنمية نص عليها ميثاقها.

٢٨٢ - وأبرز رؤساء الدول أو الحكومات أنه من الضروري في مجال المساعدة الإنمائية أن تتيح البلدان متقدمة النمو موارد مالية جديدة بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية وميسرة إذا ما أريد الإبقاء على توافق الآراء الذي تم بلوغه خلال السلسلة الأخيرة من المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة التي عقدت في المدة الأخيرة وكذلك بقية الاتفاقات التوافقية.

التجارة الدولية والسلع

٢٨٣ - أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بأن هذه السنة هي الذكرى الخمسون لإقامة نظام التجارة متعددة الأطراف. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي محق في الاحتفال بالتقدم المحرز في مجال إقامة نظام للتجارة متعدد الأطراف وتعزيزه، فإن الشيء الكبير لا يزال ينتظر الإنجاز بما يضمن أن نظام التجارة العالمي عادل بحق ومفيد للدول النامية والمتقدمة النمو على حد السواء. وفي هذا الصدد فإن تعزيز المعاملة التفضيلية الخاصة بالبلدان النامية ورفع الحواجز التي تحول دون دخول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والوفاء الكامل بالالتزامات في مجال المصالح الحيوية بالنسبة للبلدان النامية، كما هو الشأن بالنسبة لقطاعي النسيج والزراعة، كل ذلك يعتبر بعضا من التدابير التي ينبغي اتخاذها على وجه الاستعجال. ودعما لكل ذلك اقترحوا إلغاء الحصص التقييدية المنبثقة عن الاتفاقية المعنية بالنسيج

والملبوسات. ولا بد أن تكون هذه التدابير مشفوعة بالتزام لا لبس فيه يقضي بالألا يتم إدراج المواضيع التي لا تكتسي صبغة تجارية - مثل المواضيع الاجتماعية - ضمن جدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

٢٨٤ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات أنه في عديد من المجالات الحيوية لم تصل النتائج المتفاوض بشأنها في جولة أوروغواي إلى مستوى توقعات البلدان النامية. وأعربوا عن أسفهم أن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي في مجالات التصدير إلى البلدان النامية لم تكن ملائمة للوضع بل كانت بطيئة. ثم إن الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية ألغيت باستخدام تدابير حمائية لجأت إليها البلدان المتقدمة النمو، ومن بينها تدابير اتخذت من جانب واحد وراء قناع المعايير التقنية أو المشاغل البيئية أو الاجتماعية أو المتصلة بحقوق الإنسان. واتفقوا أنه على البلدان النامية إجراء مشاورات وثيقة عند صياغة مواقفها بشأن القضايا التي تعالجها منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد حثوا البلدان النامية على العمل المشترك لوضع برنامج مستقبلي للمفاوضات متعددة الأطراف سوف تتضمن قضايا تشغل بال البلدان النامية بما يمكنها من أخذ زمام المبادرة في هذه المفاوضات. لذلك كرروا التأكيد على التنفيذ الكامل لاتفاقيات جولة أوروغواي ولهذا الغرض فإنهم حثوا البلدان المتقدمة النمو ومنظمة التجارة العالمية على توفير المساعدة الفنية بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها.

٢٨٥ - وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أنه على منظمة التجارة العالمية أن تسهم في إقامة وتوسيع نظام تجاري متعدد الأطراف يمكن التنبؤ بتطورات وقوامه التفتح والإنصاف يكون غير تمييزي ومأمونا يستند إلى إجراءات واضحة وشفافة بالإضافة إلى حماية حقوق البلدان النامية ومصالحها. وعلاوة على ذلك، فإنهم يرون أنه لا بد للمنظمة من أن تكون محكومة بمبادئ الشمولية في مداولاتها والإنصاف فيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية والمعاملة التفضيلية والتميز المخصصة لها. ومن الأهمية بمكان، أن تكون علاقتها بمنظومة الأمم المتحدة على شاكلة ما سبق تحديده بما في ذلك آليات التنسيق القائمة بين كلتا المنظمتين. وعملا بإعلان الاجتماع الوزاري بسنغافورة لعام ١٩٩٦، أحاطوا علما بالتقدم المحرز بين منظمة التجارة العالمية واليونكتاد بما في ذلك آليات التنسيق بين المنظمتين، الأمر الذي لا بد من زيادة تدعيمه.

٢٨٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء النزعات المضطربة التي انتهجتها البلدان المتقدمة النمو للربط بين التحرر في المجالات المتفق بشأنها والتنازلات المقدمة من أجل تحرير بعض المجالات الأخرى. وأكدوا أن نجاح نظام التجارة المتعدد الأطراف وتحقيق المنافع للجميع يتوقفان على تطبيق أمين وكامل للاتفاقيات متعددة الأطراف، كما أحاطوا علما بقرار الاجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية القاضي بإيجاد وسيلة للموافقة على برنامج عمل ينبغي أن يتفاعل مع المصالح الخاصة بالبلدان النامية ومشاكلها.

٢٨٧ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة النمو على:

- التنفيذ العاجل لاتفاقيات جولة أوروغواي ولا سيما في مجال الصادرات التي تكتسي أهمية بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك قطاعات الزراعة والنسيج والملابس، واتخاذ تدابير وقرارات تخدم البلدان الأقل نمواً كما جاء ذلك في إعلان مراكش على المستوى الوزاري.
- توفير فرص تفضيلية لدخول الأسواق من خلال تحسين وتعزيز نظام الأفضليات المعمم وغيره من البرامج التفضيلية وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات وقطاعات جديدة في منظمة التجارة العالمية.
- الامتناع عن إدراج قضايا خارجية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية وخاصة القضايا التي ليس لها صلة مباشرة بالتجارة.
- مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة والتصدي للصعوبات التي تواجهها في الأسواق الرئيسية وفي مجال الخدمات مثل الحدود التعريفية القصوى وتقلص الأفضليات وتساعد التعريفات الجمركية وتعددتها بالإضافة إلى إساءة استخدام التدابير المضادة للإغراق والرسوم الجمركية الموازية.
- ضمان أن يجسم النظام التجاري الدولي تجسماً كاملاً المنظور الإنمائي عن طريق ضمان إسهام الأحكام القضائية بتخصيص معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية.
- ضمان إسهام البلدان النامية في تحديد مواصفات الجودة.
- تنفيذ التزامات "تريبس" TRIPS المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.
- توفير أكبر قدر ممكن من التنازلات حتى تتمكن البلدان النامية من تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- تمكين المنظمات التجارية التابعة للبلدان النامية من الوصول إلى معلومات السوق المتوفرة لدى منظمة التجارة العالمية بأكبر قدر ممكن من المرونة.

٢٨٨ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المانحة للأفضليات إلى الاستمرار في تحسين وتجديد وتوسيع مجال الأفضليات المعمم بما يجعله يواكب نظام التجارة لما بعد جولة أوروغواي بهدف إدماج البلدان النامية خاصة منها الأقل نمواً في النظام التجاري الدولي، وأكدوا على ضرورة إيجاد كل السبل والوسائل الكفيلة باستعمال تلك النظم بقدر أكبر من النجاعة خاصة من قبل البلدان الأقل نمواً. وشددوا

اعتراضهم على استخدام نظام الأفضليات المعمم كوسيلة قسر. وأكدوا أيضا أنه من المهم تعميم نظام الأفضليات هذا بهدف النهوض بالثقة والاستقرار والتوقعات في مجال دخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق. وأقروا بوجود حاجة ملحة لتحسين برامج نظام الأفضليات المعمم بما يعمق مجال الأفضليات ويوسع تغطية المنتجات المهمة بالنسبة للبلدان النامية وإعداد مقاييس موضوعية لتحديد الأولويات. ودعوا إلى تمكين الدول الأقل نموا من دخول الأسواق المعفاة من الرسوم على جناح السرعة.

٢٨٩ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالعرض الذي تقدمت به حكومة تايلند لاستضافة الدورة العاشرة لمؤتمر (الأونكتاد) وعقدها بمدينة بانكوك في عام ٢٠٠٠. وكانوا يتوقعون إلى الدورة العاشرة للأونكتاد باعتبارها وسيلة تخدم تعزيز ولاية الأونكتاد ودوره في مجال التجارة والتنمية وتقديم التوجيهات السياسية للتقدم بالمشاركة العالمية من أجل التعاون الاقتصادي خلال الألفية القادمة. واتخذوا على أنفسهم عهد الشروع في الاستعداد بشكل جيد من أجل إنجاح الدورة العاشرة لمؤتمر الأونكتاد.

٢٩٠ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الأونكتاد إلى الاضطلاع بدور نشيط في المجالات التالية:

(أ) إعداد تحليلات موضوعية ومعمقة بشأن آثار تحرير الاقتصاد أية مقترحات تدعو إلى مزيد من تحرير الاقتصاد؛

(ب) تعزيز طاقة البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات الخاصة بالتجارة؛

(ج) تعزيز طاقة الإمداد لدى البلدان النامية لا سيما البلدان الأقل نموا بما يجعل هذه البلدان قادرة على الاستفادة من الفرص التي يمكن إحداثها نتيجة لتحرير الاقتصاد؛

(د) تقديم توصيات من أجل النهوض بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية العالمية، بما يجعل قدرة البلدان النامية على الاستفادة من تنامي العمليات التجارية في منأى عن الأخطار الناجمة من نقائص الأسواق المالية؛

(هـ) دراسة التوصيات والتقدم بها من أجل ضمان أن العناصر الهيكلية من قبيل الديون وتقديم التحويلات الإنمائية بشروط ميسرة لكن بصيغة غير ملائمة وفرض القيود على نقل التكنولوجيا لا يحول دون استفادة البلدان النامية من الفرص التي يتيحها نظام التجارة المتعدد الأطراف.

٢٩١ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالمناقشات التي أجراها المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية والذي سلم بخطر تهميش البلدان الأقل نموا والاقتصادات الصغيرة. وفي هذا الصدد اقترحوا أخذ

خصائص واحتياجات البلدان الصغرى في الاعتبار وذلك بالنظر إلى بعدها والوفورات السلبية وافتقارها إلى الموارد الطبيعية وعدم قابلية اقتصاداتها للتكيف ومحدودية أسواقها الداخلية وقدراتها على تعبئة التوفير المحلي، وعجزها عن استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وسهولة تأثر اقتصاداتها وهشاشاتها. وفي هذا الصدد، شددوا على توصية مفادها أنه لابد للعمليات التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٩ أن تأخذ في الاعتبار اعتماد برنامج عمل لصالح الاقتصادات الصغيرة من أجل تيسير إدماجها في نظام التجارة العالمية.

٢٩٢ - وندد رؤساء الدول أو الحكومات تمادي بعض الدول في تكثيف الإجراءات القسرية المتخذة من جانب واحد وتطبيق التشريعات المحلية بما لها من آثار تتعدى حدود البلد الواحد ضد البلدان النامية. وتتضمن هذه التصرفات فرض الحصار والحظر وتجميد الأرصدة بغرض منع هذه البلدان من تحديد أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع مجال تجارتها بحرية في العالم. وعلاوة على ذلك، شددوا على ضرورة إسهام أنجع من أجل الارتقاء بالدور الذي تضطلع به البلدان النامية في النظام الاقتصادي الدولي، وضرورة تمتع كل الدول بحقوق متساوية وغير تمييزية بخصوص انضمامها إلى نظام التجارة الدولية، وضرورة الإبقاء على منظمة التجارة العالمية والعضوية فيها غير خاضعتين للأمور السياسية وغير موجّهتين اقتصادياً.

٢٩٣ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء لجوء البلدان التجارية الرئيسية والمتزايد إلى تصرفات من قبيل اتخاذ التدابير الخارجية عن نطاق تشريعها الداخلي، متناقضة مع اللوائح والتنظيمات الدولية المتفق بشأنها في إطار منظمة التجارة العالمية وعلاوة على ذلك، أعربوا عن قلقهم إزاء التدابير المنشطة وغير المبررة الرامية إلى إغراق الأسواق، على حساب تجارة البلدان النامية.

٢٩٤ - وشجب رؤساء الدول أو الحكومات النزعة الحالية المركزة على تدعيم الإجراءات القسرية في المجال الاقتصادي وفرضها على البلدان النامية، وأكدوا مجدداً أنه لا يجوز لأية دولة استخدام أو تشجيع استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية من أي نوع آخر لممارسة إجراءات قسرية على بلد آخر. كما ندّدوا بانتشار هذه النزعات ودعوا الدول التي تمارس التدابير القسرية من جانب واحد إلى أن تضع حداً لهذه الممارسات فوراً.

٢٩٥ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء الآثار السلبية التي يخلفها استخدام التدابير الاقتصادية القسرية في الجهود التي تبذلها البلدان النامية في المجالين الاقتصادي والإنمائي، ولاحظوا أن هذه التدابير تخلف أثراً سلبياً عميقاً في التعاون الاقتصادي الدولي وفي الجهود العالمية الرامية إلى إرساء نظام تجاري غير تمييزي ومتفتح.

٢٩٦ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة الحفاظ وتوسيع مجال الأفضليات التي حصلت عليها مجموعة مهمة من البلدان النامية بموجب اتفاقية لومي واتفاقيات أخرى من هذا القبيل أقرتها منظمة التجارة العالمية.

٢٩٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أهمية السلع في عدد كبير من بلدان الجنوب التي تخضع غالبيتها لهذه السلع والمواد الأولية. وإن حصة هذه السلع من إجمالي ناتجها المحلي وعائداتها من التصدير تتحكم بشكل كبير لا في نموها الاقتصادي وتنميتها فحسب، بل وكذلك في قدرتها على خدمة التزاماتها الدولية بديونها.

٢٩٨ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة تمتع كل البلدان بحق متساو وغير تمييزي في الانضمام إلى النظام الدولي للتجارة وضرورة ضمان الطابع الكوني لمنظمة التجارة العالمية وإجراءات الانضمام إلى عضويتها، ومن ثم إقصاء فرض الشروط أو العوائق السياسية وغير الاقتصادية.

٢٩٩ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن ما شهدته منظمة التجارة الدولية من تطورات حققت قليلا من المزايا يكاد لا يذكر لبلدان الجنوب ويعزى السبب في ذلك إلى إيلاء قضايا السلع عناية ضئيلة جدا. وبوجه عام، كانت المزايا العامة التي جناها الشمال أكثر بكثير مما جنته فيما مضى بلدان الجنوب النامية. وأكثر من ذلك كله، فإن تزايد التعريفات حد أيضا من الآفاق المتاحة للجنوب نظرا إلى إلغاء الهوامش التفضيلية التي كانت تحظى بها فيما مضى بلدان الجنوب بموجب نظام الأفضليات المعمم.

٣٠٠ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة تركيز مزيد من العناية على السلع وتوسيع مدي تجارة السلع، ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والرامية إلى تحسين إنتاج السلع وتجهيزها وتنويع إنتاجها وتسويقها وتوزيعها ونقلها، وتيسير استغلال الفرص التي يتيحها التقدم العلمي والتكنولوجي. ووافقوا على دعم دور الصندوق المشترك الخاص بالسلع تمشيا مع خطة عمل الخمس سنوات (١٩٩٨-٢٠٠٣) التي اعتمدها الدورة السنوية الخامسة للصندوق المشترك التي عقدت في بالي (إندونيسيا).

٣٠١ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن التزامهم بدعم التعاون الدولي في مجال السلع ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحسين عمليات تجهيز السلع الأساسية وتسويقها وتوزيعها ونقلها، وفي هذا الصدد، الاستفادة من أساليب التقدم الجديدة في ميدان العلم والتكنولوجيا. ودعوا أيضا البلدان المتقدمة النمو إلى تحسين شروط دخول أسواقها بإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية وإلغاء الإعانات الحكومية التي تعوق تصدير سلع البلدان النامية.

٣٠٢ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق إزاء التدهور المستمر الذي تشهده المنتجات الزراعية في نظام المبادلات التجارية العالمية وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الإقلاع عن تدابير حماية جديدة ومتسترة ضد المنتجات الزراعية للبلدان النامية.

المسائل المالية والنقدية والاستثمار

٣٠٣ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات أن المساعدة لن يجوز استبدالها بالاستثمارات الخارجية المباشرة التي اقتصرَت إلى حد الآن على عدد قليل من البلدان النامية. وبالفعل فإن تدفق المساعدة ضروري لتوفير الظروف الملائمة في البلدان النامية، وخاصة الأقل نمواً منها، ومنها يمكنها من الاستثمار في تطوير بنيتها الأساسية وإيجاد مناخ مناسب للمستثمرين الأجانب.

٣٠٤ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الأهمية البالغة التي تكتسيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية بلدانهم أو تشجيع نقل التكنولوجيا بما فيها التكنولوجيا التي تحافظ على سلامة البيئة وتطوير القدرات المحلية واستحداث فرص العمل. وأولي رؤساء الدول أو الحكومات أهمية خاصة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات البنية الأساسية والصناعات التحويلية. كما لاحظوا أن بلدان حركة عدم الانحياز اتخذت تدابير عديدة لتوفير المناخ الملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية. ودعوا البلدان الصناعية الكبرى إلى اتخاذ خطوات تكميلية بما يجعل تأثير جهود البلدان النامية أكبر تأثيراً ويجنبها التهميش في مجال الاقتصاد العالمي. كما لاحظوا أن حجم الاستثمارات الأجنبية ومدى انتشارها في البلدان النامية لا يزالان غير متكافئين. وبالإضافة إلى ذلك فإن بلداناً نامية عديدة ليست قادرة على استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بصورة كافية، وبالتالي كرروا التأكيد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تشكل إلا تكملة للتمويل الميسر ولا يمكن أن تحل محله.

٣٠٥ - ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن عملية العولمة شجعت تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية. وشددوا على الدور الذي تضطلع به الشركات المتعددة الجنسيات في النمو الاقتصادي. لكن هذه التدفقات تركزت بشكل مستمر في بعض المناطق الجغرافية ولم تصل إلى مناطق أخرى وخاصة البلدان الأقل نمواً التي حرمت بالتالي من الأثر المضاعف للاستثمار الذي من شأنه أن يدفع التنمية في عدد من القطاعات الهامة. وكانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتقائية ذاتها، وتركزت تدفقاتها على البلدان التي ترتفع فيها نسبة المردودية ارتفاعاً كبيراً.

٣٠٦ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات النظر المتواصل في العلاقة بين مسألتَي التجارة والاستثمار الذي يجريه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية. ودعوا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى مواصلة عمله المعني بتحديد وتحليل آثار المسائل المتصلة بإطار متعدد الأطراف للاستثمار في التنمية، على أن يأخذ في الاعتبار مصالح البلدان النامية. وأكدوا على الحاجة إلى القيام بهذا العمل على

أساس الشمولية والمشاركة الديمقراطية مع أخذ مصالح البلدان النامية واهتماماتها في الاعتبار. وكرروا أيضا التأكيد علي التزامهم بالمشاركة. وأكدوا من جديد التزامهم بالمشاركة الفعالة في المناقشات بشأن هذه المسألة حتى يتسنى تعزيز تلك المصالح والدفاع عنها.

٣٠٧ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة التي شهدتها البلدان الآسيوية. ورأوا أن التحركات الكبيرة التي شهدتها التدفقات المالية داخل هذه البلدان وخارجها بسرعة وبشكل لم يسبق له مثيل وبصورة غير متوقعة، إضافة إلى الاتجار الواسع بالعملات لأغراض المضاربة، أسهمت كلها في إشعال فتيل الأزمة. وإذ أدركوا ما قد يكون لذلك من آثار ممكنة أكدوا على الحاجة إلى إيجاد إطار تنظيمي محدد ينظم الأسواق المالية وأسواق الصرف. وأدركوا كذلك الحاجة الماسة إلى ضمان الشفافية لتدفقات رؤوس أموال القطاع الخاص بغية تعزيز نظام الإنذار المبكر وتحسين إدارة الأزمات حتى يتم التخفيف من الآثار السلبية الممكنة لمثل هذه الأزمات المالية مستقبلا.

٣٠٨ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدراسة التطورات المذكورة أعلاه واقتراح تدابير تعزز النظام المالي العالمي. كما حثوا المؤسسات المالية الدولية على ضرورة إنشاء وتعزيز آليات بما فيها آليات المراقبة والمساعدة التقنية ووسائل إعلام ملائمة لتفادي الأزمات المالية والقضاء على آثارها السلبية، ثم اقترح سبل ووسائل تمكن البلدان النامية من استنباط آليات تقيها من تدفقات رؤوس المال لأغراض المضاربة.

٣٠٩ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن القمة السابعة لحركة عدم الانحياز سنة ١٩٨٣ دعت إلى عقد مؤتمر دولي يعنى بالمسائل النقدية والمالية من أجل التنمية وإجراء إصلاح شامل للنظام المالي والنقدي القديم وغير العادل والمعمول به حاليا. وفي إطار هذه التحولات العميقة للمناخ الاقتصادي الدولي أدرك رؤساء الدول أو الحكومات أيضا ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لعقد مؤتمر دولي يعنى بالتعاون المالي والنقدي الدولي بغية إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي المعمول به حاليا، والوفاء الفعال بمستلزمات التنمية وغيرها من المستلزمات المالية للمجتمع الدولي ولا سيما البلدان النامية.

٣١٠ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بمقتراح مدغشقر الداعي إلى وضع آليات ملائمة للحركة بغرض دفع التنمية بين أعضائها على غرار صندوق نقد وصندوق لتمويل السلع وصندوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي.

٣١١ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات مؤسسات بريتون وودز إلى عدم الربط بين ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية والمسائل التي ليس لها طابع اقتصادي لا سيما المسائل الأمنية. وشددوا على أنه ينبغي لهذه المؤسسة أن تصمد في وجه المساعي التي تبذلها بعض البلدان لاستخدامها في سبيل تعزيز مصالحها

الضيقة. وأعلنوا أنه يتعين على هذه المؤسسات أن تقدم أكبر قدر من المساعدات للبلدان النامية التي تواجه مشاكل سيولة خطيرة.

٣١٢ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة النمو على العمل بالتنسيق مع البلدان النامية وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة من أجل التعجيل بمراجعة النظام المالي العالمي بغية التأكد من أن تدفق رؤوس الأموال على المدى القصير يدعم توسيع مجال التجارة والعملية والتنمية. وشددوا كذلك على أن مراجعة النظام المالي العالمي ومؤسسات "بريتون وودز" يجب أن تتم على أساس متعدد الأطراف بحق وعلى أساس ديمقراطي.

٣١٣ - وبعد أن رحب رؤساء الدول أو الحكومات بتحرير القطاع المالي في العديد من البلدان النامية وأقروا بالأهمية المتزايدة التي يكتسبها القطاع المالي لا سيما المصارف وأسواق الأسهم والسندات، دعوا البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المالية الدولية إلى مساعدة البلدان النامية التي أقدمت على تحرير قطاعها المالي بتمكينها من الموارد الملائمة لمواجهة عدم الاستقرار الناجم عن تدفق رؤوس الأموال على المدى القصير. لذلك اتفقوا على وجود حاجة إلى إيجاد آلية مراقبة متعددة الأطراف تتمثل وظيفتها الرئيسية في تحديد طبيعة الآثار الناجمة عن مضاربات التدفقات المالية على الاستقرار المالي للعالم النامي والحد من تلك الآثار والتأكد من سلامة النظام المالي. ويجب أن يكون طابع آلية المراقبة متعددة الأطراف هذه وولايتها محل مشاورات دولية على أساس المصالح المتبادلة والترابط بين اقتصاديات العالم.

٣١٤ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن المؤتمر الدولي المعني بالقضايا النقدية والمالية يجب أن يتعدى بكثير مسائل المعونة الإنمائية الرسمية وتدفق الأموال، بل ينبغي أن يحدد مناخا اقتصاديا دوليا من شأنه أن يؤدي إلى استحداث نموذج لنظام مالي دولي جديد قادر على الوقاية من الأزمات المالية التي كثيرا ما تهدد سيادة الدول.

٣١٥ - وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن الوفاء بالالتزامات التي اعتمدها المؤتمرات الدولية المختلفة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية استلزم تعبئة حجم كبير من الموارد الجديدة والإضافية للبلدان النامية. ولا يكفي الاعتماد على تغيير الأولويات وإعادة تخصيص الميزانية الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية. ودعوا البلدان النامية التي تأخرت في الوفاء بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى القيام بذلك. وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على التزامهم بمواصلة استخدام المساعدة استخداما ناجعا.

٣١٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن دعمهم للمبادرة "٢٠/٢٠" كما ساندتها القمة العالمية المعنية بالتنمية الاجتماعية التي دعت إلى الالتزام المتبادل بين البلدان النامية والمتقدمة النمو بتخصيص معدل ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من المساعدة من الميزانية الوطنية على التوالي

للبرامج الاجتماعية الأساسية. ودعوا كذلك مؤسسات "بريتون وودز" إلى احترام المبادرة "٢٠/٢٠" في تعاملها مع البلدان النامية التي قبلت في ظل المبادرة "٢٠/٢٠".

٣١٧ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة الزيادة في رأس المال الأساسي للبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وذلك من أجل المساهمة بشكل أكثر فعالية في تعبئة المدخرات العالمية وتوجيهها إلى مشاريع وبرامج البلدان النامية. ولتحقيق ذلك دعوا البلدان المتقدمة الدائنة إلى زيادة موارد صندوق النقد الدولي، بما في ذلك تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة وموجهة إلى العمل الإنمائي.

٣١٨ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه لا بد من تعديل أهداف مرفق التكيف الهيكلي المعزز إذ أن صيغتها الحالية لا تولي العناية الكافية لقضايا الحد من الفقر. وبالرغم من توافر الأدلة الموضوعية لدى بعض البلدان النامية القائلة بأن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها، إلا أنه بالنسبة إلى أغلب البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً تؤكد النتائج السلبية لبرامج التكيف الهيكلي الحقيقة القائلة بأن مرفق التكيف الهيكلي المعزز لم يقدم حلاً كافياً لمشكلة الفقر. ويستدعي ذلك من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إدراج سياسات للتخفيف من وطأة الفقر وتدمير فرص العمل عند وضع برامج مالية خاصة بالبلدان النامية، لتكون إطاراً يتم على أساسه وضع برامج مرافق التكيف الهيكلي المعزز. وأعربوا عن قلقهم إزاء معاناة عدد كبير من البلدان التي كان لها أداء اقتصادي جيد حسب مقاييس التكيف الهيكلي المعزز من تفاقم مستويات الفقر والبطالة.

الديون الخارجية

٣١٩ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن استراتيجية الدين الآخذة في الظهور لا بد أن تأتي مشفوعة ببيئة اقتصادية دولية إيجابية بما في ذلك التنفيذ التام لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وقرارات مؤتمر مراكش الوزاري لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي تستورد الأغذية.

٣٢٠ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة توفير تدفقات مالية جديدة للبلدان المدينة من جميع المصادر بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات للمساعدة على الديون بما في ذلك شطب الديون، وإجراءات التخفيف منها، وحثوا البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على الاستمرار في تقديم المساعدات المالية ميسرة خاصة لأقل البلدان نمواً وذلك من أجل دعم البلدان النامية وتنفيذ برامج إصلاحها الاقتصادي واستقرارها وتكييفها الهيكلي بما يمكنها من الخروج من دوامة الديون واستقطاب الاستثمارات الجديدة ومن أجل مساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة واستئصال الفقر. وتمثل شطب ديون البلدان النامية أحد المطالب التي يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تعالجها بوجه خاص حتى تتحمل مسؤولياتها إزاء المشاكل المتصلة بالمديونية وتعمل على تخفيف أو شطب ديون البلدان الأقل نمواً.

وفي هذا الصددذكروا بالنداءات التي تم تقديمها لحل مشكلة الديون الخارجية والتي تتضمن من بين أمور أخرى تحويل الديون إلى أولويات إنمائية للبلدان النامية المعنية.

٣٢١ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على أن خدمة الديون الخارجية لا تزال تمثل بالنسبة للعديد من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا عاملا هاما من عوامل تحويل وجهة الموارد التي كان يمكن استخدام البعض منها للتخفيف من الحاجات الملحة مثل البنية الأساسية والخدمات الأساسية والتعليم والصحة. وفي هذا الصدد رحبوا بالمبادرة التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية من أجل دعم جهود البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومساعدتها إلى حل مشكل الديون الخارجية لهذه البلدان. ولاحظوا مع القلق التقدم البطيء الذي تم إحرازه في تنفيذ المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة ذات المديونية العالية. ودعوا إلى تطبيق سريع وعاجل لإجراءات تخفيف الديون ولا سيما في سياق المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة ذات المديونية العالية وتعهدوا بإيجاد البيئة المناسبة في بلدانهم لاستغلال المزايا التي تجنيها هذه البلدان من إجراءات تخفيف الديون والمعونة. وفي هذا الصدد أكدوا مجددا الرسالة التي توجه بها رئيس الحركة إلى زعماء مجموعة الثمانية بمناسبة انعقاد مؤتمرات القمة في ليون ودنفر وبرمنغهام فيما يتعلق بتحسين المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة ذات المديونية العالية، حيث تخفض فترة التكييف الهيكلي المطلوبة من ست إلى ثلاث سنوات ويرفع نادي باريس تخفيض نسبة الديون من ٨٠ إلى ٩٠ بالمائة ويتم تسهيل شروط خفض الديون المتعددة الأطراف بشكل ملحوظة. وأشاروا إلى أهمية تجنب إدخال شروط جديدة.

٣٢٢ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات "بريتون وودز" وكذلك القطاع الخاص إلى اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقيات والقرارات الصادرة عن قمم ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة التي تم تنظيمها منذ بداية التسعينات بشأن التنمية وارتباطها بقضية الديون الخارجية.

٣٢٣ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه في حين أنهم يقرون بأهمية المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة ذات المديونية العالية إلا أن العبء المالي للوفاء بخدمة الديون حتى بعد عملية التخفيف من الديون يظل ثقيلًا بالنسبة لغالبية البلدان الأقل نموا. ودعوا مؤسسات بريتون وودز إلى مضاعفة عملية التخفيف من ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية حتى توجه مواردها الشحيحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر.

التنمية الصناعية

٣٢٤ - أشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى الإعلان المتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الذي اعتمد في مؤتمر القمة الحادي عشر للحركة، وشددوا على أهمية منظمة اليونيدو وصلتها الوثيقة بالتنمية الصناعية باعتبارها وكالة تنسيق جوهرية ضمن منظومة الأمم المتحدة وفي مجال التنمية

الصناعية. ورحبوا بعملية الإصلاح التي أنجزتها (اليونيدو) بنجاح بروح المشاركة الشاملة والمنافع المشتركة وشددوا على ضرورة ضمان مستقبل "اليونيدو" باعتبارها وكالة متخصصة وحيوية في مجال النهوض بالتنمية الصناعية في البلدان النامية وفي سياق نظام التعاون الإنمائي متعدد الجوانب.

٣٢٥ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على أهمية التنمية الصناعية بالنسبة للبلدان النامية خاصة منها الواقعة في أفريقيا والدور الهام الذي تؤديه اليونيدو على هذا الصعيد. ودعوا المجتمع الدولي والمنظمات والهيئات ذات الصلة بالأمم المتحدة واليونيدو على وجه الخصوص إلى دعم تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني من أجل أفريقيا بما يمكن البلدان الأفريقية من تكثيف التعاون الصناعي فيما بينها وتوسيع نطاقه.

٣٢٦ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بخطة العمل الجديدة لليونيدو التي تتضمن تركيزا على أقل البلدان نموا وعلى أفريقيا مع التشديد على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات المعتمدة على الزراعة وتحقيق سياسة اللامركزية بتعزيز التمثيل الميداني للمنظمة بما يضمن لها مزيدا من الاتصال المباشر بقضايا التنمية في البلدان والمناطق المعنية.

٣٢٧ - واعترافا بالدور الحاسم الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي وعملية التنمية في البلدان النامية، تعهد رؤساء الدول أو الحكومات بتقديم الدعم اللازم للتحالف بين "الأونكتاد" و"اليونيدو" من أجل الاستثمار الاستراتيجي الرامي إلى حفز تكامل جهود المنظمين وتنسيق أعمالهما بغية النهوض بالاستثمارات في البلدان النامية.

٣٢٨ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن العديد من البلدان النامية تواجه قيودا صارمة تعرقل جهودها الرامية إلى التصنيع وتنويع مصادرها، ويعزى ذلك إلى الافتقار للطاقت التقنية والمالية والموارد البشرية اللازمة. وتؤدي هذه القيود إلى إعاقة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر مصدرا هاما لإحداث فرص العمل في غالبية هذه البلدان. ولهذا، دعوا البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة إلى توفير الموارد الضرورية لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا على تجاوز هذه العقبات التي تعرقل برامجها الصناعية.

الأغذية والزراعة

٣٢٩ - أقر رؤساء الدول أو الحكومات أن الضغط على الموارد الطبيعية المقرون، في جملة أمور، بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، يحد من النمو والتنمية في البلدان النامية لا سيما البلدان التي لا يزال مصيرها متوقفا على الزراعة باعتبارها قطاعا رياديا. وأكدوا مجددا على ضرورة تحسين الأداء الزراعي بما يكفل استخداما مستداما وإدارة ملائمة للموارد الطبيعية عن طريق توقي سياسات تنهض بأساليب التكنولوجيا

والأنشطة الزراعية المستدامة التي تحسن الإنتاجية. لذلك حثوا البلدان الأعضاء على تنفيذ نهج شاملة في مجال التنمية تأخذ في الحسبان الأوضاع والمستلزمات القائمة في البلدان كل على حده.

٣٣٠ - وجدد رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على أن الحق في الغذاء يشكل حقا أساسيا من حقوق الإنسان وأن النهوض بهذا الحق يشكل أمرا أخلاقيا بالنسبة للمجتمع الدولي. لذلك فانهم رفضوا بكل حزم استخدام الغذاء كوسيلة لممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي.

٣٣١ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه في جولة إوروغواي فإن الاتفاقات الخاصة بالزراعة لن تحقق إلا تحريرا جزئيا للتجارة وسوف تظل بعض الأوضاع المنحرفة قائمة في أسواق السلع الزراعية حتى بعد التنفيذ الكامل لتلك الاتفاقات. وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء الآثار السلبية لهذه الاتفاقات على البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للغذاء. ومن ثم رأوا أنه من الضروري إجراء دراسات عن آثار النظام التجاري الجديد متعدد الأطراف على توريد الأغذية وما يخلفه من آثار على الأمن الغذائي وخاصة في البلدان النامية.

٣٣٢ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع القلق أن الإعانات المخصصة لتصدير المنتجات الزراعية وبرامج دعم أسعار السوق والمدفوعات التي تخصصها البلدان المتقدمة الكبرى لهذا القطاع كان لها آثار سلبية خطيرة على أسعار وتجارة المنتجات الزراعية للبلدان النامية. وقد أدت هذه الإعانات إلى الحد من دخول البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية وأسواق البلدان الأخرى والحد من قدرة البلدان النامية بوجه عام وأقل البلدان نموا بوجه خاص على الإنتاج والتصدير بناء على ما لديها من أفضليات نسبية. وفي ظل هذه الظروف، أقرروا اهتمامهم بتطوير اقتصاد ريفي وزراعي نشيط ومستديم يركز على الأفضلية النسبية ويكون خاليا من هذه الانحرافات. ولتحقيق هذا الغرض، أعربوا عن ضرورة التصدي لهذه المشاكل وما يتصل بها من قضايا خلال الجولة القادمة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بخصوص المسائل الزراعية، والمزمع الشروع فيها عام ١٩٩٩.

٣٣٣ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالتزام منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري الثاني المنعقد في أيار/ مايو ١٩٩٨ بجنيف بالاستمرار في تحسين شروط دخول المنتجات التي تصدرها البلدان النامية وأقل البلدان نموا إلى الأسواق على نطاق واسع قدر الإمكان. ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى إزالة أي تدابير تشويهية في سياساتها الزراعية يمكن أن تؤثر سلبا في التجارة الدولية في المنتجات الزراعية.

٣٣٤ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات ما يولي من اهتمام متزايد لمقاييس المنتجات ومقاييس الإنتاج وطرائق تجهيز المنتجات وخاصة المنتجات الزراعية والرامية إلى ضمان سلامة الأغذية في البلدان المتقدمة النمو. وأقروا بالحاجة إلى التأكد من أن أنظمة وعمليات الإنتاج والمراقبة تؤدي إلى الحصول على منتجات سليمة وصحية. إلا أنهم أشاروا إلى أن اللوائح الفنية وخاصة في المجالين الزراعي والصحي يجب أن تتسم

بالشفافية وأن تطبق بدون تمييز بناء على معلومات وبحوث علمية ومقاييس دولية قصد ضمان عدم استخدامها لأغراض حمائية مما يشكل عقبة غير ضرورية على درب التجارة الدولية المشروعة. ولتحقيق هذا الغرض تعهد رؤساء الدول أو الحكومات بمراقبة التطورات والممارسات الدولية في مجال اللوائح الفنية والعمل سويا لتنسيق جهودهم لمنع استخدام هذه التدابير لإلحاق الضرر أو المساس بمصالحهم التجارية المشروعة، وخاصة في المجالات التي يتمتعون فيها بأفضلية نسبية أو يمكنهم تطوير أفضلية نسبية فيها.

البيئة والتنمية

٣٣٥ - ذكر رؤساء الدول أو الحكومات بأن برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يتضمن بيانا عن الالتزام بجدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتقييما للتقدم المحرز في كل الميادين الرئيسية التي يشير إليها جدول أعمال القرن ٢١ منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ونتائج أخرى انتهى إليها المؤتمر. كما يتضمن هذا البرنامج سلسلة طويلة من القرارات والتوصيات الرامية إلى تعزيز التقدم في الميادين القطاعية والمشاركة بين القطاعات التي يشير إليها جدول أعمال القرن ٢١، ووسائل تنفيذ البرنامج على وجه الخصوص، وقرارات تهدف إلى تدعيم الترتيبات المؤسسية على الصعيدين العالمي والإقليمي لتحقيق تنمية مستدامة، وتوصيات عن مناهج العمل التي ستتوخاها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في المستقبل وكذلك برنامج عمل اللجنة للفترة الممتدة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢. وأشاروا إلى اضطلاع الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل فريق عمل رفيع المستوى من أجل تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، وجددوا تأكيد التزامهم بهاتين الهيئتين. ودعوا إلى توفير الموارد الضرورية التي تسمح لهما بدعم قدراتهما على تنفيذ برامجهما في إطار ولايتهما الحالية بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أحاطوا علما بالتقرير الذي أعده الفريق العامل ودعوا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى النظر فيه مليا خلال دورتها الثالثة والخمسين.

٣٣٦ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بأنه منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بذلت البلدان النامية جهودا جبارة من أجل إدراج أهدافها في المجال البيئي والاقتصادي والاجتماعي في عملية صنع القرار من خلال إعداد سياسات واستراتيجيات جديدة ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، أعربوا عن قلقهم إزاء التقصير المؤسف في الوفاء بالالتزامات الدولية التي تطوعت بها واتخذتها على نفسها البلدان الصناعية خلال قمة الأرض المعقود في ريو دي جانيرو. ووجهوا النظر إلى البرنامج الخاص بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويدعو هذا البرنامج، في جملة أمور، إلى التعجيل بتنفيذ الالتزامات ذات الصلة بنقل التكنولوجيا التي لا تلحق الضرر إلى البلدان النامية بما في ذلك البرامج المحددة زمنيا، حسب الاقتضاء.

٣٣٧ - وإذ يسلم رؤساء الدول أو الحكومات بعدد النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها، فقد أعربوا عن قلقهم البالغ نظرا إلى أن الاتجاهات التي تتعلق بالتنمية المستدامة عموما هي اليوم أسوأ عما كانت عليه في سنة ١٩٩٢. كما يتم توفير الموارد المالية الجديدة والإضافية للبلدان النامية، ولم تتبلور عمليات نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط ميسرة وتفضيلية، ولم تحظ مقتضيات مفهوم "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة" بالاهتمام اللازم من جانب البلدان المتقدمة النمو. ولهذا السبب، شدد رؤساء الدول والحكومات على أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على نحو شامل يبقى أمرا حيويا وأشد إلحاحا من أي وقت مضى.

٣٣٨ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالجمعية الأولى لمرفق البيئة العالمية المنعقد في نيودلهي، الهند من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وأشاروا إلى البيان الصادر عن الجمعية الذي ينص على أنه حتى يكون في وسع مرفق البيئة العالمية تسخير طاقاته الراسخة وأداء مهامه المتنوعة، ينبغي أن يتسم هذا المرفق بالفعالية وروح الابتكار والمرونة وأن يستجيب لاحتياجات البلدان المتلقية لخدماته وأن يكون كذلك العامل المحفز بالنسبة للهيئات الأخرى والجهود المبذولة. ورحبوا باستكمال إعادة تمويل للمرة الثانية الصندوق المركزي لمرفق البيئة العالمية. وأكدوا ضرورة اتخاذ قرارات المرفق بطريقة ديمقراطية وشفافة وضرورة تعزيز التنسيق بين وكالات التنفيذ في المرفق. وألزموا أنفسهم بالاستمرار في دعم إسهامهم المشترك في أنشطة المرفق من أجل حماية مصالح البلدان النامية في مجالي توجيه سياسات المرفق وتخصيص الموارد المالية.

٣٣٩ - وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعوا إلى دعمه كمنظمة دولية فريدة تختص بتنسيق الأنشطة المتصلة بالمسائل البيئية والقيام بتحليل متكامل للمشاكل البيئية حتى يتم بلوغ الهدف المتمثل في التوصل إلى توافق دولي للآراء بشأن التحديات البيئية الجديدة.

٣٤٠ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشكل أولويات وحقا أساسيا للبلدان. ولذلك يتعين النظر إلى التنمية المستدامة ضمن السياق الأوسع للنمو الاقتصادي الدائم. وللدول الحق والسيادة في استغلال مواردها وفق سياساتها البيئية والتنمية الخاصة.

٣٤١ - واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بضرورة إقامة توازن للدعم المتبادل بين البيئتين الدولية والوطنية بغية المضي قدما في التنمية المستدامة وأن الفجوة بين إيرادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على الحاجة المستمرة إلى بيئة اقتصادية دولية نشطة ومتمكنة تدعم التعاون الدولي خاصة في الميادين المتعلقة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا والديون والتجارة إذا كان ينبغي الحفاظ على القوة التي تدفع التقدم العالمي نحو نمو اقتصادي مستمر وتنمية مستدامة وزيادة وتيرتها.

٣٤٢ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات ببروتوكول كيوتو بشأن التزام أطراف الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ قانونا بخفض حجم انبعاث الغازات الدفيئة كما وردت في المرفق (ب) من بروتوكول كيوتو.

ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى اعتماد تدابير عاجلة وملحة لتنفيذ هذه الالتزامات باتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني. ولا يمكن الشروع في مقايضة هذه الانبعاثات بتنفيذ هذه الالتزامات إلا بعد موافقة أطراف الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على تحديد مبادئ هذه المقايضة والإجراءات المتبعة بما في ذلك البدء في تخصيص الحقوق التي تحدد لكل بلد كمية الانبعاثات المسموح بها على أسس متكافئة. وعارضوا بشدة أي محاولة من بعض البلدان المتقدمة النمو بربط عملية التصديق على بروتوكول كيوتو بمسألة مساهمة البلدان النامية في تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة. ودعوا أيضا إلى اعتماد تدابير عاجلة لتزويد البلدان النامية بالموارد المالية الضرورية والتكنولوجيات غير الملوثة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الحالية في ظل الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بما في ذلك جرد الانبعاثات على الصعيد الوطني وترويج المعرفة بمسألة تغير المناخ.

٣٤٣ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات الدول المتقدمة إلى تنفيذ إجراءات فعالة للإيفاء بالتزاماتها من حيث خفض إصدار الغازات التي تسهم في ارتفاع درجة حرارة الأرض داخل بلدانها وأبرزوا ضرورة تجنب ما يسمى "بآليات المرونة" التي ينص عليها بروتوكول كيوتو الذي يمكن هذه البلدان من التهرب من تنفيذ التزاماتها. وفي هذا السياق، فإن فكرة "آلية تنمية نقية" الواردة في بروتوكول كيوتو قد تفضي إلى مخاطر وفرص ذات صلة بالتنمية المستدامة للدول النامية والذي ينبغي التصدي لها بشكل ملائم.

٣٤٤ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى الذكرى العاشرة لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المؤثرة في طبقة الأوزون وأقروا بالتقدم المحرز في مجال مكافحة تآكل طبقة الأوزون. واعترفوا بخطورة تآكل طبقة الأوزون على العالم بأسره، وحثوا جميع أطراف البروتوكول إلى الامتثال للالتزامات البروتوكول والحد من إنتاج المواد المضرة بطبقة الأوزون وسحبها من الأسواق وذلك وفقا للجدول الزمني الرامية إلى الحد من هذه المواد كما اتفقت عليها البلدان الملزمة بالبروتوكول. وحثوا جميع أطراف البروتوكول للامتثال لمتطلبات ذلك البروتوكول بما فيها الحد من استهلاك المواد المضرة بطبقة الأوزون وتقديم المساعدة للمنتجين في البلدان النامية.

٣٤٥ - وأيد رؤساء الدول أو الحكومات القرارات التي اعتمدت في إطار اتفاقية بازل التي تحظر بنهاية عام ١٩٩٧ نقل جميع النفايات الخطرة عبر الحدود من جميع البلدان أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى البلدان غير الأعضاء في المنظمة وطالبوا بتنفيذ الاتفاقية بدقة وصرامة. وأعلنوا أن البلدان الفقيرة ليست مستعدة بأن تكون مستودعا للنفايات المترتبة على الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية غير المستدامة للبلدان الأعضاء في المنظمة السالفة الذكر. ورحبوا باعتماد قوائم تعطي توضيحات دقيقة عن مسألة نقل النفايات التي سيجري حلها خلال المؤتمر الرابع للأطراف المقرر في ماليزيا في شباط/فبراير ١٩٩٨. ولا يزال على البلدان أن تصدق على قرار حظر نقل النفايات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى غيرها من البلدان تمشيا مع المقرر المعتمد في المؤتمر الرابع للأطراف الذي حث هذه البلدان على الشروع في التصديق على القرار في أقرب وقت ممكن.

٣٤٦ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية التنوع الإحيائي باعتباره ثروة استراتيجية للبلدان النامية، سواء من زاوية القيمة الحالية التي تكتسبها أو التي يحتمل أن تكتسبها، واتفقوا على أن إدارة هذه الثروة والحفاظ عليها بصفة ملائمة هو أمر ضروري للتنمية المستدامة خاصة في أكثر مجالات الاقتصاد الوطني أهمية مثل استغلال الغابات والزراعة وصيد الأسماك والإدارة في إطار الحياة البرية والصحة والصناعة والسياحة.

٣٤٧ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية التكنولوجيا المطبقة في مجال التنوع الإحيائي كوسيلة لازمة لضمان الحصول على الفوائد الناجمة عن زيادة الإنتاجية في الزراعة أو عن وجود منتج جديد أفضل بحيث تشكل مصدرا للأمن الاقتصادي والغذائي للأجيال القادمة. واعتبروا أنه من الضروري إعداد إطار مناسب لضمان اشتراك عادل ومتكافئ للبلدان الموردة للموارد الوراثية في مشروعات البحث والتطوير وكذلك في الفوائد والنتائج الناجمة عن هذه العملية.

٣٤٨ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات أن البلدان النامية تملك أكبر قسط من التنوع الإحيائي على الأرض. وشددوا على أنه وفقا لاتفاقية التنوع الإحيائي، ينبغي لعملية نقل التكنولوجيا والجهود الرامية إلى إقامة نظام دولي لحماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك الحقوق الخاصة بالسلع وعمليات التجهيز، أن تكفل توزيعا عادلا للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية. وأكدوا كذلك على وجوب احترام القواعد والعادات الخاصة بالمجتمعات المحلية، وضرورة إدراجها ضمن المعايير الخاصة بحقوق الملكية الفكرية على ألا يترتب عن دخول الأسواق حق فرض تلك المعايير.

٣٤٩ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بقرار عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة لاستعراض جدول أعمال القرن ٢١ من أجل منع الإفراط في صيد الأسماك وتجاوز طاقة صيد الأسماك أو الحد منها من خلال اعتماد تدابير خاصة بالإدارة وآليات تكفل إدارة واستغلال الموارد السمكية على وجه مستديم. ودعوا البلدان النامية إلى مشاركة نشيطة في مدونة السلوك ودعم منظمة الأغذية والزراعة في عملية إعداد مدونة سلوك من أجل التحلي بالمسؤولية عند صيد السمك. ومن شأن هذا ضمان الحفاظ على الموارد وإدارة الموارد الإحيائية الماثية وتطويرها مع مراعاة صيانة الأنظمة الإيكولوجية والتنوع الإحيائي. وحثوا البلدان على التصديق على الاتفاقية المتعلقة بصيانة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال. كما ذكروا بالأهمية التي يوليها الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى المنهجية المتكاملة لإدارة المحيطات وجميع البحار، وحثوا على دعم التنفيذ الأفضل لبرنامج العمل العالمي لغرض حماية البيئة البحرية.

٣٥٠ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات والهيئات الدولية وغيرها المهمة بالعقد الدولي للتخفيف من الكوارث الطبيعية أن تسهم بكل نشاط في تقديم الدعم المالي والتقني لأنشطة هذا العقد بما في ذلك التعاون الدولي للتخفيف من آثار ظاهرة النينو وبقية الكوارث الأخرى كالألزال والفيضانات بهدف تطبيق

إطار العمل الدولي لهذا العقد وخاصة نقل استراتيجية يوكوهاما لتحقيق عالم أكثر أماناً: مبادئ توجيهية للوقاية من الكوارث الطبيعية والاستعداد لها والتخفيف منها وأكدوا مجدداً أن من شأن التنمية الاقتصادية أن تسهم في قدرات الدول لإنشاء البنية الأساسية اللازمة للتخفيف من الكوارث الطبيعية وأن توفير الموارد بشروط ميسرة إضافة إلى نقل التكنولوجيا لهي من الأمور الحاسمة لدعم جهودها في هذا المجال. كما لاحظوا أيضاً أن البرامج الوقائية لإدارة الكوارث تساهم إيجابياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن الموارد التي كانت الدولة قد خصصتها سابقاً لذلك ستوجه لعملية التنمية. وأشاروا إلى أن التغير المناخي الحاصل في الآونة الأخيرة خاصة منها الفيضانات والجفاف والعواصف قد سببت خسائر جمة في الأرواح والممتلكات.

٣٥١ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن مسألة المياه في العالم تمثل مشكلة ذات طابع استراتيجي عالمي، وأن احتياطي المياه في العالم يتناقص باستمرار في حين تتزايد احتياجات البشر له بصورة هائلة. وما لم يتم تصحيح الوضع، فقد يصبح النقص الحاد في الموارد المائية ومياه الشرب سبباً في اضطرابات اجتماعية ونزاعات دولية بما في ذلك بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، رأوا أنه ينبغي للمنظمات الدولية المختصة بذل جهود مكثفة لحشد وتعميم واستخدام التقنيات ذات الصلة بهذا الموضوع مثل تنقية المياه المستخدمة وتحلية مياه البحر بتكلفة اقتصادية تنافسية. وفي مجال التعاون الدولي، أكدوا على أنه يتعين إيلاء مسألة المياه أولوية قصوى ينبغي تخصيص موارد كافية عملاً بالفصل ١٨ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين والمبدأ ٨ من إعلان تموز/يوليه ١٩٩٢ خلال إعداد برامج وميزانيات المنظمات الدولية ذات الاهتمام.

٣٥٢ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علماً بالجهود المبذولة خلال الاجتماعات الأخيرة المعنية بالمياه والتنمية فضلاً عن المبادرات الرامية إلى تعبئة الموارد المالية والتقنية بالموازاة مع الجهود الاستثمارية اللازمة لتنمية المياه في البلدان النامية وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام.

٣٥٣ - وعبر رؤساء الدول أو الحكومات بأن الجهود المبذولة لإدارة موارد محيطات العالم هي أمر حاسم في تمكين الدول من الوصول إلى مستويات من التنمية مناسبة والاستمرار عليها. فعلى المحافظة على مياه البحار واستعمالها من الوصول إلى مستويات النمو الاقتصادي والأمن الغذائي والامن البيئي. وعلاوة على ذلك فإن إدارة موارد المحيطات بطريقة مناسبة يوفر لنا مجالاً لاعتماد استراتيجيات مشتركة تحقق أهداف التعاون جنوب - جنوب وبصفة خاصة تمكن من الاعتماد على النفس الجماعي.

٣٥٤ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بانعقاد المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في تلك البلدان التي تشهد جفافاً وبخاصة في أفريقيا والذي انعقد في روما من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بمساندة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يمثل الآلية العالمية للقيام بالدور الرئيسي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، ودعوا الحكومات والمنظمات المعنية

بالتكامل الإقليمي والمنظمات الأخرى ذات الصلة أن توفي بتبرعاتها حتى يتم منح المساعدة اللازمة لأمانة الاتفاقية وهيئتها الفرعية. وأولوا عناية خاصة وهامة لمسألة التصحر الذي أصاب عددا كبيرا من المناطق في العالم وخاصة في أفريقيا، ذلك أن التصحر ناتج عن عدد عوامل مثل التقلبات المناخية وبعض الأعمال التي يقوم بها الإنسان أيضا والجفاف لا يمثل تدهورا للأرض فقط بل يؤثر على حياة الإنسان في المناطق الجافة وما ينتج عنه من نقص في الإنتاج الزراعي المؤدي إلى انتشار الفقر وفي هذا الصدد فإن المجتمع الدولي والدول المتقدمة النمو خاصة عليها أن توفر موارد مالية جديدة إضافة لتمكين البلدان النامية من مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف بما فيها الفقر كآثار أساسية للتصحر والجفاف في أغلب البلدان المعنية.

٣٥٥ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن دعمهم لجهود مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية الرامية إلى تعزيز التوازن بين التجارة والبيئة بصفتها قضية متكاملة من شأنها أن تخول تحقيق التنمية المستدامة. ومن جهة أخرى، دعوا كذلك المجتمع الدولي إلى العمل بشكل يمنع استخدام السياسات والتدابير البيئية التي يحتمل أن تؤثر على التجارة لأغراض حمائية.

العلوم والتكنولوجيا

٣٥٦ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن تقدم البلدان النامية يتوقف في ذات الوقت على الحصول على التكنولوجيا وعلى قدرتها الذاتية على تطويرها. وعلقوا أهمية خاصة على التكنولوجيات والتكنولوجيات البيولوجية الآمنة والسليمة من الناحية البيئية. وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء الإجراءات الرامية إلى إيقاف أو عرقلة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لأغراض سياسية أو غيرها وخاصة من خلال الإجراءات الاقتصادية القسرية. فلا يجب أن تستخدم الضوابط المفروضة من قبل البلدان الصناعية الكبرى على تصدير التكنولوجيا ذات الاستخدام الثنائي وغيرها من التكنولوجيات الحساسة لمنع البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا لأغراض سلمية تنموية.

٣٥٧ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن تطبيق إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات البلدان النامية حتى لا تلحق الضرر بالمصالح المالية والتجارية والتكنولوجية والتنموية لبلدانها. وأعربوا عن قناعتهم بأن حماية الملكية الفكرية يجب أن تستكمل بأعمال ترمي إلى تحفيز استحداث تكنولوجيا وطنية جديدة بشروط تخدم مصالح هذه البلدان.

٣٥٨ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بالحاجة إلى المزيد من الدعم لجهود البلدان النامية في مجال العلوم والتكنولوجيا وذلك من خلال إجراءات شتى منها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والتعاون في مجال تطوير التكنولوجيات المناسبة ونقل التكنولوجيا بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة والنامية وتدفق الاستثمار الخارجي المباشر وتعزيز أنظمة المعلومات الخاصة بالتكنولوجيات الآمنة بيئيا.

٣٥٩ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات على الجهود التي تبذلها لجنة تطوير العلوم والتكنولوجيا حالياً في إطار برنامج عملها لصالح الدول الأعضاء وخاصة البلدان النامية وأكدوا مجددا الدور المميز الذي تضطلع به بصفتها لجنة عاملة من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة تمثل المنتدى الحكومي والدولي الوحيد للنظر في قضايا السياسات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا. وأقروا كذلك بأثرها على النمو ومساهمتها في صياغة التوصيات والمبادئ التوجيهية في نطاق منظومة الأمم المتحدة ومن أجل الدفع قدماً بالسياسات والتوصيات العملية فيما يتعلق بتنفيذ التزامات المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة بشأن الحصول على التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية. ودعوا إلى تقوية هذه اللجنة بغية تمكينها من القيام بدورها على أحسن وجه في دراسة السياسات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا وفي صياغة التوصيات والمبادئ التوجيهية بشأن قضايا العلوم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل الإنمائية كافة.

٣٦٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن بالغ قلقهم إزاء النقص المستمر في الموارد المخصصة لتطوير العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية وانعدام الإرادة السياسية من قبل البلدان المتقدمة في الإيفاء بالتزاماتها في هذا الشأن. ودعوا البلدان المتقدمة إلى تسهيل حصول البلدان النامية على التكنولوجيا التي تحوزها أو تمتلكها الحكومات والمؤسسات العامة أو التي تنشأ نتيجة بحوث ممولة من القطاع العام والأنشطة الإنمائية.

٣٦١ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بحاجة حصول البلدان النامية على التكنولوجيا واستفادتها التامة من الفرص المتاحة بنمو تكنولوجيا المعلومات وخاصة في مجال فضاء الانترنت. وفي هذا الشأن دعوا البلدان المتقدمة لتعزيز القدرات الذاتية للبلدان النامية وتسهيل حصولها على مثل هذه التكنولوجيا بشروط مناسبة وتفضيلية وميسرة.

٣٦٢ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على احتمالات الآثار السلبية لمشكلة أخطاء الحاسوب عند الانتقال إلى عام ألفين (أو الألفية المقبلة) التي قد تلحق بالبلدان النامية. وأكدوا الحاجة إلى مبادرة مشتركة تشمل تبادل المعلومات والممارسات المفضلة وتبادل أمثلة عن المشاريع القائمة وعن الخبرات المكتسبة من مثل هذه المشاريع إبان انعقاد المنتديات المتعددة الأطراف فضلا عن وضع مراكز مختلفة للخبرات في متناول جميع الدول، والحد بذلك من تكاليف معالجة هذه المشكلة. وحثوا كذلك كل بلد على استحداث فريق وطني مكلف بهذه المهمة إن لم يتم بذلك بالفعل وذلك لمراقبة الوضع في كل من البلدان الأعضاء. وفي هذا السياق حثوا الهيئات المختصة والمنظمات المعنية التابعة للأمم المتحدة وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات على مساعدة البلدان النامية على تجاوز عقبة عام ٢٠٠٠ وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٢/٢٢٣ والمبادئ التوجيهية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في الوثيقة E/1998/85.

٣٦٣ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات كذلك على الحاجة إلى تعزيز وتسهيل وتمويل الحصول على التكنولوجيا ونقلها حسبما تقتضيه الضرورة وبما فيها التكنولوجيات الآمنة بيئياً بشروط إيجابية وميسرة. ودعوا إلى تسهيل الحفاظ على التكنولوجيا التقليدية والوطنية وتعزيزها لا سيما تلك التي قد تكون أهملت أو استبعدت وخاصة في البلدان النامية. وأكدوا أنه من الضروري بمكان في مجال الموارد البيولوجية الجينية القيام بسن قواعد وقائية من القرصنة البيولوجية. وشددوا كذلك على أن مثل هذه القواعد يجب أن تستند إلى الحقوق المتأصلة لمجتمعات البلدان النامية في مواردها البيولوجية الجينية الوطنية وإلى أن القرصنة البيولوجية تشكل قضية أخلاقية تمس التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحيوية للبلدان النامية. وأكدوا كذلك على ضرورة ضمان تمكين صناعات البلدان النامية من الحصول على حصتها المستحقة من التجارة البيولوجية العالمية.

٣٦٤ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح بالتنفيذ المستمر للبرنامج الموسع للتعاون من قبل مركز العلوم والتكنولوجيا التابع لبلدان عدم الانحياز ودعوا جميع بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية إلى الانخراط في النظام الداخلي للمركز ودعمه مالياً.

الإعلام والاتصالات

٣٦٥ - أشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى أنه يتعين على بلدان عدم الانحياز تكثيف جهود التنمية لتكنولوجيا الاتصالات سعياً لمعالجة انعدام التوازن المستمر وانعدام المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجالي المعلومات والاتصالات. وفي هذا الشأن أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً أن البلدان الأعضاء يجب أن تعزز دور مجموعة وكالات الأنباء غير المنحازة وهيئة الإذاعة غير المنحازة، والإسراع في القيام بعملية إنشاء المراكز الإعلامية الدولية الجديدة التي قررها المؤتمر الخامس لوزراء الإعلام في بلدان عدم الانحياز.

٣٦٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم للجهود التي تبذلها قبرص في رئاستها لهيئة الإذاعة غير المنحازة من أجل النهوض بأهداف هذه المنظمة الهامة لبلدان حركة عدم الانحياز وقبلوا عرض كولومبيا باستلام رئاستها ابتداءً من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٣٦٧ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات بنتائج المؤتمر الخامس لوزراء الإعلام لبلدان عدم الانحياز والمنعقد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في أبوجا الذي أقر من بين ما أقره ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في مجال البحوث من قبل بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية من أجل تطوير تكنولوجيا الاتصالات والتعاون داخل وفيما بين الأقاليم من خلال آليات حركة عدم الانحياز المهيأة لهذا الغرض وذلك كوسائل لمعالجة انعدام التوازن وانعدام المساواة المستمرين بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال المعلومات والاتصالات.

٣٦٨ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء اللجوء المستمر إلى الافتراء وتشويه المعلومات من قبل بعض وسائل الإعلام في البلدان المتقدمة مثل إذاعة تحرير آسيا وإذاعة مارتي وذلك لزعة حكومات عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ودعوا إلى التوقف فورا عن هذه الأعمال. وعبر عن قلقهم للمحاولات المستمرة لبعض البلدان للقضاء على مفهوم نظام جديد عادل في مجال الإعلام والاتصالات. وأكدوا أن إقامة مثل هذا النظام الجديد يرمي إلى ضمان الحياد وتحقيق التوازن في تدفق المعلومات وتحسين البنية السياسية للاتصالات والمعلومات وزيادة طاقتها في تنمية البلدان النامية عن طريق نقل التكنولوجيا المتقدمة والتوسع في الحصول عليها وهو أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى خاصة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين.

٣٦٩ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات أهمية إعادة تنشيط عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال المعلومات والإعلامية وذلك بهدف التحسين من الاستفادة التامة من التطورات العالمية في هذه المجالات ولا سيما بالنسبة إلى بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية. وفي هذا الصدد أكدوا على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام من قبل الحركة وكذلك من قبل مجموعة الـ ٧٧ والصين لأعمال لجنة المعلومات والضيق العامل المعني بالإعلامية.

٣٧٠ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع القلق بالملاحظة التي أوردتها فرق العمل المعنية بإعادة توجيه نشاطات الأمم المتحدة حول المعلومات العامة فيما يخص المشاكل الجوهرية التي واجهتها بعض المراكز المتكاملة للمعلومات والتابعة للأمم المتحدة في أداء دورها في مجال المعلومات والاتصالات وطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة الاضطلاع بشكل عاجل بمراجعة هذه المراكز الواقعة في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية قصد تصحيح الأوضاع. وشددوا كذلك على ضرورة عدم إدخال أي تغييرات في تخصيص الموارد لدائرة الاتصالات والمعلومات العامة التابعة للأمم المتحدة من شأنها أن تمس بقدرة هذه الدائرة على أداء عملها الذي تحدده ولايتها، وخاصة تلك التي تتعلق بالمجالات التي تهم بشكل خاص بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية. كما شددوا على أهمية ضمان الموضوعية والنزاهة في مجال نشرات دائرة المعلومات العامة لدى الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد، رحبوا باعتماد الدورة العشرين للجنة المعنية بالإعلام قرارا يحث الأمين العام على ضمان احتفاظ هذه النشرات بالاستقلالية والحياد والدقة والتوافق مع قرارات الجمعية العامة ومقرراتها.

٣٧١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا التزامهم بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال المعلومات والاتصالات استنادا إلى مبدأ الاكتفاء الذاتي الجماعي وسلموا بالأثر البالغ للتطورات الكبرى في مجال التكنولوجيا المعلوماتية على اقتصادات البلدان النامية والتي تؤدي إلى تهميشها تهميشا أكبر في إطار عولمة الاقتصاد. وفي هذا الصدد، لاحظوا مع الارتياح نتائج اجتماع أفريقيا تيليكوم ٩٨ وأقروا الدور الهام الذي يمكن أن تنهض به هذه المناسبات ولا سيما المعارض السنوية الإقليمية الأربعة لأفريقيا تيليكوم ٩٨ في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وحثوا أيضا جميع البلدان على دعم الغايات والأهداف المنصوص عليها

في تقرير اتصالات أفريقيا الصادر عن أفريقيا تيليكوم ٩٨، الذي يشدد على توفير الخدمات والاستثمار وبذلك يتم تأمين انخراط عدد كبير من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز في مجتمع المعلومات العالمي.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣٧٢ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات على أنه بسبب الترتيبات الاقتصادية والاستثمارية والمؤسسية الحاصلة بين الاقتصادات العالمية فإن التعاون بين بلدان الجنوب جزءاً أكثر نشاطاً في مجال التعاون الدولي لأغراض التنمية وأداة لضمان المشاركة العادلة للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي الذي أخذ في البروز. وأكدوا أيضاً أن العولمة المتزايدة وتحرير الاقتصاد والترابط أصبحت تجعل من هذا التعاون أمراً ملحاً أكثر من ذي قبل. تتيح التجارب الإنمائية المختلفة والخبرات في البلدان النامية فضلاً عن الحاجات والمشاكل المتشابهة التي ينبغي حلها، فرصة فريدة للتعاون أكثر على المستوى الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والمشارك بين الأقاليم فيما بين البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك فإن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب يسهم في تعزيز تنسيق مواقف البلدان النامية وتناسقها في المحافل الإقليمية والعالمية، بما يزيدها قوة.

٣٧٣ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالتقدم الذي حققته بعض الاتفاقات التجارية الإقليمية وبين مجموعات من دول عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، حيث كان تحرير الاقتصاد أمراً جوهرياً ومنفتحاً ومدعماً لحركة تجارية متعددة الأطراف أكثر اتساعاً مما نتج عنها أنشطة تجارية لفائدة الأعضاء في الاتفاقيات التجارية الإقليمية والبلدان الأخرى.

٣٧٤ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والدائرة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فضلاً عن المنظمات الأخرى ذات الصلة مع اعتبار ولاياتها المخولة وبرامج عملها وأولوياتها إلى أن تعمل أكثر معاً لصياغة توصيات بشأن متابعة إعلان وخطة عمل سان خوزية التي اعتمدها مؤتمر بلدان الجنوب للتجارة والتمويل والاستثمار.

٣٧٥ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح عودة الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره استراتيجية لدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية وكأداة لضمان مشاركتها العادلة في النظام الاقتصادي العالمي الجاري. وأكدوا على الأهمية المتنامية والتكامل بين التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية كأداة لدعم الجهود الإنمائية لهذه البلدان ولا سيما أقل البلدان نمواً. كما أقرّوا أيضاً بأهمية الموارد التي توفرها البلدان المتقدمة نمواً لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

٣٧٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً على ضرورة تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي تنشيطه من خلال اقتسام الخبرات الإنمائية ونقل التكنولوجيا واستغلال الطاقات الكامنة وعناصر التكامل بين بلدان عدم الانحياز وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الاقتصادي فيما بينها. وعبروا عن اقتناعهم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب شكل جزء لا يتجزأ وهاماً من جهود البلدان النامية لدعم النمو الاقتصادي والقدرات التكنولوجية والتنمية المتسارعة.

٣٧٧ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علماً بالجهود الكبيرة التي بذلتها مختلف البلدان النامية لتطوير التعاون فيما بينها، مستفيدة في ذلك من الدعم والمساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية لهذا الغرض. وفي هذا الصدد فقد رحبوا بالتعاون الفعلي بين عدد من البلدان ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التي قدمت مساعدة مالية من خلال برامج الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة والتي مكنت الدول الأعضاء من أن تتبادل فيما بينها التجارب في مجال التنمية الزراعية وأن يساعد كل بلد الآخر للنهوض بإنتاجه الزراعي ودعم قدراته في هذا المجال. وأعربوا عن اعتقادهم أن هذا النمط من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تقديم المساعدة ينبغي تشجيعه والزيادة فيه مستقبلاً.

٣٧٨ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علماً بالاجتماعات التي عقدتها مجموعات إقليمية ودون إقليمية ومجموعات أخرى من البلدان النامية مثل اجتماعات مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الـ ١٥ التي عقدت بالقاهرة من ١٢ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨. وفي هذا السياق أكدوا على ضرورة إيجاد مناخ اقتصادي دولي يتيح تحقيق أهداف وطموحات البلدان النامية.

٣٧٩ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علماً أيضاً بانعقاد قمة منظمة التعاون الاقتصادي مؤخراً في مالطة في ١١ أيار/ مايو ١٩٩٨.

٣٨٠ - وساند رؤساء الدول أو الحكومات بقوة انعقاد قمة لبلدان الجنوب كما تم الدعوة إليها في ختام المؤتمر المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل لبلدان الجنوب الذي عقد في سان خوزيه بكوستاريكا من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأحاطوا علماً بنتائج الاجتماع الاستشاري على المستوى التابعة لمجموعة الـ ٧٧ حول قمة الجنوب التي انعقدت في جاكارتا (إندونيسيا) يومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ التي عملت من جملة أمور أخرى على ضبط مشروع جدول أعمال القمة. ودعوا البلدان الأعضاء إلى أن تتقدم بعرض لمكان انعقاد هذه القمة.

٣٨١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة إلى تعزيز عملية تنشيط مختلف أنواع الحوار المشترك بين الأقاليم وتبادل التجارب فيما بين المجموعات دون الإقليمية والإقليمية بهدف توسيع التعاون بين بلدان الجنوب عبر تكامل أشكال التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية. وفي هذا السياق أحاطوا علماً بمقترح "الاجتماع عالي المستوى للتعاون الاقتصادي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي التابع لمجموعة الـ ٧٧ الذي سيعقد ببالي اندونيسيا من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨".

٣٨٢ - رجب رؤساء الدول أو الحكومات بتدشين مركز التعاون الفني بين بلدان الجنوب التابع لحركة عدم الانحياز في جاكارتا بإندونيسيا وذلك من قبل حكومتي إندونيسيا وبروني دار السلام. وأقروا بأن محور نشاطاته هو تعزيز التنمية الموجهة إلى الشعوب وتحويل الموارد المحلية إلى أموال من خلال التفاعل البناء فيما بين العناصر الإنمائية الفاعلة والمشاركة في التنمية. ومن ثم، فبالنظر إلى قدراته الكبيرة على إنجاز برامج شتى للتنمية دعوا البلدان النامية والمتقدمة وكذلك المنظمات الدولية إلى تقديم الدعم لهذا المركز بالمساهمة في برامج ونشاطاته المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك طلبوا من المركز تنسيق واستحداث شبكة للتعاون مع غيره من أعضاء بلدان عدم الانحياز وذلك من أجل تنفيذ برامجها الهامة.

٣٨٣ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا قناعتهم بأن التعاون بين بلدان الجنوب يعد آلية أساسية لتعزيز الاكتفاء الاقتصادي الذاتي المستديم وتقوية انطلاقة جديدة للعلاقات بين بلدان الجنوب وتكثيف التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية.

٣٨٤ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات على إعادة مراجعة أساليب وآليات التعاون القائمة للتعاون بين بلدان الجنوب من قبل أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة وذلك من أجل تمكين وإعادة تأهيل هذه الأساليب. ومن المنطلق ذاته حثوا على تعزيز التعاون بين حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ من أجل إعطاء دفع فعال لمصالح ومواقف البلدان النامية في مختلف المفاوضات والمنتديات الاقتصادية المتعددة الأطراف.

٣٨٥ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن دعمهم للاجتماع المنعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بسنتياغو، شيلي، والذي نظمته إدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأقروا بأهمية البلدان المحورية بصفتها عوامل حفز من أجل تعزيز المشاركة الفعلية للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وشددوا على ضرورة تعزيز تبادل الخبرات بين البلدان النامية في سبيل التعاون بين بلدان الجنوب. ويمكن للبلدان المحورية وغيرها من البلدان أيا كانت أن تتقاسم طاقاتها وخبراتها مع البلدان النامية الأخرى في مجالات مثل استئصال الفقر والزراعة والتنمية و الحراجة والتنمية التجارية والتعليم والصحة والعلوم والتكنولوجيا.

٣٨٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قناعتهم بأن تحديات المستقبل التي تواجه حركة عدم الانحياز في مجال التعاون الاقتصادي من شأنها أن تزداد تعقيدا في عصر العولمة والترايط. واعتبروا أن التحديات يجب أن تتم مواجهتها بالشكل المناسب لاستغلال الفرص التي توفرها لنا العولمة. وأعربوا عن اعتقادهم بضرورة مراجعة التقدم الذي أحرزته حركة عدم الانحياز وكذلك لتطوير تدابير ونهج تمكن من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ولتحقيق هذا الهدف قرروا أن تجتمع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي سنة ١٩٩٩ وذلك بغية تطوير المقترحات والتوصيات ولا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية على وجه الخصوص.

٣٨٧ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بمباشرة المجموعة الاقتصادية الأفريقية عملها إبان انعقاد القمة الافتتاحية في شهر تموز/يوليه ١٩٩٧ بهراري في زمبابوي مما يعد حجر أساس في سبيل إنجاز التحرير الاقتصادي الأفريقي. واعتبروا المجموعة والمنظمات شبه الإقليمية السابقة لها أي المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية ومجموعة التنمية لبلدان أفريقيا الجنوبية والاتحاد النقدي لأفريقيا الغربية والسوق المشتركة لبلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية واتحاد المغرب العربي والمجموعة النقدية لبلدان أفريقيا الوسطى والسلطة المتعددة الحكومات المعنية بالتنمية آليات هامة يتيسر من خلالها التنفيذ الفعال للاستراتيجيات والخطط التي حددتها فعلا بلدان المنطقة لصالح الشعوب الأفريقية. ولذلك دعوا جميع شركاء أفريقيا في التنمية إلى المشاركة التامة مع البلدان المعنية فيما أقدمت عليه من عمليات تجديد وتنشيط. وأكدوا من جديد بأن مثل هذه المشاركة يجب أن تتضمن جهودا محسوسة وتتحلى بعزيمة أكبر من أجل التخفيف من أعباء الديون الثقيلة للقارة الأفريقية والزيادة من دخول المنتجات الأفريقية للأسواق وجلب القروض الميسرة لتنميتها. ومن جانبهم حث رؤساء الدول أو الحكومات بلدان المنطقة على ألا تألوا جهدا في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي وفي متابعة الاستراتيجية الحالية الرامية إلى تعميق التعاون مع البلدان النامية الأخرى سعيا لتحقيق الهدف ذاته.

٣٨٨ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم للتقدم الذي تم إحرازه في مجالات التعاون والتكامل الثنائيين وشبه الإقليميين والإقليميين وما بين الأقاليم في كافة وسائل النقل بين البلدان النامية. وأعربوا عن اغتباطهم بشكل خاص للتعاون في تحسين الملاحة الجوية في البلدان النامية والحركة القائمة لتنسيق موقف البلدان النامية في المنتديات المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية للطيران المدني ومنظمة الملاحة البحرية الدولية. ومن هذا المنطلق شددوا على ضرورة تعزيز وتطوير التعاون بين البلدان النامية من أجل إيجاد الحلول لمشاكل النقل المشتركة. وشددوا على ضرورة المتابعة الفعلية لغايات وأهداف تدابير التعاون والتكامل الثنائيين وشبه الإقليميين والإقليميين وما بين الأقاليم والترتيبات المتكاملة لتوفير خدمات آمنة وفعالة ويعتمد عليها للنقل وتوفير شبكات متكاملة للنقل ذات جدوى اقتصادية والحفاظ على خدمات النقل والبنية الأساسية ذات الجدوى والاستراتيجية وتطويرها. ولذلك أعربوا عن عزمهم القوي لتطوير وتنظيم وتنسيق أكبر لجهودهم الرامية إلى الدفع قدما بموقف ومصالح البلدان النامية في المنتديات المتعددة الأطراف.

الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا

٣٨٩ - تبني رؤساء الدول أو الحكومات الفكرة القائلة بأنه على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المادي للجهود الذاتية التي تبذلها أفريقيا لتحقيق هدف النهضة الأفريقية الرامية إلى وضع القارة في طليعة البشرية المتقدمة النمو. ولاحظوا أنه رغم أنه على المجتمع الدولي أن يقوم بدور حاسم في تقديم المساعدة لأفريقيا لتحقيق أهدافها وأولوياتها في مجال التنمية، فإن المسؤولية الأولى في ذلك تقع على عاتق

الأفارقة أنفسهم. وفي هذا الصدد فإنهم يرحبون بالنزعة المتنامية في أفريقيا إزاء تحقيق قدر أكبر من التعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٩٠ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بتحسين الأداء الاقتصادي في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك فإنهم يعربون عن قلقهم لاستمرار الفقر على مستويات عالية في أفريقيا وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي عناية عاجلة.

٣٩١ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي لتوفير موارد إضافية لتنمية القطاع الاجتماعي في أفريقيا وخاصة للتخفيف من الآثار السيئة على القطاع الاجتماعي في أفريقيا من جراء تطبيق برامج التكيف الهيكلي على اقتصادياتها. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم أكدوا مجددا أن مؤسسات بريتون وودز، وخاصة صندوق النقد الدولي لابد لها من تنسيق جهودها مع منظومة الأمم المتحدة من أجل إدراج مسألة التخفيف من وطأة الفقر وسياسات التنمية الاجتماعية في برامجها.

٣٩٢ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بنتائج الاستعراض المرحلي لجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، ودعوا المجتمع الدولي إلى تنفيذ التزاماته المتجددة بهدف تحقيق أهداف جدول الأعمال الجديد في الإطار الزمني المحدد له. ولاحظوا مع القلق الإخفاق البارز في النظام الواسع الخاص بمبادرة الأمم المتحدة حول أفريقيا الذي انطلق منذ سنتين تقريبا. وأكدوا على صلاحية الأولويات التي يتم تحديدها (التربية، الصحة، الأمن المائي، بناء القدرات) وإعادة تخصيص الموارد لإحياء هذه المبادرة.

٣٩٣ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد على قلقهم إزاء المشاكل الناجمة عن الكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان بما في ذلك الجفاف والتصحر والفيضانات مما يجعل حال المجتمعات الأفريقية تتفاقم. والآثار الفتاكة الأخيرة لظاهرة النينيو تؤكد بكل وضوح هشاشة البلدان وخاصة النامية منها في مقاومة الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات. إن مثل هذه الكوارث غالبا ما تؤثر على أكثر من بلد واحد. ودعوا الدول لتكثيف التعاون فيما بينها لاعتماد برنامج لسبق الأحداث للوقاية من الكوارث والتخفيف منها والاستعداد لها وتقديم الغوث.

٣٩٤ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه على الرغم من عمليات إعادة جدولة الديون والإعفاء منها، فإن البلدان الأفريقية لا تزال مثقلة بعبء الديون المتزايد. على الرغم من أن تطبيق "شروط نابولي" يعد خطوة مشجعة نحو حل مشكلة الديون الثنائية داخل نادي باريس فإن ديون البلدان الأفريقية منخفضة الدخل ما انفكت تشكل عقبة خطيرة أمام آفاقها الإنمائية. ومما يزيد هذا الوضع تفاقم التدفق السلبي للموارد التي تغادر أفريقيا وتخصص للمؤسسات المالية متعددة الأطراف. ويستلزم النمو الآخذ في التزايد باستمرار من أصل الحصة المخصصة للديون متعددة الأطراف ورصيد ديونها الإجمالية استنباط طرائق ملائمة لتنفيذ عملية خفض الديون المتعددة الأطراف لفائدة البلدان الأفريقية المدينة. ومن ثم فقد حثوا

المنظمات النقدية والمالية متعددة الأطراف بالإضافة إلى الدائنين على مستوى ثنائي إلى إرساء آليات من شأنها لا أن تسعى إلى إيجاد حلول دائمة وناجعة لمشكلة الديون متعددة الأطراف والمتخلدة بذمة البلدان الأفريقية فحسب، بل وكذلك توفير موارد إضافية وميسرة للبلدان المعنية.

٣٩٥ - وعبر رؤساء الدول أو الحكومات عن بالغ قلقهم لبقاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية هشّة في أفريقيا رغم الجهود العديدة التي بذلتها البلدان الأفريقية فرادى ومجموعة لإرساء أسس متينة لتنمية أفريقيا. وكانت البلدان الأفريقية تهتدي في كل هذه الجهود بمبدأ الاعتماد على النفس الجماعي بهدف تحقيق التنمية المستدامة الذاتية لبلدانها. وفي هذا السياق فإنهم يؤكدون من جديد بأن توفير دعم أكبر من قبل المجتمع الدولي بما في ذلك توفير الموارد الخارجية الملائمة هو من الأمور الهامة التي تساهم في زيادة بذل الجهود الأفريقية الذاتية.

٣٩٦ - وفي سياق العولمة والتحرير الاقتصادي، فإن رؤساء الدول أو الحكومات لاحظوا بقلق انخفاض حجم المساعدات الرسمية المخصصة لتنمية أفريقيا وأن تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى أفريقيا لا يتجاوز نسبة ٢ في المائة من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة في البلدان النامية. وقد أعربوا عن أسفهم لهذا التهميش المستمر لأفريقيا ودعوا إلى قلب اتجاه هذا التيار. وفي السياق نفسه، فإنهم دعوا الدول الأفريقية إلى مواصلة اتخاذ خطوات نشيطة من أجل تحسين مناخ ملائم للاستثمارات. ودعوا أيضا الدول الصناعية الرئيسية إلى اتخاذ خطوات تكميلية بما يضمن للأعمال التي أنجزتها البلدان الأفريقية قدرا أمثل من التأثير ويجنبها تهميشها في خضم الاقتصاد العالمي. وأكدوا مجددا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن تكون إلا مكملًا للتمويل الميسر الشروط ولا يمكن أن تحل محلها.

٣٩٧ - وإذ يرى رؤساء الدول أو الحكومات أن القارة الأفريقية ما زالت تعتمد على الزراعة و الرعي فقد أعربوا عن قلقهم إزاء انخفاض الإنتاج الزراعي والغذائي بصفة ملموسة منذ الستينيات. وبالتالي، فإن أغلبية الدول الأفريقية أصبحت مستوردة للغذاء فالحروب الأهلية والتصحر والجفاف و بقية العوامل البيئية الأخرى ساهمت في انخفاض الإنتاج الغذائي . وفي هذا الصدد فقد دعوا المجتمع الدولي إلى تنفيذ برنامج العمل لقمة الأمن الغذائي. ودعوا بالإضافة إلى ذلك إلى اعتماد تدابير ملائمة للإصلاح الزراعي بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية وتوسيع عمليات الوساطة المالية الريفية بهدف ضمان الأمن الغذائي. كما رحبوا أيضا بانعقاد المؤتمر الأول للأطراف المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة لمقاومة التصحر في البلدان التي شهدت جفافا خطيرا وتصحرا كبيرا خاصة منها تلك التي تقع في أفريقيا الذي عقد في روما من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٣٩٨ - وأجمع رؤساء الدول أو الحكومات على أن تنمية الموارد البشرية هو أمر أساسي لتحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وأن تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تحظى بأولوية في كل السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد فإن التدريب والتربية هما مفتاحا التنمية الاقتصادية وينبغي

تكييفهما مع حاجيات المجتمعات مع تركيز خاص على التربية التقنية والعلمية والتكنولوجية ومن ثم ينبغي أن تتمشى هذه التربية والتدريب مع متطلبات سوق العمل. ولا بد من إعطاء الأولوية في هذا المجال إلى قدرات الدول المتزايدة لتنفيذ مخططات لتنمية الموارد البشرية. ولا بد لتنمية الموارد البشرية أن تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الجنسين.

٣٩٩ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن التصنيع من الأمور الهامة التي تساعد البلدان الأفريقية على تحقيق نهضة قارتها. ورأوا أن التصنيع هو أساس للتغيير الهيكلي لاقتصادياتها وللزيادة في الدخل وفي مجال التشغيل وفي مجال تنوع اقتصادياتها. ولاحظوا أيضا أن التصنيع في أفريقيا ما زال في مراحله الأولى ولا ينعم إلا بقدر ضئيل من التكنولوجيا ما زالت تكلفته باهظة. وفي هذا الصدد فقد دعا الحكومات الأفريقية لإعطاء الأولوية لصياغة برامج لإعادة الهيكلة الصناعية. وأقروا بالتغيير الحاصل في الاقتصاد وعولمة أساليب الإنتاج.

أقل البلدان نموا

٤٠٠ - دعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها بتخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من ناتجها الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا والعمل على الوصول إلى نسبة ٠,٢٠ المستهدفة بحلول عام ٢٠٠٠، ودعوا المجتمع الدولي لمساعدة أقل البلدان نموا في مجال تنمية طاقاتها الخاصة، آخذين في الاعتبار حاجيات كل بلد على حدة. وبالإضافة إلى ذلك حثوا الدول المتقدمة النمو والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والدائنين الآخرين إلى تكثيف جهودهم الرامية إلى إيجاد حل فعال ودائم وشامل لأزمة ديون أقل البلدان نموا وإلى إلغاء هذه الديون.

٤٠١ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بعقد اجتماع كبار المسؤولين بخصوص المبادرات المتكاملة من أجل البلدان الأقل نموا والمعنية بالتجارة والتنمية بمدينة جنيف خلال الفترة ٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وسجلوا اعتماد الإطار المتكامل الخاص بالمعونة التقنية ذات الصلة بالتجارة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية بغية دعم البلدان الأقل نموا في تجارتها ونشاطاتها ذات الصلة بالتجارة. ورحبوا بفكرة مزيد من التعاون الوثيق المزمع القيام به فيما بين منظمة التجارة العالمية وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف التي تقدم المعونة للبلدان الأقل نموا لا سيما الأونكتاد ومركز التجارة الدولية. بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحثوا هذه المنظمات الدولية على ضمان تعاون فعال فيما بينها وتعجيل تنفيذ العمل الذي يتطلبه وضع البلدان الأقل نموا. وحثوا البلدان المتقدمة النمو على توفير الأموال اللازمة لهذه المنظمات من أجل ضمان تنفيذ المقترحات.

٤٠٢ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى التنفيذ الفعلي والكامل والعاجل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ودعوا الأطراف المعنية إلى اتخاذ التدابير العاجلة لتطبيق توصيات الاجتماع الدولي

المعني باستعراض منتصف المدة. وفي نفس الوقت رحبوا بانعقاد اجتماع منظمة التجارة العالمية على مستوى كبار المسؤولين والمعني بتكامل المبادرات لفائدة البلدان الأقل نموا كخطوة أولى للحد من التهميش الاقتصادي للبلدان الأقل نموا.

٤٠٣ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات ملموسة لإتاحة فرص أوسع وذات طابع تفضيلي بصورة أكبر لوصول صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواق الدول المتقدمة نموا، ولتوفير الدعم لها في ميدان الخدمات التجارية، وكذلك تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. وأعربوا مجددا عن تأييدهم لتعويض أقل البلدان نموا عن الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف، و لبناء القدرات اللازمة لمضاعفة الفرص الناتجة عن هذه الاتفاقات إلى أقصى حد. وفي هذا الصدد دعوا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بهذه الإنجازات الهامة وبدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان الأقل نموا.

٤٠٤ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه رغم الهبوط الحاد في مستويات المعونة العامة للتنمية وانخفاض أسعار الكثير من أسعار السلع، فإن عديدا من البلدان الأفريقية والآسيوية الأقل نموا قد حققت مستويات مشجعة من النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٩٥، وكان ذلك نتيجة لتطبيق سياسات تعتمد الإصلاح الاقتصادي وبالتالي فإنهم يدعون المجتمع الدولي إلى اعتراف ومساندة بهذه الإنجازات ومساندتها الهامة حتى تضمن نمو مثل هذه الاقتصاديات والمحافظة عليها واستدامتها.

البلدان النامية غير الساحلية

٤٠٥ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات التكاليف التي تتحملها البلدان النامية غير الساحلية لتطوير أسواق التصدير والتوريد فيها، ودعوا المجتمع الدولي إلى إبداء اهتمام خاص بمشاكل التنمية والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية وتقديم العون لها وبخاصة من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية متعددة الأطراف بغية تمكين هذه البلدان من المشاركة في عملية عولمة الاقتصاد العالمي التي تمضي سريعا.

٤٠٦ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن بلدان المرور العابر النامية تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة، وأن جهودها الرامية إلى تطوير هياكل أساسية صالحة في ميدان النقل العابر تحتاج كذلك إلى دعم مالي وتقني من المجتمع الدولي. ولاحظوا في بعض الحالات أن جهود التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي قد وفرت حولا إضافية للمشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٠٧ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات دعمهم الكامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في بريدجتاون، بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وأكدوا من جديد وبصفة خاصة على ضرورة توفير موارد مالية مناسبة جديدة وإضافية وكافية يمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط ميسرة وتفضيلية وفقاً لما تم الاتفاق عليه، وتشجيع الترتيبات التجارية العادلة وغير التمييزية. ولاحظوا أيضاً ضرورة إجراء مبادلات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبين الدول الأخرى التي لديها تجارب إنمائية بحاجة إلى تشجيع.

٤٠٨ - وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية خطة عمل بربادوس في تحديد ومعالجة مشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية وجددوا الدعوة إلى أن يدعم المجتمع الدولي تنفيذ برنامج العمل بما في ذلك المبادرات الجارية لضبط جدول يحدد مدى هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق، رحبوا بالمراجعة الشاملة لبرنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية سنة ١٩٩٩ وقرار الدورة الاستثنائية الثانية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد دورة خاصة تدوم يومين خلال عام ١٩٩٩.

٤٠٩ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بقرار البنك الدولي القاضي بتشكيل فريق عمل لدراسة مشاكل الدول الصغيرة. وفي هذا الصدد، دعوا مؤسسات بريتون وودز إلى مراجعة معياري دخل الفرد وأهلية الائتمان التي تستخدم حالياً لقبول الأعضاء فيما يتعلق بالحصول على أنواع شتى من القروض. وفي سياق مثل هذه المراجعة أعربوا عن توصياتهم بأن تستخدم كذلك معايير القيود الهيكلية والمؤسسية الكامنة في الدول الصغيرة وكذلك مفهوم الضعف الاقتصادي.

الفصل الرابع

القضايا الاجتماعية

التنمية الاجتماعية

٤١٠ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن التزامهم بالإسراع في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الذي أوصى بإجراءات كفيلة بأن تهيئ في إطار النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة مناخا وطنيا وعالميا موات للتنمية الاجتماعية، بغية استئصال الفقر وتعزيز العمالة المنتجة، سعيا إلى تحقيق العمالة الكاملة والحد من البطالة وتدعيم الاندماج الاجتماعي. وأكدوا من جديد عزمهم على الالتزام بالمبادئ والتعهدات العشرة الواردة في الإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد عام ١٩٩٥. ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بإنشاء صندوق الائتمان لمتابعة مؤتمر القمة وحثوا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز على المساهمة في الصندوق.

٤١١ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالتقدم الحاصل في مجال متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية. وفي هذا الصدد فهم يشجعون الدول الأعضاء على مواصلة اتخاذ المبادرات الحالية في المستويين الوطني والدولي بما في ذلك صياغة وتطبيق برامج التنمية الوطنية. وعلاوة على ذلك فقد أحاطوا علما بالتقدم المعتبر الحاصل في مجال تحليل الفقر وتحليله ووصف العلاج اللازم. وبالإضافة إلى ذلك فقد عبروا عن ابتهاجهم بعمق دورة الاستعراض الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠.

٤١٢ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات من جديد عن الحاجة الماسة إلى تشجيع التنمية الاجتماعية بالاقتتران مع التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي والاستعمال المستديم للموارد الطبيعية لتحقيق رفاه وتطلعات الجيلين الحالي والقادم. ولذا فإنه يقع على عاتق الحكومات وكافة قطاعات المجتمع المدني في المقام الأول مسؤولية بلوغ ما التزموا به من أهداف في كوبنهاغن بالنسبة لاستئصال الفقر وميادين الأغذية والصحة والتعليم والعمالة والإسكان والاندماج الاجتماعي وإدخالها حيز التنفيذ. كما أكدوا علاوة على ذلك أن إجراء من هذا القبيل ينبغي استكماله بتعاون دولي فعال.

٤١٣ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن استئصال الفقر هو واجب أخلاقي واجتماعي وسياسي واقتصادي، ولا يمكن تحقيق استئصال الفقر إلا من خلال نهج متعدد الأبعاد ومتكامل يجمع بين برامج مخصصة للفقراء وسياسات واستراتيجيات كفيلة بتلبية احتياجات الجميع الأساسية، ويمكن الجميع من الحصول على الموارد المنتجة والفرص والخدمات العامة وتعزيز الحماية الاجتماعية والحد من التعرض للمخاطر. وفي هذا الشأن فإن التنمية والنمو الاقتصادي المستدامين على جانب كبير من الأهمية لرفع مستويات العيش والقضاء على الفقر.

٤١٤ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالتوجه إلى الزيادة في الإنفاق العام على التنمية الاجتماعية في بلدانهم ودعوا المجتمع الدولي عامة والبلدان المتقدمة والمنظمات الدولية خاصة إلى مد يد العون من أجل توفير لا من الموارد المالية ودعم التضامن وتوفير قدر أكبر أو التقنية المطلوبة للبلدان النامية تدعماً لجهودها. وأكدوا أن مثل هذه الاستثمارات سوف تكون بمثابة الإنصاف والإنتاجية والرفاه.

٤١٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية إسهام التنمية الاجتماعية في بلوغ التقدم الاقتصادي وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف والإنتاجية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي والمشاركة السياسية والتسامح والتعاون الدولي، حيث يتعين أن يترجم هذا إلى تعزيز القدرة التنافسية وتطوير مؤشرات التنمية الاجتماعية. وبناء على ذلك فقد أعلنوا التزامهم بإيلاء مزيد من الأولوية لأكثر شرائح المجتمع ضعفاً ولأقل المناطق تقدماً في بلدانهم.

استئصال الفقر

٤١٦ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن استئصال الفقر من خلال النمو الاقتصادي المتزايد والمستديم يبقى في صدارة أولويات البلدان النامية. وفي هذا الشأن شددوا على ضرورة إيجاد بيئة اقتصادية ومالية دولية تدعم وتعالج مشاكل الفقر والتخلف على المدى البعيد وأكدوا من جديد الحاجة إلى دعم جهودهم لاستئصال الفقر وتوفير حياة أفضل لشعوبهم. وعلاوة على ذلك، شجعوا على تبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بشأن برامج استئصال الفقر بغية تعزيز التعاون بينها.

٤١٧ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة وضع سياسات وبرامج مهمة تهدف إلى استئصال الفقر ويتم تنفيذها الفعلي عبر المزيد من التعاون الموضوعي داخل وفيما بين البلدان من جهة وبين الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة من جهة.

٤١٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً أن استئصال الفقر أمر أساسي من أجل ضمان السلام والأمن على المدى البعيد وكذلك من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وأكدوا مجدداً كذلك أنه في سياق العمل العام من أجل استئصال الفقر يتعين إيلاء أهمية خاصة لطبيعة الفقر ذات الأبعاد المتعددة وللإطار والظروف والسياسات الوطنية والدولية التي من شأنها أن تؤدي إلى استئصال الفقر وإلى تعزيز سياسة نشيطة وواضحة المعالم تستند إلى اعتماد وجهة النظر الجنسية واستخدام التحليلات المستندة إلى الجنس بصفتها أداة لإدخال منظور الجنسين في تخطيط وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج استئصال الفقر.

٤١٩ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن بالغ قلقهم إزاء الأعداد الهائلة والمتزايدة من الناس الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية. وشددوا على الحاجة الملحة للقيام بأعمال تضمن الإيفاء بالالتزامات

المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والقادمة، بصيغتها الواردة في إعلان وخطة عمل القمة العالمية للغذاء المنعقدة بروما، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٤٢٠ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على قناعتهم بأن التنمية الريفية في البلدان النامية لا تزال تشكل حجر زاوية لجهود استئصال الفقر وغالبا ما يشمل ذلك الإصلاح الزراعي والاستثمار في البنية الأساسية وتوسيع شبكة الوساطات المالية الريفية وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التعليم وتطوير الاستخدام المناسب للتكنولوجيا وضمان أسعار عادلة لتوفير الحوافز على الاستثمار الزراعي والزيادة في الإنتاجية في القطاع غير الحكومي.

٤٢١ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بنتائج قمة الائتمانات الصغيرة المنعقدة في واشنطن في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، والتي شنت من خلال إعلانها وخطة عملها حملة للوصول إلى ١٠٠ مليون من أفقر أسر العالم وخاصة النساء والأطفال منهم مع توفير اعتمادات للعمالة الذاتية وغير ذلك من الخدمات المالية وخدمات الأعمال وذلك بحلول سنة ٢٠٠٥. وأقروا بأن برامج الائتمانات الصغيرة قد أدت، من خلال توفيرها لرؤوس الأموال الصغيرة للناس الذين يعانون من الفقر في العديد من بلدان العالم، إلى مشاركتهم المتزايدة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للمجتمع. وأقروا أيضا بأن برامج الائتمانات الصغيرة، بالإضافة إلى دورها في استئصال الفقر، قد شكلت عاملا ساهم في عملية التنمية الاجتماعية والبشرية بتمكين النساء من تحقيق عدالة اجتماعية أفضل. وحثوا على تطوير مؤسسات جديدة وتقوية وتوسيع المؤسسات القائمة للائتمانات الصغيرة حتى يتم إيصال الاعتمادات إلى أعداد متزايدة من الناس الذين يعانون من الفقر وحتى يتم التعجيل ببلوغ أهداف الائتمان المصغر.

٤٢٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات، بعد أن لاحظوا مدى الترابط بين الأمم وتباين مستويات تنمية الموارد البشرية في كل أنحاء العالم، على ضرورة وضع نظام عالمي جديد لصالح البشرية يرمي إلى التصدي إلى التفاوت المتزايد بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفي ما بينها عن طريق تخفيف حدة الفقر وتوسيع نطاق العمل المنتج وتشجيع الاندماج الاجتماعي.

الصحة

٤٢٣ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالإعلان الختامي لاجتماع وزراء الصحة لحركة عدم الانحياز المنعقد في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨ في هافانا بكوبا وأعربوا مجددا عن أهمية الصحة بصفتها موردا أساسيا من موارد التنمية المستدامة.

٤٢٤ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن أمراض الإيدز والسل والملاريا وأمراض الإسهال الحادة تهدد الأهداف الاقتصادية والتنموية لكافة البلدان النامية، لا سيما أن هذه البلدان تفتقر إلى الحصول المضمون على الأدوية الأساسية الآمنة بأثمان مقبولة. وحثوا المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية على ضمان حصولها على مثل هذه الأدوية وذلك عن طريق التأكد من أن اعتبارات الصحة العامة تأتي في الدرجة الأولى قبل المصالح التجارية في المحافل التي تدرس مثل هذه القضايا. وأكدوا أن الاستجابة المنسقة من قبل الحكومات وغيرها من قطاعات المجتمع أمر ضروري لمكافحة هذه الأوبئة.

٤٢٥ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بالمساهمة المستمرة للمؤسسات القائمة في البلدان النامية في البحوث الصحية مثل ما هو شأن العمل الذي يقوم به معهد المناعة بكونومبيا بخصوص تطوير أساليب التلقيح الاصطناعية ضد الأمراض الاستوائية وحثوا على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في هذا المجال.

٤٢٦ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان التي لها قدم راسخة من الناحية الفنية والتسويقية في مجال إنتاج وتجارة الأدوية على الامتناع عن اتخاذ تدابير متعددة الأطراف أو أحادية الجانب لا تتماشى مع القانون الدولي والمبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز والتي خلقت عراقيل أمام تجارة المواد الصيدلانية الخام والمنتجات الجاهزة أو أمام حصول الناس على الأدوية الأساسية.

التعليم والثقافة

٤٢٧ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً أن التعليم عامل أساسي لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لشعوبهم. وأقروا بأن العلوم والتكنولوجيا تكتسي أهمية ذات بال لضمان مستويات متزايدة من المعرفة كما يجب أن توضع في خدمة التعليم.

٤٢٨ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالقرارات التي اعتمدها اجتماع وزراء الثقافة بالبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بميدلين (كولومبيا) خلال الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ورحبوا أيضاً بالخطوات التي قطعتها الحكومة المصرية على درب إنشاء مركز التعاون الثقافي فيما بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بالقاهرة، وفقاً للوثيقة الختامية للاجتماع المذكور أعلاه.

٤٢٩ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى التنفيذ الكامل لقرارات اليونسكو ذات الصلة والقرارات الخاصة بإعادة التراث الثقافي إلى الشعوب التي كانت مستعمرة، وحثوا على تسديد التعويضات اللازمة وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤/٥٢ وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بخصوص إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. وأكدوا مجدداً حق بلدان حركة عدم الانحياز في صون ثقافتها وحماية تراثها الوطني باعتبارهما أساس الهوية الثقافية.

٤٣٠ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات بالنتائج المحرزة خلال الاجتماع الأول لوزراء الثقافة في بلدان حركة عدم الانحياز الذين ذكروا أن مسؤولية جوهرية تقع على كاهل الحركة، وهي تقف على عتبة القرن الحادي والعشرين، من أجل حماية وتعزيز واحترام التنوع الثقافي لشعوبها عن طريق التنمية الثقافية والتعاون الثقافي في إطار البحث عن السلم والاندماج.

٤٣١ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات كل الدول الأعضاء إلى الإسهام النشط في المهرجان السادس لسينما بلدان عدم الانحياز وبلدان أخرى المنتظر انعقاده بمدينة نيونغيانغ بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وفقا للقرار الذي اتخذه وزراء الثقافة للبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز للنهوض بالتعاون فيما بين الدول الأعضاء في القطاع الثقافي.

العمل

٤٣٢ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية التعاون الفني بالنسبة للبلدان النامية بالاعتماد على حاجاتها ومستلزماتها من أجل تنفيذ الاتفاقيات الأساسية لمكتب العمل الدولي.

٤٣٣ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من أجل توخي سياسات وإعداد برامج ترمي إلى استئصال فقر الأسر باعتباره السبب الرئيسي لعمل الأطفال والقضاء على ظاهرة عمل الأطفال. وعلاوة على ذلك أعربوا عن دعمهم لمبادرات مكتب العمل الدولي الرامية للقضاء على عمل الأطفال .

٤٣٤ - وجدد رؤساء الدول والحكومات التزاماتهم المتعلقة بهدف تحقيق التشغيل الكامل ووافقوا على هدف تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة ترمي إلى تحقيق الحياة الكريمة عبر عماله وعمل منتج يتم اختياره بحرية. وأكد من جديد أن توفير العمالة المنتجة يشكل عاملا حيويا لاستراتيجيات تجمع بين أهداف التنمية الاجتماعية منها والاقتصادية. وينبغي لاستراتيجية النمو الاقتصادي أن تؤدي إلى استحداث فرص عمل أكثر وأفضل فيما ينبغي للاستراتيجية الاجتماعية أن ترمي إلى تنمية الموارد البشرية بغية الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

٤٣٥ - ورحب رؤساء الدول والحكومات ببرنامج "فرص العمل لافريقيا" الذي أطلقتته منظمة العمل الدولية ويموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه امتدادا لمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ويهدف إلى تحديد جملة من السياسات المشتركة والرامية إلى إيجاد فرص العمل والحد من الفقر.

السكان والتنمية

٤٣٦ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد النجاحات التي حققها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٩٤، واستهدف إدماج المسائل السكانية في سياق التنمية. ودعوا إلى المزيد من الجهد قصد التبكير بتنفيذ برنامج عمل القاهرة بالصيغة التي اعتمد بها وأكدوا أهمية الدور الذي يضطلع به سواء المجتمع الدولي أو منظومة الأمم المتحدة في تهيئة الموارد اللازمة. وأقر رؤساء الدول أو الحكومات أيضا بأهمية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع عقدها عام ١٩٩٩ لاستعراض تنفيذ برنامج عمل القاهرة وحثوا المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لتحقيق أهداف برنامج عمل القاهرة. وسجلوا ببالغ القلق أنه ولئن أوفت البلدان النامية بالتزاماتها بشكل واسع من أجل حشد الموارد فإن الموارد الخارجية المتعهد بها في القاهرة لم تأخذ بعد طريقها إلى مستحقيها.

الهجرة الدولية والتنمية

٤٣٧ - دعا رؤساء الدول والحكومات البلدان الأعضاء في الحركة والمجتمع الدولي إلى العمل من أجل الاحترام الفعلي لكرامة الإنسان ورفاه المهاجرين والمعايير الدولية والآليات العالمية ذات الصلة. وأعربوا عن قلقهم لظهور سياسات صارمة للهجرة في مختلف البلدان المتقدمة النمو تقيد بدرجة خطيرة من حرية انتقال الأفراد وتؤدي إلى كراهية الغير. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء قوانين ولوائح الهجرة الجديدة التي اعتمدتها مؤخرا بعض البلدان المتقدمة النمو والتي يمكن أن تؤدي إلى ترحيل جماعي للمهاجرين من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى، وإلى انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. وطالبوا تلك البلدان المتقدمة بأن تأخذ في اعتبارها بصورة كاملة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إليها عمليات الترحيل بالنسبة للبلدان النامية المتضررة، ولا سيما تلك البلدان التي تواجه أعباء ديون ثقيلة وحالات من البطالة المرتفعة. وأكدوا ضرورة إيلاء الغاية بالمهاجرين وعائلاتهم في البلدان المضيفة وفقا للآليات الدولية ذات الصلة. وطالبوا أيضا البلدان المتقدمة النمو بأن تكفل حماية المهاجرين وأسرهم من جميع أنواع العنصرية والتمييز والعنف.

المستوطنات البشرية

٤٣٨ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات باستضافة تركيا لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي نظمه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ولاحظوا في ختام المؤتمر أن جميع البلدان الممثلة ببرنامج عمل الموئل الذي هو بالفعل السياسة الدولية الإرشادية في مجال المستوطنات البشرية، وأن برنامج عمل الموئل بتوخي نظرة إيجابية لتنمية مستدامة للمستوطنات البشرية توفر للجميع مسكنا لائقا ومناخا صحيا وآمنا وخدمات أساسية وعمالة منتجة يتم اختيارها بكل حرية. وفي نفس الوقت شدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية أهداف برنامج عمل الموئل وبالتحديد

إقامة مستوطنات بشرية على أساس الإنصاف يتوفر فيها تساوي الفرص للجميع، والقضاء على الفقر وتشجيع التنمية العمرانية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة والصحة للجميع، وتعزيز الخلية العائلية وضمان احترام حقوق الجميع والمحافظة عليها والإسهام في المصلحة العامة. كما أكدوا من جديد دعمهم لمبادئ برنامج عمل الموئل وبالتحديد تشجيع مشاركة الجماعة في عمليات أخذ القرار، وتعزيز الشراكة على جميع المستويات ودعم الفئات المعوزة والمعرضة للأخطار وضمان مصالح الأجيال الحالية والقادمة.

٤٣٩ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لأن خطة العمل توفر ولاية معززة لإقامة التعاون الدولي مع بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية وتقديم المساعدة الدولية لها لتمكينها من معالجة مشاكل المستوطنات البشرية وتأمين المسكن للجميع، باعتبار المسكن حقاً إنسانياً أساسياً. وفي هذا السياق أكدوا الحاجة الماسة إلى دفع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/الموئل كمركز أساسي لتنسيق تقديم الدعم الفني والمؤسسي للبلدان النامية في مجال تنمية المستوطنات البشرية وتوفير المسكن اللائق للجميع. وأوضحوا أهمية الحق في السكن اللائق وتحمل الحكومات الوطنية مسؤولية تعزيز وتأمين هذا الحق. وأعادوا التأكيد أيضاً على التزامهم بتعزيز التنمية الحضرية المستدامة بواسطة إجراءات منها اللامركزية الفعالة وعمليات الإدارة المفتوحة للمشاركة. وأكدوا بالإضافة إلى ذلك على أهمية الآليات الملائمة للوقاية من الكوارث ومعالجتها وإعادة تأهيل المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان. واتفقوا على أنه ينبغي أن يتيح انعقاد القمة الاستثنائية للجمعية العامة سنة ٢٠٠١ فرصة هامة لمراجعة التطور الحاصل في تنفيذ جدول أعمال الموئل وتحديد التدابير التقويمية عند الضرورة.

حقوق الإنسان

٤٤٠ - ذكر رؤساء الدول أو الحكومات بمغزى الذكرى الخمسين لإعلان وثيقة حقوق الإنسان وأكدوا من جديد أن كل حقوق الإنسان عالمية ولا تتجزأ وهي مترابطة ومتصل ببعضها البعض وعلى المجتمع الدولي أن يتعامل مع حقوق الإنسان على أساس الإنصاف والتكافؤ والمساواة وبنفس التأكيد مع وجوب احترام مختلف الخصوصيات الوطنية والإقليمية والتاريخية والثقافية والخلفيات الدينية. ومن واجب الحكومات بقطع النظر عن أنظمتها الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية أن تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة وكذلك الحريات الأساسية لكل الناس وذلك تطبيقاً لوثيقة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبقيّة آليات حقوق الإنسان الدولية. ووافقوا أيضاً على أن مواصلة موازنة جهاز حقوق الإنسان إلى الحاجيات الحالية والقادمة لتطوير وحماية حقوق الإنسان ستمثل انسب الطرق للاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان فيينا وبرنامج العمل.

٤٤١ - وأحاط رؤساء الدول والحكومات علماً بالمناقشات المستمرة حول الاستعراض الخمسين لإعلان فيينا وبرنامج العمل ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم مفاوضات الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والتعاون معه بغية تحقيق الهدف ضمن تلك الآليات. وفي هذا السياق أعربوا عن ضرورة إيجاد تفاعل معزز بين مكتب

المفوض السامي لحقوق الإنسان ومكتب التنسيق التابع للبلدان غير المنحازة بهدف تعزيز علاقات العمل بينهما. وأكدوا أيضا الحاجة العاجلة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتطوير نظام إسناد الخطط غير العادلة بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وذلك بتعيين موظفين من البلدان النامية.

٤٤٢ - ومع التأكيد على أن طبيعة حقوق الإنسان لا تتجزأ، فقد شدد رؤساء الدول أو الحكومات بصفة خاصة على حق جميع البشر في التنمية بوصفه حقا عالميا غير قابل للطعن وبوصفه جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية ورحبوا بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار ١٣٦/٥٢ المتعلق بحق التنمية ومصادقة لجنة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية هي كلها حقوق متشابكة ويدعم بعضها البعض، والموافقة لأي سبب أو اعتبار على إجراءات ردية وأحادية أو على أية قوانين أو سياسات ضد الدول النامية تمثل انتهاكا صارخا للحقوق الأساسية لشعوبها وأكدوا أيضا أن الفقر والإقصاء السياسي والاقتصادي تمثل انتهاكا لكرامة الإنسان وحقوقه. ومن المهم جدا للدول أن تطور الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر المدقع وتشجع أفقر الأفراد في المجتمع على المشاركة في عملية أخذ القرارات.

٤٤٣ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالاختناز المتزايد بأهمية تطبيق الحق في التنمية لدى المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد أكدت الدول الأعضاء مجددا قناعتها بأن إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بالحق في التنمية يمثل السبيل المناسب لإعمال الحق في التنمية. واقترحوا أيضا النظر في إعداد اتفاقية حول الحق في التنمية بوصفه إحدى الخطوات الهامة نحو الإعمال الفعلي للحق في التنمية.

٤٤٤ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن قضايا حقوق الإنسان يجب أن تتم معالجتها ضمن سياق شامل من خلال نهج بناء يستند إلى الحوار مع توخي الموضوعية واحترام السيادة الوطنية ووحدة الأراضي والحياد واللاانتقائية والشفافية باعتبارها مبادئ توجيهية مع مراعاة الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية لكل بلد. ويجب استبعاد استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية بما في ذلك الاستهداف الانتقائي لبلدان معينة لاعتبارات خارجية عنها وهو ما يتناقض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأكدوا أن تنسيق أنشطة حقوق الإنسان يجب أن تضطلع به أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة على وجه الخصوص التي تتعلق نشاطاتها بحقوق الإنسان وذلك لتحقيق التعاون من أجل تدعيم وترشيد وتنظيم هذه الأنشطة مع مراعاة الحاجة إلى تجنب الازدواجية غير اللازمة.

٤٤٥ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن معارضتهم لقرارات بعض القوى العظمى المبنية على مبدأ مرفوض يقضي بتنفيذ تشريعاتها الوطنية خارج نطاق أراضيها بما في ذلك استخدام العقوبات التي يجري توسيع نطاقها لتشمل قضايا تصفها هذه القوى بـ "قضايا حقوق الإنسان" لتتذرع بذلك إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة.

٤٤٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أنه ينبغي لكل دولة أن توفر إطارا فعالا لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وغيرها من الآليات الدولية الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بحقوق الإنسان، بوصفها إطارا لوسائل الانتصاف ولمعالجة المظالم أو الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الشأن أكدوا مجددا الدور الهام والبناء الذي يجب أن تقوم به المؤسسات الوطنية المستقلة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وشددوا على ضرورة بذل قصارى الجهد لضمان حياد المؤسسات الوطنية وموضوعيتها. وأقروا بأنه من حق كل مؤسسة وطنية أن تختار إطارها الخاص بها وفقا للتشريعات الوطنية.

٤٤٧ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات الدول، على العمل من أجل أن توفر أنظمتها الدستورية والقانونية الداخلية الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير والانخراط في الجمعيات وحرية الفكر والضمير والديانة والعقيدة للجميع دون تمييز مع مراعاة الظروف الخاصة لكل دولة. وأدانوا بشكل قاطع كافة أعمال ونشاطات العنف التي تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والتسامح واحترام التعددية.

٤٤٨ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات باعتماد قرار الجمعية العامة ١٣٤/٥٢ بعنوان "تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان" ودعوا إلى مواصلة المشاورات بشأن ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان عن طريق حوار حقيقي وبناء وبالا اعتماد على الاحترام المتبادل والمساواة بين الدول.

٤٤٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيداً خاصاً على ضرورة ترشيد أعمال آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بغية تجنب الإزدواجية في التفويضات الفردية وذلك عن طريق تعيين مقررين خاصين مكلفين بقضايا مختلفة وحالة حقوق الإنسان في البلدان المعنية. وفي حين أعربوا عن دعمهم لجهود المفوض السامي لحقوق الإنسان بالاستناد إلى الولاية المسندة إليه أكدوا مجددا ضرورة التعجيل بإنجاز الولاية المنوطة بالفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع للجنة الثالثة للجمعية العامة.

٤٥٠ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات كذلك على ضرورة إيجاد توازن إقليمي في تشكيل اللجان المكلفة بتطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان حيث يجب انتخاب الأعضاء بناء على مبدأي التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل النظم القانونية الأساسية.

٤٥١ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات بقرار الجمعية العامة رقم ١٢٠/٥٢ بعنوان "حقوق الإنسان والتدابير القسرية الأحادية"، وشددوا مجددا على أن حقوق الإنسان يجب ألا تستخدم بصفتها وسيلة لممارسة الضغط السياسي خاصة ضد بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية.

٤٥٢ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن إدانتهم القاطعة للإرهاب الدولي بصفته عملاً إجرامياً ولاحظوا أن الإرهاب يشكل تهديداً مباشراً لوحدة أراضي الدول وأمنها بسبب أعمال الإرهاب التي تطرأ في داخل الدول، وخاصة منها تلك التي تنتهك حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص حق جميع المواطنين في الحياة والتي تقوض البنية التحتية المادية والاقتصادية وتسعى لزعزعة استقرار الحكومات المشكلة بصورة شرعية. وأعربوا عن عزمهم اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على الإرهاب الدولي وحثوا جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك الملاحقة القانونية لمرتكبي مثل هذه الأعمال أو تسليمهم إذا اقتضى الأمر ومنع التخطيط للإرهاب والتحريض عليه ضد دول أخرى خارج أراضيها من الداخل. وأكدوا مجدداً دعمهم لقرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الذي يدين بصورة قاطعة جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بصفتها أعمالاً إجرامية لا يمكن تبريرها حيثما ارتكبت وبصرف النظر عن ارتكبتها ودعوا جميع الدول إلى أن تفي بالتزاماتها بموجب القوانين الدولية وتمتنع عن تنظيم أعمال الإرهاب في دول أخرى أو التحريض عليها أو دعمها أو المشاركة فيها أو التغاضي على النشاطات التي تجري داخل أراضيها والتي تهدف إلى اقتراف هذه الأعمال أو تشجيع هذه الأنشطة.

٤٥٣ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات كذلك جميع الدول إلى الموافقة من حيث المبدأ على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين الكفاح من أجل التحرر الوطني وللتوصل إلى تدابير شاملة وفعالة للقيام بأعمال منسقة. وأدانوا أيضاً الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي باعتبارها من أخطر أشكال الإرهاب. وأدان رؤساء الدول أو الحكومات استخدام سلطة الدولة في ممارسة القمع والعنف ضد المدنيين الأبرياء الذين يكافحون ضد الاحتلال الأجنبي من أجل ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأكدوا قداسة هذا الحق وحثوا على ضرورة السماح للشعوب، في ظل هذا العصر المتميز بتنامي الحرية والديمقراطية بتقرير مصيرها بحرية تامة. وفي هذا الصدد، أكدوا مجدداً موقف الحركة المبدئي المتمثل في أن كفاح الشعوب الخاضعة للاحتلال أو الهيمنة الأجنبية أو الاستعمار الخارجي من أجل تقرير المصير لا يشكل عملاً إرهابياً.

٤٥٤ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات بقرار الجمعية العامة رقم ١٣٣/٥٢ بعنوان "حقوق الإنسان والإرهاب" وأعربوا مجدداً عن قلقهم إزاء الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان التي تقتربها الجماعات الإرهابية وكرروا إدانتهم لجميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب. ودعوا أيضاً إلى ضرورة تعزيز وتكثيف التعاون الدولي من أجل تطبيق التدابير الفعالة ضد الإرهاب.

٤٥٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة القيام بمراجعة وتقييم التقدم الذي تم إحرازه في مجال حقوق الإنسان منذ إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحديد العراقيل وكذلك الوسائل والسبل الكفيلة بتجاوزها وذلك في ذات الوقت عن طريق تدابير على الصعيد الوطني والمزيد من التعاون الدولي من أجل ضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان مع مراعاة التطورات الحاصلة خلال الخمسين سنة الأخيرة.

العنصرية والتمييز العنصري

٤٥٦ - ذكر رؤساء الدول أو الحكومات أن مناهضة التمييز العنصري والقضاء على جميع أشكال الاستغلال وعدم المساواة تحتل صدارة الأولويات على جدول أعمال الحركة. وقد كانت الحركة دوماً في صدارة الكفاح الموفق ضد الفصل العنصري غير أنهم لاحظوا اتجاهات مثيرة للقلق تتعلق بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب. وأكدوا أن العمال المهاجرين وأسرهـم يحتاجون إلى اهتمام خاص في هذا المجال. وحثوا جميع الدول وخاصة البلدان المتقدمة على مزيد التعاون الوثيق مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب، وعلى اتخاذ جميع التدابير وخاصة التشريعية والإدارية والتعليمية لمكافحة الأشكال الجديدة للعنصرية. ودعوا أيضاً البلدان الأعضاء إلى ترويج أهداف العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

٤٥٧ - وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً عن عزمهم المشاركة في إنجاح اجتماع المؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب المزمع عقده سنة ٢٠٠٠ من خلال المشاركة الفعالة في عملية التحضير لهذا المؤتمر وكي يتوخى المؤتمر منحي عملياً يستهدف الاستئصال الحقيقي للأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب.

٤٥٨ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن بالغ قلقهم إزاء أعمال العنف وتصاعد مثل هذه الأعمال تعبيرا عن كراهية الأجانب وغير ذلك من الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري.

٤٥٩ - وندد رؤساء الدول أو الحكومات بنشر أفكار التفوق والتعصب العنصريين والتحريض على الكراهية العنصرية من قبل منظمات ودوائر (أحزاب) سياسية شتى والتكنولوجيات المتقدمة للاتصالات بما فيها الانترنت بين صفوف الرأي العام والمجتمع بأكمله في الكثير من الدول المتقدمة.

النهوض بالمرأة

٤٦٠ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً مضمون الفقرة ٢٥٩ من الوثيقة الختامية لاجتماع نيودلهي والفقرة ٩٩ من بيان اجتماع وزراء خارجية البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي هذا الصدد، أكدوا مجدداً على ضرورة توخي نهج شامل عن طريق ضم جميع النساء والبنات، بما في ذلك تعزيز وضع النساء واستقلاليتهن الاقتصادية. وتعهدوا بمكافحة كل صيغ التمييز ضد النساء ودعم اتخاذ تدابير كفيلة بمنع كل صيغ العنف ضد البنات والنساء والقضاء عليه. وأكدوا على الحاجة إلى النهوض بسياسة نشيطة وواضحة المعالم للتركيز على قضية العلاقة بين الجنسين وتعديلها على الصعيد الوطني، بما في ذلك ما تعلق منها بتصور السياسات ومتابعتها وتقويمها على أساس العلاقة بين الجنسين

بالصيغة الملائمة ومن أجل ضمان تنفيذ فعلي لكل الاتفاقيات الموجودة والتي تنهض بحقوق المرأة بما في ذلك خطة عمل بيجين.

٤٦١ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم بأنه ينبغي للبرامج التربوية والصحية أن تزيد من التركيز على شؤون المرأة لا سيما البنات صغيرات السن. وكلما تعلق الأمر باستئصال جذور الفقر مع تركيز خاص على الفقر في الأرياف، لا بد من إيلاء احتياجات المرأة عناية خاصة. وعلاوة على ذلك، وبغية تعزيز دور المرأة في مسار التنمية، إن مشاركتهم المتزايدة في صنع القرار على كل المستويات تكتسي أهمية بالغة. وأكدوا على ضرورة وجود مناخ دولي ملائم يسهم في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

٤٦٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً أن التغييرات الهامة الحاصلة في أنماط التنمية الاجتماعية بما في ذلك إتاحة فرص لمشاركة المرأة باتت اليوم تعتبر من أولى الأولويات الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة. وأن الدور الذي تضطلع به الخلية العائلية باعتبارها مؤسسة مردود المستوى المادي والمعنوي تكتسي أهمية بالغة للغاية. وعلى هذا الأساس، ينبغي تصور البرامج والسياسات على النطاقين الواسع والضيق بما يحدد العلاقة المعنوية والمنطقية القائمة بين وظائف الأسرة والمجتمع ككل إضافة إلى التنسيق بين الحقوق الفردية والجماعية للناس.

٤٦٣ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات التزامهم ببيان بيجين وخطة العمل وبيان كوبنهاغن وبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد أكدوا على أهمية الالتزام الحقيقي من جانب بلدان حركة عدم الانحياز لاعتماد تدابير فعالة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عملية أخذ القرار وضمان حقها المساوي مع الرجل في التعليم والصحة بما في ذلك حق الإعلام فيما يتعلق بالرعاية والوقاية الصحية في نطاق احترام المعتقدات الدينية والقيم الثقافية.

٤٦٤ - وبالنظر إلى أن زيادة الإملاق لا سيما في البلدان النامية، تؤثر على دور المرأة أكثر من غيرها وخاصة المرأة الريفية والنساء الواقعات ضحايا لآفات طبيعية واللاتي تكن في عديد من الحالات رئيسات لأسرهن، أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أنه من الضروري أن توجه الجهود الوطنية والدولية من أجل استئصال الفقر بالأساس إلى تحسين وضع المرأة. كما لاحظوا أن هذا الوضع المفزع الذي تعيشه المرأة يعود السبب فيه، ضمن جملة أمور أخرى، إلى الكساد الاقتصادي والنمو الاقتصادي السلبي والنمو السكاني المستمر وتزايد عبء الديون الخارجية، وهي أمور تأتي مشفوعة بخفض النفقات العامة من أجل البرامج الاجتماعية وخاصة في مجال تطوير التربية والتعليم.

٤٦٥ - وبالنظر إلى أن أسباب استغلال المرأة والتمييز ضدها متجذرة في وضع البنت في المجتمع، الأمر الذي يظل قائماً جراء بقاء الأفكار الموروثة والثقافة التقليدية والممارسات والمعتقدات الدينية المسيئة إلى المرأة، أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً أنهم عقدوا العزم على اتخاذ تدابير فعالة وحازمة من أجل

القضاء على جميع صيغ التمييز ضد النساء والبنات. وفي هذا الصدد، فقد التزموا بإيلاء تعليم البنات العناية اللازمة.

٤٦٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تنديدهم الشديد بوقوع النساء والبنات الصغيرات السن ضحايا لا سيما في حالة النزاعات المسلحة وبلجواء الأطراف في النزاع إلى اغتصابهن بشكل مستمر باعتبار ذلك وسيلة حرب وتطهير عرقي وإرهاب. ودعوا البلدان إلى اتخاذ التدابير الضرورية ضد مقترفي العنف بهذا الشكل من أجل وضع حد لكل هذه الممارسات فورا، وضمان أن القانون الدولي والتشريعات المحلية تسن نصوصا قانونية تنص على حماية النساء والبنات خلال النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا على الباب السادس - هاء من برنامج عمل بيجين أي النساء والنزاعات المسلحة.

٤٦٧ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح أن عددا متزايدا من الدول انضم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن عديد من الأطراف سحبوا اعتراضاتهم الأولية، مما يجعل من هذه الاتفاقية واحدة من أشمل الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان. ودعوا البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز التي لم تصادق بعد على هذه الاتفاقية إلى القيام بذلك، من أجل بلوغ الهدف المتمثل في الانضمام الشامل إليها عام ٢٠٠٠. وشجعوا البلدان الأعضاء على تسليم تقاريرها الوطنية حول تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز القائم على أساس نوع الجنس إلى اللجنة المعنية بالأمر.

٤٦٨ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات أن حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والبنات الصغيرات تشكل جزءا غير قابل للصرف وتاما وغير قابل للتجزئة من حقوق الإنسان العالمية. وأن العنف ضد الإناث وكل صيغ العنف والاستغلال الجنسي بما في ذلك كل ما ينتج عن النزاعات المسلحة والإجحاف الثقافي والاتجار بالامشروع على الصعيد الدولي، والعنف داخل البيوت تتنافى مع كرامة المرأة وقيمتها ولا بد من القضاء عليها. ولا يكون استئصال أسباب العنف المسلط على النساء والأطفال إلا باعتماد نهج صارم في تطبيق النظام.

المرأة والنزاعات المسلحة

٤٦٩ - اقترح رؤساء الدول أو الحكومات اتخاذ تدابير ترمي إلى البحث عن الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب ضد الإنسانية وتوقيفهم وطردهم ومعاقتهم، مع إيلاء اهتمام خاص لما تعلق من ذلك بالنساء والبنات وبالا اعتماد على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وعلاوة على ذلك، عقدوا العزم على مكافحة العدوان والاستعمار الأجنبي والنزاعات العرقية وغيرها مما يؤثر في النساء والبنات.

٤٧٠ - وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بضرورة إدراج التدابير الفعالة لإنهاء العنف ضد المرأة في جميع مجالات الحماية الخاصة والعامة وذلك للتوصل إلى التغلب على العنف والتمييز اللذين تواجههما المرأة بسبب عوامل عديدة مثل العنصر أو اللغة أو الأصل العرقي أو الفقر أو الثقافة أو العمر أو الإعاقة أو لأنهن من السكان الأصليين أو المهاجرات أو النازحات أو اللاجئين.

٤٧١ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن التزامهم بمراجعة التشريعات الوطنية حيثما تقتضي الضرورة وذلك من أجل التوصل إلى التحريم الكامل للاغتصاب وجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات مثل العنف داخل الأسرة بما في ذلك الاغتصاب والتطبيق الفعال للتشريعات التي تحمي النساء والفتيات من العنف.

٤٧٢ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي إلى حظر المتاجرة غير المشروعة ونقل الأسلحة والرشاشات الصغيرة وإلى مراقبة إنتاجها النشط وذلك بغية الحد من آلام النساء والأطفال.

٤٧٣ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات كل الدول إلى:

- توفير ودعم العون المقدم لكل النساء والبنات في حالة النزاعات وبعدها بما في ذلك بواسطة المنظمات غير الحكومية، وبالشكل المناسب.
- التنديد بالانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان ووضع حد فوري لها لا سيما ما اتخذ منها صيغة قتل جماعي أو تطهير عرقي باعتبارهما استراتيجيات حربية وما لذلك من آثار مثل الاغتصاب الجنسي بما في ذلك اغتصاب النساء بصفة آلية في حالة الحرب.
- عند تقديم المعونة الإنسانية في حالة الأزمات والنزاعات المسلحة وتنظيم نشاطات الإعمار بعد نهاية هذه النزاعات يجب توخي إعادة الاعتبار إلى المساواة بين الجنسين.
- تعزيز الثقافة التي عمادها السلم والتسوية السلمية للنزاعات المسلحة بما في ذلك وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية بشكل مناسب.

المشاكل الإنسانية واللاجئون والمهاجرون والمشردون داخليا

٤٧٤ - حث رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في الحركة والمجتمع الدولي على تأكيد عزمها والتزامها بصون القيم الأساسية المبنية على احترام الإنسان والراسخة في الصكوك الدولية ذات الصلة. وإذ اقترح رؤساء الدول أو الحكومات بأن احترام وتطبيق القانون الإنساني الدولي يعارضان تلاشي احترام الإنسان

ويمكن أن يؤدي إلى التخفيض في عدد ضحايا النزاعات، فقد حثوا البلدان الأعضاء في الحركة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي على الانضمام إلى القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان وتعزيزها ونشرها والمساعدة على الانضمام إليها وتعزيزها ونشرها؛ ومن شأن الاطلاع على النصوص القانونية الواردة في هذه الصكوك الدولية واحترامها والعمل بها أن يساعد على الحد من معاناة الضحايا وتمكينهم من الحماية الفعالة وخلق مناخ ملائم للحوار وإحلال السلم من جديد.

٤٧٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية تعزيز الاحترام للمبادئ الإنسانية المعترف بها عالمياً وللقانون الإنساني الدولي، ولا سيما تلك المبادئ الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبرتوكول ليما الإضافيين لعام ١٩٧٧. ودعوا الدول التي لم تصدق أو لم تنضم بعد إلى البرتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بأن تبادر فعل ذلك.

٤٧٦ - واعتبر رؤساء الدول أو الحكومات أنه من المهم والأساسي الفصل بين الأعمال الإنسانية وبين عملية إنقاذ السلام والحفاظ على السلام من قبل الأمم المتحدة وكذلك الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. ومن أجل متابعة استقلال الأعمال الإنسانية وحيادها وعدم تحيزها، ويجب أن تكون هذه الأعمال منفصلة ومستقلة عن الأعمال السياسية والعسكرية، وفقاً للولايات الخاصة لكل منها مع مراعاة احترام القوانين الدولية ذات الصبغة الإنسانية.

٤٧٧ - واتفق رؤساء الدول أو الحكومات على أن الجهود المبذولة في فترة النزاعات ينبغي أن تتم بشكل فعال ودون تأخير حتى يتم التوصل إلى حل دائم.

٤٧٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تقدير الحركة للعمل القيم والناجع الذي قامت به وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة في الحقل وهيئات الحركة العالمية للهلال والصليب الأحمر الدوليين بما في ذلك المنظمات الوطنية وغير الحكومية. واسترعدوا انتباه الدول الأعضاء بأن العمل الإنساني يتطلب الإحاطة بمستوى معين من القيم ترمي إلى المحافظة على مستوى عال للأداء وفقاً لمبادئ الاستقلال والحياد والفعالية والتأثير على المستفيدين من أعمالهم. وشددوا على التنسيق الفعال بين العاملين في المجال الإنساني اللازم لسيادة جميع الدول أمر أساسي.

٤٧٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً على قلقهم العميق إزاء تزايد أعداد اللاجئين والمشردين داخل أوطانهم. ولاحظوا بقلق الأعداد الكبيرة التي ما انفكت تزايد للاجئين والمشردين داخل أوطانهم الذين تأويهم البلدان النامية وأقروا أيضاً الضرورة العاجلة لمزيد تحسين المجتمع الدولي وخاصة الجهات المانحة والهيئات الدولية المالية بالمشاكل المتزايدة دوماً للبلدان النامية التي تأوي، وكذا البلدان النامية التي تعيش أوضاع ما بعد الحرب أو البلدان التي ترزح تحت عبء اللاجئين. وشددوا أيضاً على ضرورة تقاسم العبء

دوليا ومسؤولية أوضاع اللاجئين . ودعوا إلى تكثيف الدعم المالي والمعنوي المتقدم للبلدان النامية وفقا لمبادئ الحياد وعدم فرض الشروط وعدم التدخل.

٤٨٠ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي إلى توحيد قدراته من أجل مساعدة مجموعات اللاجئين وخاصة منهم النساء والأطفال لا سيما أنهم يعيشون في حالة من الضعف وعدم القدرة على المجابهة. وأكدوا كذلك أنه يجب بذل قصارى الجهد لضمان تمتع جميع اللاجئين بحقوق الإنسان. وحثوا أعضاء الحركة كذلك على التعهد من جديد بالتزامهم المبدئي بعدم طرد اللاجئين وضمان عودتهم الآمنة. ولاحظوا كذلك أهمية وضع سياسات للجوء غير مقيدة بشروط وكذلك احترام مؤسسة اللجوء.

٤٨١ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات تزايد الاعتداءات على أمن وسلامة العاملين في الحقل الإنساني وحثوا الدول الأعضاء على اتخاذ كل الخطوات الضرورية لضمان حماية واحترام كل العاملين في المنظمات الإنسانية وذلك عملا بالقوانين الدولية ذات الصلة التي تدعم العمل الإنساني. ويجب أن يحترم العاملون في مجال حقوق الإنسان وهيئاتهم احترام مبادئ الحياد وعدم التدخل وكذلك القيم الثقافية والدينية والقيم الأخرى للسكان في البلدان التي يعملون بها.

٤٨٢ - ووجه رؤساء الدول أو الحكومات انتباه المجتمع الدولي إلى الانخفاض الحاد للمساهمات المالية التي تقدمها الهيئات والوكالات الإنسانية وهو ما ينجم عنه انخفاض هائل في العمليات الإنسانية التي لها تأثير مباشر وسلبي على حياة الضعفاء، وأكدوا على ضرورة توفير الأموال اللازمة للأعمال الإنسانية وفي ذات الوقت يجب ألا يكون الإسهام في المساعدة الإنسانية على حساب المساعدة للتنمية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستجابة للدعاءات الدولية يجب أن تستأثر أكثر مما ينبغي بمستويات مصالح وسائل الإعلام ويجب أن تكون في حجم حاجات السكان المتأثرين.

٤٨٣ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن المساعدات الإنسانية لا يمكن أن تعتبر بديلا للمساعدات الإنمائية أو بديلا دائما للمشاكل التي تكون سببا في تقديم المساعدات العاجلة. وفي هذا السياق، صرحوا أنه لا ينبغي أخذ الموارد المالية والمادية والبشرية المسخرة للمساعدات الطارئة من الموارد الموجهة إلى المساعدات الإنمائية.

٤٨٤ - واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بالضرورة الملحة لتوعية المجتمع الدولي وبصفة خاصة الأوساط المانحة بالمشاكل المتنامية باستمرار في البلدان النامية المضيغة للاجئين وخاصة منها تلك التي تأوي لاجئين لمدة طويلة على أساس التقاسم الدولي للأعباء والمسؤوليات عن طريق تكثيف المساعدة المالية والمعنوية لها أو عن طريق قبول بعض اللاجئين أو المشردين في إطار برامج إعادة الاستيطان كحل دائم معترف به دوليا.

وضع الطفولة

٤٨٥ - أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع التقدير استعدادات كولومبيا لاستضافة ملتقى الطفولة الأول لبلدان عدم الانحياز كما اعتمدته خطة العمل التي أعدها اجتماع وزراء الثقافة لبلدان عدم الانحياز. وسوف يعقد هذا الملتقى في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في بوغوتا، كولومبيا.

٤٨٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في وقت مبكر وبأسلوب فعال ومستدام، وأعربوا عن تأييدهم التام لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ لاستعراض أهداف القمة.

٤٨٧ - وأشاد رؤساء الدول أو الحكومات بالدور الذي قامت به منظمة اليونسيف بهدف تنفيذ البرامج المتعلقة ببقاء الطفل ونمائه وخاصة دفاعها عن حقوق الطفل في الحياة والغذاء والتغذية والماء الصالح والصحة والتعليم الأساسي والمأوى وكذلك دورها في التشجيع على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وأقروا بالنهج الذي اعتمدته اليونسيف بخصوص تلك الحقوق وشددوا على ضرورة توفير الموارد المناسبة لتلبية احتياجات البلدان النامية. إضافة إلى ذلك دعوا المجتمع الدولي وخصوصا البلدان النامية إلى توفير المزيد من الموارد إلى اليونسيف حتى تواصل أعمالها.

٤٨٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا على القسم "هـ" من الباب الرابع من الوثيقة الختامية لاجتماع نيودلهي بشأن وضع الطفولة، ولا سيما قلقهم إزاء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي لا تطاق والتي يعاني منها بعض الأطفال والاستغلال المستمر للأطفال من أجل الأعمال الإباحية والدعارة والمتاجرة غير المشروعة بالمخدرات إضافة إلى آلام الأطفال اللاجئين والمهجرين. وأكدوا مجددا على الدعوة التي وجهوها من أجل اتخاذ خطوات عاجلة في مجال تعاون دولي مخصوص من أجل معالجة هذه المشاكل. كما حثوا كل الدول التي لم تصادق أو لم توافق بعد على الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل على القيام بذلك، ودعوا الدول الأعضاء إلى تأييد العمل الخاص بالبروتوكول الاختياري المتعلق بحقوق الطفل وبيع الأطفال والبغاء واستباحة الأطفال. وحثوا كل الدول إلى وضع حد إلى الممارسات التقليدية التي تضر بصحة البنات منذ صغر سنهن مثل ختان الإناث والزواج المبكر.

٤٨٩ - كما أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن عميق قلقهم إزاء الوضع الصعب الذي يعيشه عديد من الأطفال الأبرياء من ضحايا النزاعات المسلحة الجارية في العديد من مناطق العالم، وانتداب الأطفال وتعبئتهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، حثوا الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز على توخي كل التدابير الضرورية من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال وضمان تسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع ولا سيما عن طريق تعليم ملائم وتدريب يتم وفقا لصيغ تنهض باحترام الذات والكرامة. وبينما شجب رؤساء الدول أو الحكومات هذه الممارسات اللاإنسانية، حثوا كل البلدان والأطراف في النزاعات

المسلحة على الامتناع عن تعبئة الأطفال و تسليحهم، ودعوا هذه البلدان إلى دعم العمل على بروتوكول اختياري يلحق بالاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل ويعني بإدماج الأطفال في النزاعات المسلحة.

٤٩٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن عميق قلقهم إزاء حالة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، وبخاصة أطفال الشوارع والعدد المتزايد من الأيتام نتيجة الإصابة بمرض الإيدز، ودعوا كل البلدان الأعضاء إلى اتخاذ تدابير جادة من أجل حمايتهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

٤٩١ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات كل الدول الأعضاء على إقرار حظر فعلى لاستخدام الأطفال في الأعمال الخطرة وإلغاء عمل الأطفال بتوخي سياسة شاملة بما في ذلك التشجيع على تعلم الأطفال بالمدارس وإبقائهم في المدارس بانتهاج مقاربات مبتكرة والقضاء على عوز الأسر الذي يشكل السبب الرئيسي لعمل الأطفال.

٤٩٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية زيادة الجهود الرامية إلى مساعدة الأطفال الذين كانوا أو مازالوا يعانون من النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، رحبوا بالتقرير الأول الذي رفعه المقرر الخاص لدى منظمة الأمم المتحدة بشأن وضع الأطفال في النزاعات المسلحة والتزموا بتقديم الدعم للنشاطات الرامية إلى تحسين وضع الأطفال الذين يعانون من نزاع مسلح.

الشباب

٤٩٣ - يرى رؤساء الدول أو الحكومات أنه من المهم النهوض بالوعي لدى شباب البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بأهداف الحركة وتشجيع التبادل والتفاعل فيما بين شباب البلدان الأعضاء. وأعربوا عن قلقهم إزاء بعض المشاكل التي يواجهها الشباب والشابات مثل المخدرات والبطالة. وفي هذا السياق، حثوا الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة على تكريس المزيد من الجهود للأولويات العشر التي حددها برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، لا سيما التربية والاستخدام والجوع والفقر والصحة والبيئة وتعاطي المخدرات وجنوح الأحداث والنشاطات الترفيهية، والبنات والشابات ومشاركة الشباب الكاملة والفعالة في حياة المجتمع.

٤٩٤ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بعقد المؤتمر العالمي الأول لوزراء الشؤون الشبابية بلبشونة، البرتغال، خلال الفترة بين ٨ و ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ حيث التزم الوزراء بالنهوض بالسياسات الشبابية والمساهمة النشطة في تحقيق التنمية للجميع في مجالات التربية والعمل والصحة وكذلك مكافحة المخدرات والتجاوزات بين الأطفال. ولاحظوا مع القلق وضع الشباب الذي يعيش في حالة من الفقر. وأكدوا دعوتهم الملحة والعاجلة لاستحداث المزيد من فرص العمل للنساء والشابات والشبان ورحبوا بالتزام الوزراء بالتشجيع على مزيد من التطبيق لبرنامج العمل للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

٤٩٥ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بإعلان لشبونة عن الشباب، وشجعوا البلدان غير المنحازة ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على المشاركة الفعالة في متابعة مؤتمر لشبونة العالمي للشباب، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٣/٥٢ وفي إطار برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وعلاوة على ذلك اتفقوا على أن يضمنوا تجسيد مساهمات الشباب في السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالشباب.

٤٩٦ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات الأمم المتحدة على النهوض بتنسيق وانسجام برامج الأمم المتحدة وأنشطتها لتدعم الجهود الدولية المبذولة من أجل تعزيز وحماية رفاه الشباب من الجنسين.

٤٩٧ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الأمم المتحدة إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها وما تمخض عنه المؤتمر العالمي الأول لوزراء الشباب.

المسنون

٤٩٨ - حث رؤساء الدول أو الحكومات بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى الاحتفال بالسنة العالمية للمسنين في عام ١٩٩٩ واتخاذ تدابير ملموسة من أجل التصدي لمشاكل شيخوخة السكان والاحتياجات الفردية والاجتماعية للمسنين وإسهامهم في تنمية المجتمع من أجل ضمان مجتمع تتعايش فيه كافة الأعمار.

الجريمة عبر الحدود

٤٩٩ - ذكر رؤساء الدول أو الحكومات بالقرار ١٥٩/٤٩ لسنة ١٩٩٤ الذي وافقت بموجبه الجمعية العامة للأمم المتحدة على إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة عبر الحدود ولاحظوا إرساء هذا المسار طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٥/٥٢ لسنة ١٩٩٧، من أجل صياغة اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وشجعوا مشاركة جميع الدول في هذه العملية.

٥٠٠ - وتعهد رؤساء الدول أو الحكومات بتيسير وتشجيع تكامل المجتمع الدولي وتضامنه لمنع الجريمة عبر الحدود ومكافحتها. وأقروا كذلك أن المساعدة المتبادلة فيما يتصل بالقضايا الاجرامية يمكن اعتبارها أداة لتطوير نوعية العدالة لا سيما في القضايا التي تلتقي فيها الولايات القضائية. واعترفوا بأن التعاون هو أسلوب لتحقيق عدالة أكثر فاعلية بأقل الأثمان الاجتماعية والفردية. وفي الوقت نفسه أعادوا التأكيد على أنه ينبغي أن يتم بذل الجهود الدولية لمناهضة الجريمة عبر الحدود مع الاحترام اللازم لسيادة الدول وسلامة أراضيها.

٥٠١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا التزامهم بتنسيق جهودهم واستراتيجياتهم لمناهضة الجريمة عبر الحدود وإنشاء قاعدة بيانات ملائمة بشأن الجريمة عبر الحدود والأساليب الأكثر فاعلية لمكافحة الجريمة من هذا النوع.

٥٠٢ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات انعقاد المؤتمر العاشر بشأن مكافحة الجرائم ومعاملة المجرمين في فيينا بالنمسا في عام ٢٠٠٠ وشجعوا أعضاء الحركة على المشاركة في المداولات التي ستجري في إطاره.

المكافحة الدولية للمخدرات

٥٠٣ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن دعمهم للإعلان السياسي والإعلان الخاص بالمبادئ الإرشادية لخفض الطلب على المخدرات وخطط العمل التي تبنتها الدورة العشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن قضايا المنشطات من نوع أمفيتامين والتعاون القضائي وغسل الأموال واستئصال المحاصيل اللامشروعة من المخدرات والنهوض ببرامج التنمية البديلة. وأكدوا مجددا عزمهم على تحقيق نتائج ملموسة في جميع خطط العمل التي اعتمدتها الدورة العشرون، على أساس مبدأ تقاسم مسؤولية التصدي للجانب المتعلق بالعرض والتوريد والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما يتوافق والمبادئ والأهداف المرسخة في ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك الدولية، فضلا عن احترام السيادة الوطنية ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٥٠٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا التزامهم بتعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على الصلات المتزايدة والخطيرة بين المجموعات الإرهابية وعصابات المتاجرة غير المشروعة بالمخدرات والعصابات شبه العسكرية، والجماعات الإجرامية المسلحة الأخرى التي تلجأ إلى جميع أنواع العنف مما يجعلها تقوض المؤسسات الديمقراطية للدول وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية. وطالبوا باعتماد تدابير فعالة للحد من تهريب الأسلحة الصغيرة التي ترتبط بتجارة المخدرات والتي تؤدي إلى مستويات غير مقبولة من الجرائم والعنف وتؤثر على الأمن الوطني وعلى اقتصاديات كثير من الدول.

٥٠٥ - وطلب رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي والمؤسسات المالية باتخاذ التدابير اللازمة لمنع المتاجرين بالمخدرات من غسل الأموال المحصلة من هذه التجارة والتي تؤثر أيضا على النظام المالي الدولي.

٥٠٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء الآثار المدمرة التي يتعرض لها المجتمع ولا سيما الشباب من جراء استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية وإنتاجها والاتجار بها وتوزيعها واستهلاكها في جميع المراحل وبكل الوسائل وكذلك مكافحة غسل الأموال والاتجار بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات وانتشار السلائف والمواد الكيميائية الأساسية. لذلك، دعوا البلدان التي لم تنضم ولم تنفذ بعد الاتفاقية

الوحيدة المعنية بالمخدرات لعام ١٩٦١ كما عدلها بروتوكول ١٩٧٢، والاتفاقية المعنية بالمؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير الشرعي في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، أن تقوم بذلك.

٥٠٧ - وجدد رؤساء الدول أو الحكومات قولهم أن سلسلة المخدرات غير المشروعة تبدأ بتجارة السلائف والمواد الكيميائية التي تستخدم لصنع المستحضرات المخدرة لا تخضع لرقابة تجارية كافية وهناك عناصر أخرى قد تخلف آثارا في طاقة الصناعة المحلية والحصول العادل على المستحضرات الصيدلانية وأسعارها في البلدان النامية. ودعوا المجتمع الدولي إلى ضمان أن تتصدر الصحة العامة جوهر السياسات الصيدلانية والصحية وليس المصالح التجارية، وإلى مزيد من النظر في إمكانيات حصول سكان الدول النامية على الأدوية الأساسية.

٥٠٨ - واعتبر رؤساء الدول أو الحكومات أن ظاهرة المخدرات غير المشروعة خطر مشترك وطالبوا بالتزام كل أعضاء المجتمع الدولي بالعمل على حلها ورفضوا الشكل غير المتوازن وغير المنصف والانتقائي الذي يسعى بعض البلدان المتقدمة النمو إلى أن يسند بمقتضاه مسؤولية لبلدان محددة، وذلك لاعتبارات سياسية.

٥٠٩ - وأيد رؤساء الدول أو الحكومات التعاون على الصعيد الإقليمي وشبه الإقليمي في الكفاح ضد مشاكل المخدرات، ورحبوا في هذا الصدد بالجهود المتضافرة للبلدان الموقعة على اتفاقية التفاهم لعام ١٩٩٢ بشأن مكافحة المخدرات في المنطقة دون الإقليمية لجنوب شرق آسيا، ومكافحة إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها على نحو غير مشروع، كما أثنوا على مبادراتها بإنشاء شبكة عمليات لمكافحة جرائم المخدرات من خلال تقاسم المعلومات والسياسات المنسقة.

٥١٠ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات باستراتيجية مكافحة المخدرات لنصف الكرة الأرضية، في إطار منظمة الدول الأمريكية، لوضع إجراء موضوعي للتقييم المتعدد الأطراف للإجراءات والتعاون من أجل الوقاية من كل جوانب مشكلة المخدرات والجرائم ذات الصلة بها ومكافحتها، على أساس مبادئ سيادة الدول وسلامة أراضيها، وتقاسم المسؤولية، وباتباع منهج شامل ومتوازن.

٥١١ - ونظرا إلى أن الفقر يشجع على الزراعة غير الشرعية، دعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى المزيد من التعاون الدولي لإيجاد برامج إنمائية بديلة وإعادة إصلاح البيئة في مجالات الزراعة غير الشرعية. كما دعوا برنامج مكافحة المخدرات للأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو إلى تقديم كامل الدعم إلى البلدان النامية في مكافحتها للمخدرات غير الشرعية بتزويدها بالمساعدات المالية والتقنية الكافية.

٥١٢ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى اعتماد التدابير الفعالة للحد من تهريب الأسلحة النارية المتصلة بتجارة المخدرات والمتسببة في نسب عالية غير مقبولة من الجرائم وعمليات العنف التي تؤثر سلبا في الأمن الوطني واقتصاديات العديد من الدول.

المرفق الثاني

التحفظات

أبدت المملكة العربية السعودية تحفظا شفويا على الفقرتين ٢٣٥ و ٢٣٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان. وقدمت المملكة العربية السعودية تحفظها كتابة أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، ترد في ما يلي نصوص التحفظات الأخرى المقدمة كتابة.

المملكة العربية السعودية

UN/South Africa/Non-Aligned Summit/355

تهدي البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى البعثة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة وتتشرف، بالإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لبلدان عدم الانحياز، المعقود في ديربان، جنوب أفريقيا، من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بالإفادة بأن حكومة المملكة العربية السعودية تود، بالإضافة إلى تحفظاتها الشفوية على الفقرتين ٢٣٥ و ٢٣٦ المعنوتين "العراق"، إجراء هذه التحفظات كتابة.

وتغتتم البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لتجدد للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة تأكيد فائق تقديرها.

بعثة المملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة، نيويورك
٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

البعثة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا
لدى الأمم المتحدة، نيويورك

مملكة تايلند

يهدي الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، بوصفه رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، ويتشرف، بالإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بالإفادة بأن حكومة مملكة تايلند تبدي تحفظاتها على الفقرات التي لا تتفق مع المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية.

ويغتنم الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة ليجدد تأكيد فائق تقديره للممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا.

نيويورك، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا،

نيويورك

غواتيمالا

تهدي وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية غواتيمالا تحياتها إلى وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية جنوب أفريقيا، بوصفها رئيسة لحركة عدم الانحياز، وتتشرف بأن تقدم، في الإطار الزمني المحدد، إعلان تحفظ لحكومة غواتيمالا.

ويتعلق التحفظ بأي جزء من محتويات الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لبلدان عدم الانحياز، ومن إعلان ديربان لا ينسجم مع السياسة الخارجية لغواتيمالا.

وترجو وزارة الشؤون الخارجية لغواتيمالا من وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية جنوب أفريقيا التفضل بمعاملة هذا التحفظ بالطريقة المناسبة.

وتغتتم وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية غواتيمالا هذه الفرصة لتجدد تأكيد فائق تقديرها لوزارة الشؤون الخارجية لجنوب أفريقيا.

غواتيمالا، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

وزارة الشؤون الخارجية
لجمهورية جنوب أفريقيا

باكستان

رقم NAM-2/4/98

٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

تهدي البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة تحياتها للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، رئيسة حركة عدم الانحياز، وتتشرف بإبلاغ تحفظات حكومة باكستان على الفقرات ١٩٤ - ١٩٧، المتعلقة بمسألة قبرص، من الوثيقة الختامية (DS/1) لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في ديربان، جنوب أفريقيا، من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويرجى أن تبرز الوثيقة الختامية هذه التحفظات بصورة مناسبة.

وتغتتم البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لتجدد تأكيد فائق تقديرها للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، رئيسة حركة عدم الانحياز.

الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، نيويورك

البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا

لدى الأمم المتحدة

333 East 38th St. 9th Floor

New York, N.Y. 10016

فاكس: 692-2498 (212)

باكستان

رقم NAM-2/4/98-III

٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨-٠٢-١١

تهدي البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، بوصفها رئيسة لحركة عدم الانحياز، وتود أن تسجل تحفظها بشأن قيام وفد تابع لنظام رباني بتمثيل دولة أفغانستان الإسلامية في مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في ديربان، من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وأن تعلن أنه لا ينبغي تأويل هذا التمثيل بأنه إضفاء أي نوع من الشرعية أو الاعتراف بهذا النظام الذي أصبح بائدا الآن.

وستكون البعثة الدائمة لباكستان ممتنة لإلحاق هذه المذكرة الشفوية بالوثيقة الختامية لمؤتمر قمة
عدم الانحياز الثاني عشر.

وتغتتم البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لتجدد تأكيد فائق تقديرها للبعثة
الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، رئيسة حركة عدم الانحياز.

الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، نيويورك

البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا
لدى الأمم المتحدة

333 East 38th St. 9th Floor

New York, N.Y. 10016

فاكس: 692-2498 (212)

بيرو

Note (DGM-ORG) No 6-93/003

تتشرف وزارة العلاقات الخارجية لبيرو بمخاطبة وزارة الشؤون الخارجية الموقرة لجنوب أفريقيا لإبلاغها بأن حكومة بيرو تعرب عن تحفظها بشأن الفقرات المعتمدة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الثاني عشر، المعقود في ديربان، جنوب أفريقيا، في يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والتي لا تتمشى مع موقف بيرو في عدة موضوعات نظرت فيها في الوثيقة المذكورة. وبوسع حكومة بيرو، شأنها شأن أي شخص أو مؤسسة تقوم بتحليل وثيقة ديربان، أن تؤكد أن عددا من الاعتبارات أو الاقتراحات المضمنة أيضا في الوثيقة لا تعبر عن رأي عدد كبير من بلدان حركة عدم الانحياز في عدة محافل دولية.

١ - إن موقف بيرو بشأن الفصل المتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي الوارد في الفقرات ١١٣ إلى ١٤٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في ديربان، تعبر عنه، بصفة أكثر توافقا، الفقرات ٨٢ إلى ١١٠ من الاتفاق الذي اعتمدته مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، المعقود في قرطاجنة دي إندياس، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وترى بيرو أن المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي لم يتم التعبير عنها على نحو ملائم في الوثيقة، لا سيما بعدم الاعتراف بمغزى الالتزامات الدولية البالغة الأهمية، مثل الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية أوتاوا لحظر الألغام ضد الأفراد. وقد أيدت بيرو هذه الاتفاقيات وصادقت عليها مثلما فعلت كل أمة عدم الانحياز على وجه التقريب، وهي تتضمن المعايير العامة للمجتمع الدولي عن كيفية التعامل مع مشكلة الأسلحة النووية ونزع السلاح.

٢ - وتعرب بيرو عن قلقها بصفة خاصة للطريقة التي اتبعت في معالجة مسألة الألغام الأرضية ضد الأفراد (الفقرات ١٣٢-١٣٥) التي لم يتم بصدها التوصل إلى إشارة مناسبة توضح أهمية هذا الصك أو مغزاه عندما يصبح نافذا، وذلك رغم اكتمال العدد اللازم من التصديقات التي تتيح دخول الاتفاقية الدولية لمنع استخدام وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد وإبادتها حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩، مما يحدث تناقضا حتميا بين موقف أغلبية بلدان حركة عدم الانحياز بشأن هذا الصك فضلا عن أعمالها المترتبة عليه في الأمم المتحدة. وقد وقّع هذه الاتفاقية ١٣٠ بلدا منها ٧٥ بلدا عضوا في حركة عدم الانحياز.

٣ - وعلى نفس المنوال، تعرب بيرو عن قلقها لعدم وجود فقرة بشأن منع استخدام الألغام المضادة للأفراد، مثلما ورد في الفقرة ١٠٥ من الوثيقة التي اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المعقود

في قرطاجنة والتي أعربوا فيها عن قلقهم بشأن الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد الذي أدى انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، إلى سقوط أعداد ضخمة من الضحايا المدنيين.

٤ - وتفتقر الفقرة ١١٣ من وثيقة ديربان، التي تشير إلى التجارب النووية، إلى بعض العناصر الواردة في الفقرة ٨٢ من وثيقة مؤتمر القمة الحادي عشر المعقود في قرطاجنة، التي تقول: "اكتسبت المسائل المتعلقة بنزع السلاح والحد من التسليح ومراقبة الأسلحة والأمن الدولي بُعدا جديدا تماما نتيجة لانتهاج المواجهة بين الشرق والغرب. فلم يعد هناك محل لتصورات الردع ولم يعد هناك في فترة ما بعد الحرب الباردة أدنى مبرر، إن كان هناك وجود لذلك المبرر في أي وقت، للاحتفاظ بترسانة نووية فضلا عن إضافة أسلحة جديدة استمرارا لسباق التسليح. وقد آن الأوان لتدمير أسلحة الدمار الشامل تلك بصورة نهائية. ولن يتحقق النجاح لنظام عدم الانتشار النووي بدون وجود رؤية واضحة لنزع الأسلحة النووية".

٥ - وتؤكد بيرو من جديد السريان التام لمفعول المقطع الأول من الفقرة ٨٩ من وثيقة مؤتمر قمة قرطاجنة، وهو مقطع لا تبرزه وثيقة ديربان الختامية، الذي يرى فيه رؤساء الدول والحكومات أنه "إذا ما واصلت الدول تخزين الأسلحة النووية، وتوفرت إمكانية صناعة واستخدام هذه الأسلحة، فإن التوترات العالمية وتهديد السلم العالمي سيظلان على حالهما".

٦ - وتتضمن الفقرة ٩٠ من مؤتمر القمة الحادي عشر، المعقود في قرطاجنة، موقف بيرو من مسألة التجارب النووية. ففي الجزء الأول من هذا النص أعرب رؤساء الدول والحكومات عن إدانتهم القاطعة لكل أنواع التجارب النووية التي تجرى رغم العواقب البيئية الوخيمة المترتبة عليها وتأثيراتها السلبية على السلم والأمن والاستقرار الدولي. وأعربوا عن أسفهم الشديد لاستئناف التجارب النووية والاستمرار في إجراءاتها ودعوا كل الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصرف بروح تتماشى مع المفاوضات والأهداف الخاصة بمعاهدة حظر التجارب النووية ووقف إجراء أي تجارب نووية. وكما أعربوا عن دعمهم للقضاء التام على التجارب النووية.

وترى حكومة بيرو، مثلما فعلت طوال السنوات الماضية، أن حركة عدم الانحياز لا تواجه تحديا أعظم من التحدي المتمثل في التعبير الجاد عن دورها وإظهار قدراتها وإجراءاتها، وفي ما يتعلق بتوافق الآراء وبصفة خاصة، توضيح معناه والسبل الكفيلة بتحقيقه.

وترجو وزارة العلاقات الخارجية لبيرو أن يتم تسجيل هذه الملاحظات على النحو اللازم.

وتغتتم وزارة العلاقات الخارجية لبيرو هذه الفرصة لتجدد لوزارة الشؤون الخارجية الموقرة لجمهورية جنوب أفريقيا لتعرب فائق تقديرها لها.

ليما، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

دولة الكويت

٩٨/٤٠٥

يهدي الممثل الخاص لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة ويود، بالإشارة إلى البيان الختامي لمؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، الذي عقد مؤخرا في ديربان، جنوب أفريقيا، من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أن تسجل التحفظات الشديدة لحكومة الكويت على الفقرات التالية:

(١) الفقرة (٢٢٥) عن "منطقة حظر الطيران" فوق العراق. تعتقد الكويت بشدة أن هذه الفقرة تناقض قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ (١٩٩١). وقد تم أعمال "منطقة حظر الطيران" فوق العراق للتمكن من تنفيذ القرار ٦٨٨.

(٢) الجزء الأول من الفقرة (٢٣٦) المتعلق بالعراقيين المفقودين بعد العمل العسكري في عام ١٩٩١. تعتقد الكويت بشدة أن حكومة العراق مسؤولة عن مصير هؤلاء الأشخاص المفقودين الذين كانوا تحت قيادتها وسيطرتها في تلك الفترة.

وتود الكويت أن يتم إبراز التحفظات الواردة أعلاه في الوثيقة الختامية الرسمية لمؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز.

ويغتنم الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة ليجدد فائق تقديره للممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة.

البعثة الدائمة لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة

١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

المرفق الثالث

خطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، نيلسون مانديلا، في الدورة
الافتتاحية للمؤتمر الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز،
المعقود في دوربان، في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة وأصحاب السمو الملكي،

صاحب السعادة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب السعادة الوزراء والسفراء،

السادة أعضاء الوفود والضيوف والمراقبون الموقرون،

السيدات والسادة:

إنه لشرف وامتنياز عظيم لنا أن نقوم باستضافة مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء الدول والحكومات
ولمّا يمض على تمتعنا بالعضوية الكاملة لحركة عدم الانحياز سوى وقت وجيز.

إننا نرحب بكم جميعاً ترحيباً حاراً في بلدنا حديث العهد بالديمقراطية والذي لا يزال يمر بالمرحلة
الأولى لنمو الحرية.

وإن اعتزازنا باستضافتكم لشديد نظراً للدور الحاسم الذي اضطلعت به الحركة وأعضاؤها في
تحرير كافة أفراد شعبنا من نظام الفصل العنصري. ونعرب لكم من صميم قلوبنا عن شكرنا لما قدمتموه
من دعم منزه عن الغرض.

وبقدر ما كان تحقيق الديمقراطية في جنوب أفريقيا وعودتنا إلى مجتمع الدول الحرة انتصاراً لنا
فهو انتصار لكم أيضاً، ونحن نقول بكل التواضع والعرفان - مرحباً بكم في وطنكم!

إننا نحقق، بخطى وثيدة ولكنها واثقة، التصور الذي جال بخاطركم وأنتم تبذلون التضحيات الكثيرة
لتقديم الدعم لنا. ولكننا، على غرار كل الدول النامية، نفعل ذلك في خضم العوائق والصعاب الناتجة عن
بيئة دولية لم نتوقعها نحن ولا أصحاب الرؤى في مؤتمر باندونغ.

ويزداد هذا الوضع تفاقمًا بفعل تركة النظام العنصري الفظيعة التي تشوه كل جانب من جوانب
الحياة في جنوب أفريقيا، على نحو نعجز حتى نحن، أبناء هذه الأرض، عن إدراكه في بعض الأحيان.

ولكن دعونا نتذكر أيضا أن هذا هو مؤتمر القمة الخامس للحركة الذي تستضيفه أفريقيا بالذات، مما يشكل مصدر غبطة آخر لنا كمضيفين.

والفرصة سانحة الآن لأفريقيا، وقد تحررت أخيرا من الاستعمار وحكم الأقلية البيضاء، لتركز كل طاقاتها على تحسين حياة أبنائها.

وفي هذه المرحلة الجديدة من مراحل تحرير أفريقيا، ومن مراحل النهضة التي آن أوانها، سنعتمد اعتمادا كبيرا على مبادئ الاعتماد الجماعي على الذات وعلى علاقات التعاون المتبادل التي تجسدها حركة عدم الانحياز.

ولذلك، فإن جنوب أفريقيا تستضيف هذه القمة ولديها إحساس عميق بالتاريخ. ولنا عظيم الشرف إذ أسندت إلينا مسؤولية رئاسة حركة عدم الانحياز في هذا الوقت المليء بالتحديات والمخاطر بالنسبة للعالم النامي.

وستسعى جنوب أفريقيا خلال توليها لهذا المنصب، إلى تعزيز الحركة والمساهمة في تجديدها حتى تتمكن من النهوض بأعباء ولايتها التاريخية في القرن القادم.

ونحن إذ نقول ذلك، ندرك أن بلوغ غاياتنا يتوقف، إلى حد كبير، على معالجة المصالح الجماعية للدول النامية معالجة فعالة.

وقد تيسرت مهمتنا في هذا الصدد بفضل اضطلاع كولومبيا بالقيادة والتنسيق، خلال السنوات الثلاث الماضية، بوصفها رئيسا للحركة، وليس دور اندونيسيا أقل شأنًا إذ قامت بدور مماثل بوصفها الرбан السابق لحركتنا.

ونعرب عن تقديرنا لهما لما قاما به من عمل لتزويدنا بالوسائل اللازمة لبلوغ أهدافنا المشتركة في البيئة العالمية الجديدة.

أصحاب الجلالة،
أصحاب السمو الملكي،
أصحاب السعادة،
السيدات والسادة،

يتعين علينا أن نعيد تشكيل عالمنا المشترك مرة أخرى، فالعنف الذي نشاهد ممارسته، في كل المناطق من حولنا، ضد شعوب تتساوى في الإنسانية معنا نحن الذين نتبوأ مواقع متميزة، يجب التصدي له، دون شك بطريقة حاسمة ومستمرة.

إنني أتحدث هنا عن عنف الجوع الذي يقتل، عن عنف التشرد الذي يقتل، عن عنف البطالة الذي يقتل، عن عنف مرض الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب الذي يقتل والاتجار بالمخدرات الذي يقتل.

أتحدث عن تدمير حياة البشر الملازم للتخلف، وعن المجتمعات التي نرأسها والتي يفترس فيها أشد الناس فقرا بعضهم بعضا بالمدى والبنادق، ونصارع فيها جرائم إساءة معاملة الأطفال واغتصاب النساء وممارسة أشكال العنف الأخرى ضدهن، والتي يبدو أن النجاح فيها من نصيب من يقومون بالقتل والنهب.

والعنف الذي أتحدث عنه هو أيضا عنف الحروب، سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في كوسوفو، أو في أفغانستان أو سري لانكا، وعن الخطر الماحق الذي يتهدد البشرية جمعاء من جراء الترسانات الهائلة لأسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، التي لا تزال مخزونة في بضع بلدان من العالم.

ولقد أدركتم، من غير ريب، أنني أتحدث عن توأم التنمية والسلم اللذين ظلا مقصدين رئيسيين لحركتنا منذ إنشائها وما انفكا يمثلان أهم التحديات التي تواجهها.

ومن أكثر التحديات المباشرة التي تواجه الدول المتقدمة النمو اليوم الحاجة إلى رفع عبء الدين غير المحتمل. وقد كثر الحديث في هذا الصدد، والمطلوب هو اتخاذ إجراء من جانب البلدان المتقدمة النمو وشركائها من بلدان الجنوب.

وقد يكون من الصواب أن نستخلص مما تقدم أن مشكلة اليابان تكمن في الثروة المفرطة.

وهكذا فإن علينا أن نواجه في عالمنا الحديث مشكلات محيرة مثل وجود ثروة مفرطة في منطقة ما من العالم يتسبب في نشوء الفقر في منطقة أخرى.

ويبرز السؤال بطبيعة الحال عمّا إذا كان بالإمكان الاحتفاظ بالثروة في ركن من أركان العالم بينما يعاني ركن آخر منه من العوز، وعمّا إذا كان الوقت قد حان لنقوم باتخاذ خطوات تكفل قيام خطة التنمية لحركة عدم الانحياز بتشكيل خطة التنمية للمجتمع الدولي بأسره.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أذكر بضعة أشياء أعتقد أن من يعيشون في الشمال المتقدم بصفة خاصة سيستمعون إليها ويستجيبون لها.

فكما ذكر نائب رئيس دولتنا، ثابو مبكي، في مطلع هذا الأسبوع ومثلما يبدو من مشكلة الاقتصاد الياباني التي أشرت إليها منذ قليل، فإن هناك موارد متاحة في الاقتصاد العالمي يمكن، إذا توافرت العزيمة، بل ينبغي، تعبئتها لتلبية الاحتياجات الإنمائية للفقراء في العالم.

وقد فرضت عملية العولمة علينا جميعا تماثلا صارما حديثا يجب بمقتضاه أن نقوم جميعنا بمعالجة مسائل مثل عجز الميزانية، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة والصراف، وحركة رؤوس الأموال، ومرونة أسواق العمل، والقدرة على تحمل تكلفة أنظمة الرعاية الاجتماعية وخلاف ذلك.

أفلا يحدث أن تحتل مثل هذه العبارات وغيرها مكانة بالغة الأهمية في ألفاظنا السياسية اليومية تدفعنا، دون أن ندرك، إلى تعظيم الوسائل المتخذة لتحقيق، غاية ما على نحو ننسى معه أن الهدف الحقيقي هو التحسين المستمر والمتصل للحياة المادية والروحية لكل فرد من المواطنين.

أفلا تكون مفاهيم مثل "نهاية الإيديولوجية" والملاحظة التي أبدت عن فتور وعدم اكتراث الجماهير بالسياسة في بلدان الشمال، هي في حقيقة الأمر، تعبير عن خيبة الأمل.

وخيبة الأمل التي نتحدث عنها ناجمة عن طراز عالمي فيما يبدو من السياسة لا تحتل فيه القيم الإنسانية مركز الصدارة إلا أثناء فترة الانتخابات. أما فيما عدا ذلك، فإن هذه القيم، التي ينبغي أن يكون الالتزام بها في الممارسة العملية غاية كل السياسات، تظل عادة تدور حولنا وكأنها مخلفات ملفوظة في أعقاب السير المضطرب لعالم قاس يحركه النمو الاقتصادي ولعبات القوة الشرسة.

إننا نتحدث عن عالم رجال السياسة الذي يفتقر إلى رؤية متواصلة ومبشرة بالأمل لأحوال الإنسان، لا مجال فيه للعواطف وعاجز عن إلهام الشعوب، مثلما استلهمت شعوب العالم، ومنها شعوب الشمال المتقدم النمو للتصدي لجريمة الفصل العنصري ضد الإنسانية.

إننا نسمع مرارا وتكرارا أن الناخبين في بلدان الشمال المتقدم النمو قد أصابهم الملل من المعونة الإنمائية المقدمة إلى بلدان الجنوب. ولا نشك في نزاهة ناقلي هذه الرسالة.

وفي الوقت نفسه، نشاهد هؤلاء الناخبين أنفسهم يستجيبون بقدر كبير من الشفقة كلما شاهدوا هذه المناظر الفظيعة التي ألفناها جميعا لضحايا المجاعة، والنزاعات الأهلية، واللاجئين ومن يعيشون في عالم مألوف اعتاد الفقر والتخلف.

وبناء على ذلك، وهكذا عودا على بدء، نتساءل إن كانت شفقة عامة الناس في بلداننا لا تُبلغنا، نحن قادتهم، وبصفة خاصة قادة الشمال الغني، رسالة مفادها أن التحدي الرئيسي أمام القيادات في عالمنا الذي تتوافر فيه إمكانات اقتصادية ضخمة يتمثل في الإدراك التام لمغزى هذه الإمكانيات.

ألا يقتضي ذلك أن يدرك نظراؤنا في الشمال الباب الذي تفتحه هذه الإمكانيات أمام تحقيق رؤية تقاسم الرخاء!

ولو تم اتخاذ مثل هذا القرار، وافترضنا وجود الإرادة اللازمة لذلك، فإن السؤال الذي يجب طرحه هو هل سيكون لدى قادة العالم المتقدم النمو الرؤية والشجاعة لتحدي جمود الوصفات المتشددة والاستفادة من الزخم الذي أتاح وضع خطة مارشال وألهم، في وقت أقرب، الجهد الذي بذله الجزء الغربي من ألمانيا لإعادة بناء الجزء الشرقي منها.

أم أن هؤلاء الزعماء سوف يقولون لنا بدلا من ذلك أن قيم السوق هي غاية المنتهى وأن وسائلها وآلياتها قوة لا تقهر، وأنه يجب على كل من يتطلعون إلى الكرامة الإنسانية أن ينحنوا باحترام إذعانا لسلطة السوق!

وفي ختام سنواتنا هذه، حيث نجد أنفسنا في نهاية مسيرة اتسمت بالتحدي وبالكفاح في عالم غير إنساني يتميز بشن هجوم متصل على ذات مفهوم الكرامة الإنسانية، أعتقد أنه يحق لنا أن ننتظر نوعية رفيعة من الزعامة السياسية لدى من يتمتعون بالثراء، وهي نوعية ترفض فكرة انطواء كل فرد على نفسه وليذهب المتخلفون إلى الجحيم!

ولا يجوز بالطبع أن يُعد أن ثمة خطأ ما في تصور شيوخ مجتمعنا الإنساني لصورة تجعلهم يعيشون في رعب إزاء احتمال ظهور زعامة سياسية جديدة تمثل سياسة لعصر جديد من عصور المجتمع الإنساني.

ومن الواجب على هذه الزعامة في الواقع أن تتفهم حقيقة عالمنا، وأن تشجع من هذا المنطلق جسارة الرؤية التي ستمكننا من العمل على توسيع نطاق ما ينفع الإنسانية جمعاء بأسلوب جديد لم يرد في خلد أحد ولم يضطلع به حتى الآن.

ولكننا لو طالبنا شعوب الشمال بالإتيان بزعامة من نوع جديد، فإننا لن نستطيع أن نحدد معايير مخالفة لأنفسنا. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في حقيقة الأمر في أنه ينبغي لنا أيضا أن نسعى للزعامة من خلال المثال الذي وضعناه بأنفسنا لزعامة مكرسة بالفعل لخدمة مصالح شعوبنا.

وإني على ثقة من أننا سنتمكن من توفير هذه الزعامة من خلال ما نفعله للإعراب بشكل عملي عن رؤية تتضمن احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، والسلام والاستقرار في بلداننا ومناطقنا، وحسن الإدارة، ومقاومة الفساد وإساءة استخدام السلطة بناء على مبادئنا، والاضطلاع بعمليات التنمية التي تستهدف الإنسان، وتوفير حياة أفضل لجميع الشعوب، وكفالة الاستقلال الحقيقي لكافة البلدان، والقيام بتعاون يفيد في الواقع كلا الطرفين على صعيد دول العالم.

وفي هذا الصدد، وبوصفي من قارة أفريقيا، وأتحدث في مؤتمر للقمة معقود على الأرض الأفريقية، أود أن أحيي رئيس دولة جمهورية نيجيريا الاتحادية الذي يشاركنا هذا الاجتماع اليوم، الفريق أول عبد السلام أبو بكر، الذي قام هو ورفاقه بافتتاح الطريق المؤدي إلى استعادة الديمقراطية في هذا البلد الأفريقي الهام فضلا عن بعثه من جديد.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الخطيرة التي تسود جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثمة أهمية في هذا الصدد في أن يتفهم مؤتمر القمة أن كافة الحكومات بجنوب ووسط وشرق أفريقيا، إلى جانب منظمة الوحدة الأفريقية، تعمل مع بعضها وستواصل العمل مع بعضها لتناول البرنامج المشترك الذي يتعلق بتوفير السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى بأسرها.

ولنقدم التحية أيضا لحكومة مملكة ليسوتو وزعاماتها السياسية، التي تعاونت من أجل كفالة حل سلمي لأزمة سياسية ظهرت في هذا البلد، بمساعدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وليسوتو عضو موقر فيها.

ونحن جميعا نواصل القيام بكل ما في وسعنا لضمان التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا حتى يتمتع شعب جمهورية أنغولا الشقيقة بما يحق له من سلام واستقرار وتنمية.

وفي حضور الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان، الذي نرحب به في بلدنا وفي مؤتمر القمة، نود أن نحث الأمم المتحدة على الاستمرار في الاضطلاع بمسؤوليتها إزاء شعب أنغولا لتأمين تحقيق التوقعات التي يمثلها بروتوكول لوساكا.

ولا يزال الصراع الدائر في السودان دون حل، على الرغم من جهود الوساطة المستمرة التي يبذلها الرئيس ارباب - موي رئيس جمهورية كينيا. ونناشد كافة من يعنيه الأمر أن يحققوا نهاية عادلة لهذه الحرب الأهلية التي طال أمدها، بحيث تعالج هذه النهاية مصالح شعب السودان بأكمله والشعوب المجاورة له أيضا.

ونحن على اقتناع كذلك بأن ثمة إمكانية لإنهاء ما يسمى موضوع لوكيربي، الذي امتد فترة أطول من اللازم، ومن المأمول فيه أن يتعاون كافة المهتمين بالأمر تعاوناً مباشراً مع بعضهم البعض لإزالة هذه المسألة المثيرة للتوتر، ولتمكين الجماهيرية الليبية من التمتع بعلاقات طبيعية مع كافة دول العالم، إلى جانب تناول شواغل من فقدوا أقرباءهم من جراء هذا الحادث.

ونحث أيضاً على مواصلة العملية المفضية إلى إجراء استفتاء بشأن مسألة الصحراء الغربية وحل هذا الأمر حلاً نهائياً.

ولا نزال نشعر ببالغ القلق بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة تلك المواقف التي اتخذتها حكومة نيتنياهو في إسرائيل، وهي مواقف قد أعاققت التقدم نحو إيجاد حل عادل دائم، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة.

والمجتمع الدولي، والولايات المتحدة بصفة خاصة، مسؤولان عن كفالة تناول هذه المسألة على نحو عاجل. ولا يجوز لنا أن نسمح بأن تؤدي الاهتمامات الضيقة النطاق والبالغة التعصب لدى الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى سد الطريق أمام احتمال تهيئة سلام دائم عادل في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وشعب كوبا له حق غير قابل للتصرف في تقرير مصيره. ونحن جميعاً نشارك في التزام يقضي بالتحرك إلى ما وراء العلاقات الصعبة التي خلفتها فترة الحرب الباردة، وعلينا أن نسعى لإقامة علاقات جديدة من منطلق نظرتنا إلى النظام العالمي الجديد.

ومن المهم لدينا أيضاً أن ننهي التوترات المستمرة في كوريا، وأن نشجع بالتالي جميع الخطوات التي قد تتخذ لحل هذه القضية.

ولا بد كذلك من إيجاد حل لمشكلة قبرص، وهي مشكلة قائمة منذ زمن طويل.

ونحن جميعاً لا نزال على اهتمام بحل قضية جامو وكشمير من خلال المفاوضات السلمية، وينبغي لنا أن نكون مستعدين لبذل كل ما لدينا من جهد لحل هذا الأمر.

والمسألة الحرجة المتعلقة بنزع السلاح النووي يجب أن تظل في طليعة قائمة أولوياتنا. ومن ثم، فإننا سنواصل، بوصفنا حركة، تناول هذه القضية لكفالة القيام بتحرك فعلي فيما يتصل بها.

ولا نزال على علم بتلك المسألة الهامة المتصلة بإعادة تشكيل الأمم المتحدة، وهذا أمر صائب، وعلينا أن نبذل قصارانا للتعجيل بحل هذه المسألة كيما تصبح المنظمة المعاد تشكيلها مجسدة ومستجيبة لمصالح عالمنا الأوسع نطاقاً الذي تمثله هذه الحركة.

ووثائقنا تتناول على نحو مناسب، هي ووثائق أخرى، مسائل لها نفس الأهمية مثل تحرير المرأة، والإرهاب، والبيئة والتنمية المستدامة، وحسن الإدارة، والمنظمات المتعددة الأطراف بما فيها المنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات بريتون وودز، والعلم والتكنولوجيا.

وسوف يتعين علينا أيضا أن نبت في هذه القضايا من أجل مواصلة الاضطلاع ببرامج عملية ترمي إلى تحويل رؤيانا المشتركة إلى حقيقة واقعة.

ومن خلال العمل الذي تضطلع به بالفعل حركة عدم الانحياز، يجب على هذه الحركة أن تدحض ذلك الهجوم المضاد الذي يحاول تصوير هذه الحركة المجيدة التي تمثل ملايين البشر بوصفها مجرد محفل للكلام وتجمع غير ملائم في السياسات العالمية.

ومن أجل بلوغ هذا، يجب أن نقرر بحزم أن تلك البلدان من بلداننا، التي تنهض بأعباء زعامة الحركة إلى حين التقائنا مرة أخرى، عليها أن تكفل، على نحو يتسم بالمسؤولية والوضوح، تنفيذ القرارات الهامة التي سنتخذها أثناء عملنا.

على أن ذلك ينبغي أيضا أن ينطوي على التزام جميع الدول الأعضاء ذاتها بالتعاون تعاوننا كاملا في كافة العمليات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

وقد يتعين أيضا على الزعامة التي سننتخبها أن تمضي في تطوير الآليات التي قد نحتاجها حتى يصبح ما سيحدث بالفعل فيما بين مؤتمر القمة هذا والمؤتمر التالي له، تعبيرا عن القرارات المتخذة في مؤتمرها هذا، مما ينبغي له كما أعتقد أن يعالج أيضا أي قصور بيروقراطي قد يؤدي إلى عرقلة أي احتمال لاتخاذ إجراء فعال ومناسب التوقيت.

وشعوب قارتنا تتوقع أن تفضي هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى، مثل اجتماعنا هذا في مؤتمر القمة بشهر آب/أغسطس الذي يبدأ صبيحة اليوم، إلى نتائج عملية تؤدي بالفعل إلى إحداث تغيير في حياتهم.

وهذا توقع مشروع ينبغي أن نستجيب له.

وفيما يتصل بقارة أفريقيا كما أتصورها، يلاحظ أن شعوبنا تحلم بنهضة أفريقية، وبأن تفضي هذه النهضة إلى تغلبنا على ماضٍ مدمر وإلى جعل قارتنا موطنًا للديمقراطية والسلام واحترام حقوق الإنسان والتنمية والرفاه، واستعادة كرامة كافة الأفارقة.

وهذه الجماهير تتطلع إلى مشاهدة نفس النتائج فيما يتصل بأخوتها وأخواتها في آسيا وأمريكا اللاتينية، وهي ليست بحاجة إلى من يحفزها على بذل كل ما في وسعها حتى تبلغ كافة الشعوب الممثلة في مؤتمر القمة هذا ذات الأهداف التي تبتغيها لنفسها.

وإني على يقين من أنكم توافقون على أنه لا بد لنا أن نعلن أن أعظم تحد يواجهنا، وهو تحد يتضمن جديتنا بشأن إعادة صوغ عالمنا، يتمثل في إننا ملتزمون بأن من الواجب حتما أن يتحقق هدف بعث أفريقيا.

وبدون هذا، لا يمكن لأي من إعلانات مولد عالم جديد أن يتضمن أي مغزى.

ويجب أن نبعث برسالة من مؤتمر القمة هذا، وهي رسالة ينبغي أن يشارك فيها كل من يتمسك بالرؤية المتعلقة بإقامة عالم إنساني، وتتضمن أنه يتعين على العالم أجمع أن يستجيب للتحدي المتمثل في جعل قارة أفريقيا ذاتها، وهي أضعف حلقة من حلقات سلسلة التنمية باعتراف الكافة، مثالا لعالم جديد قد أقدم عصره.

ومن منطلق استلزام هذه الرؤية، وفي إطار إدراك العقبات والفرص التي تتولد عن حقائق هذا العالم، وبناء على ما بلغنا من صرخات الأيتام إزاء مصير كان يمكن تغييره، دعونا نبدأ تحدي خلق عالمنا على أسس جديدة.

وإذا تبين أن الإجابات التي نقدمها اليوم بعيدة عن الصواب، وأنه سوف يتعين تصحيحها مع مرور الوقت، فلا بأس في ذلك. وخطؤنا من جراء محاولتنا ليس بالخطأ الجسيم.

ولكننا إن لم نحاول، فإن هذا هو الخطأ الجسيم الذي لن يغفره لنا زماننا أو شعوبنا.

وحيث أنه كان بوسعنا أن نسهم في إيجاد عالم أفضل، فإني آمل في تحقيق حلمنا بنجاح مهمتنا المشتركة.

وقد سبق لمن هو أعقل مني أن قال إننا عندما نحلم بأننا نحلم، فإن هذا يعني أن لحظة اليقظة قد حانت!

ونحن نتطلع إلى نتائج مؤتمر قممتنا بكل ثقة.

وشكرا.

المرفق الرابع

كلمة فخامة السيد اندريس باسترانا أرانغو، رئيس
جمهورية كولومبيا، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثاني
عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز
وتسليم رئاسة حركة عدم الانحياز

دوربان، جنوب أفريقيا، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

فخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا
أصحاب الفخامة رؤساء الدول أو الحكومات
السادة وزراء الخارجية والسفراء والمندوبون الموقرون
سيداتى وسادتى،

يجب علي أن أتوجه بالشكر إليكم، فخامة الرئيس مانديلا، إزاء ما قمتم به من ترحيب كريم حار منذ وصولنا إلى هذا البلد الجميل، وإزاء كافة الترتيبات التي اتخذتها حكومتكم لإتاحة عقد هذا الاجتماع التاريخي.

وهذا اجتماع طال انتظارنا له. ولو رجعنا إلى البداية الأولى للحركة لتبين لنا أن أول دعوة لعقد هذا الاجتماع كانت في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٥ بباندونغ عندما قام مؤسسو حركة عدم الانحياز، الذين اتسموا بنظرة تطلعية، بإدانة الفصل العنصري والاستعمار. واليوم، وبعد مضي ثلاثة وأربعين عاماً، وبفضل دماء وجهود ودموع آلاف الرجال والنساء، انعقد هذا المؤتمر بجنوب أفريقيا وهو يشكل فرصة جديدة للاحتفال بزوال الفصل العنصري وميلاد مجتمع متعدد العناصر يعيش في حرية. وجنوب أفريقيا رمز للقضاء على الاستعمار في القرن العشرين، مما ترتبط به حركتنا على نحو لا ينقسم.

وأنتم، فخامة الرئيس، نموذج حقيقي لكل من ناضلوا من أجل الحرية. ونحن نجد فيكم، وقد تعرضتم للاضطهاد والتعذيب والسجن في سبيل الدفاع عن مثلكم، تعبيراً عن المبادئ التي نذود عنها. وبالنسبة لنا، وبالنسبة للعالم، فإن حسن الطالع الذي مكن لنا أن نجتمع في بلدكم لهو أكبر دليل على استمرار أهمية حركة سياسية سبق لها أن قامت على نحو دؤوب لا يعرف الكلل بمساندة شعب جنوب أفريقيا الشجاع في كفاحه للإطاحة بالطغيان وتحقيق الاستقلال والسعي للتوفيق.

دعونا في هذه المناسبة العظيمة، نشيد بذكرى من ضحوا بأرواحهم مع مواطني جنوب أفريقيا من رجال ونساء الدول أعضاء الحركة في ساحة السعي لتحقيق هذا الهدف النبيل الذي اتخذوه مقصداً لهم.

فخامة الرئيس،

إن ثمة أفريقيا جديدة تولد اليوم. وهي أفريقيا التي تنهض من بين أشلاء الاستعمار، وهي فخورة بجذورها الأولى، وتسعى جاهدة للدفاع عن موقع أكثر قوة في النظام العالمي الجديد. وهي قارة تجاهر بآرائها ومبادئها بصوت عال. وهي لم تستسلم للضغوط، بل إنها نهضت في غضبة على التمييز وقررت أن تبني مؤسساتها.

ونحن نعلم أيضا أنها أفريقيا التي لا تزال تعاني من الجهل والمرض، والجفاف والامية، والفقر والصراع. وهي قارة تحتاج إلى تعاون سخي كبير من جانب أكثر الدول تقدما بالعالم، والمنظمات الدولية، ومجتمع الدول بكامله في الواقع.

ويجب على الحركة أن تواصل بناء استراتيجية للتضامن النشط مع أفريقيا، مع عدم الاقتصار على مجرد معالم المساعدة الإنسانية أو الطريقة الأبوية القديمة. وينبغي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يكتسب بعدا جديدا. وليس من الجائز له أن يكون بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل يجب أن يكون مكملا له، وأن يصبح قوة دافعة لحشد المعارف والجهود المشتركة. ويجب أن تتضمن الأغراض الأساسية لحركة عدم الانحياز بث روح قوية جديدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإخراج هذا التعاون من النطاق النظري وجعله وسيلة فعالة للتضامن.

ومن الخطأ أن ننظر إلى أفريقيا وكأنها كتلة سياسية تفتقر إلى النظام. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج جاد متعاطف يتسم بمراعاة اختلافاتها وتبايناتها. ونحن بحاجة كذلك، وقبل كل شيء، أن نحترم طابعها التقليدي ورغبتها في الوحدة كل الاحترام. ومن الواجب على الحركة أن تشجع المجتمع الدولي على معاملة أفريقيا بمزيد من السخاء.

وقد سبق للأمم العام للأمم المتحدة نفسه أن لاحظ أن التعاون الأجنبي والدولي قد انخفض إلى حد كبير. ومن شأن حركة عدم الانحياز أن تحسن التصرف وأن تحاول عكس هذا الاتجاه. وباستثناءات متفرقة ضئيلة، فإنه لا يوفى بهدف نسبة الـ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو هدف يجب على الدول المتقدمة النمو أن تلتزم به فيما يتصل بالتعاون لأغراض التنمية. ومن المتعين على الحركة أن تصر على الوفاء بهذا الهدف. ومن الواجب عليها كذلك أن تشجع مشاركة القطاع الخاص، حتى تصبح العولمة متمثلة في دعم حقيقي على صعيد نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وأيضا على صعيد تهيئة وصول أكثر عدلا للأسواق فيما يخص البلدان النامية. وعلينا أن نعمل من أجل إدخال بلداننا في دائرة الرخاء والعصرية.

ولأسباب تاريخية، ترجع جذور وعناصر حركة عدم الانحياز، بصفة أساسية، إلى أفريقيا وآسيا. وهذه الحالة تتعرض اليوم للتغيير. وثمة أهمية الآن لزيادة المشاركة من قبل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي. ومن الواجب علينا أن نعزز الروابط القائمة بين جميع مناطق العالم النامي. وعلينا أيضا أن نجعل من بداية القرن الحادي والعشرين، التي أصبحت على الأبواب، خطوة جبارة نحو التقدم، في عالم يتجه نحو العولمة، وحيث تضطلع فيه المناطق أيضا بدور رائد.

والحركة غير متجانسة، وهي تمثل اتجاهات متباينة عديدة في العالم النامي. ومع هذا، فإن تنوعها ليس عقبة أمام الأعمال الخلاقية. وهي تشكل على العكس من ذلك مصدرا ثريا يتيح امتزاج العديد من الثقافات والحضارات. والنزعة الإقليمية ليست عائقا أمام العالمية: وهي في الواقع قوة دافعة نحوها. ومن أكثر المهام تحديا، في عصرنا هذا، محاولة توفيق العولمة مع الهياكل الإقليمية. ومن الواجب على بلدان عدم الانحياز أن توفر مساهمة كبيرة في هذا السبيل.

فخامة الرئيس،

إن ثمة بلدانا كثيرة بالحركة تواجه مشاكل تشبه مشاكل أفريقيا. وبكل مشاعر العجز والألم، تشهد مواكب لا نهاية لها من الأطفال والنساء والمسنين، الذين يعانون من الجوع والمرض، وهي تساق من مساكنها في إطار عنف لا سبيل لرده. وهؤلاء يسكرون في ريفنا وفي شوارع مدننا وليس لديهم سوى أمل واحد، وهو أن يتمكنوا من الإبقاء على حياتهم؛ فقد فقدوا كل شيء ما عدا ذلك.

وينبغي أن تولي لحل هذه الحالة المريعة أقصى أولوية لدينا. ومن الواجب علينا أن نواجهها بتصميم لا هوادة فيه مع الاضطلاع بأقصى الجهود تفانيا.

وفي عالم تتزايد فيه الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء يوما بعد يوم، ويتباعد عنا فيه كل يوم تحقيق الرفاه والرعاية الاجتماعية، فإن المثل التي أدت إلى انبثاق حركتنا منذ أربعة عقود تقريبا لا تزال صحيحة كما كانت دائما. ومبادئ عدم الانحياز تشكل الموجه الأساسي لكفاحنا الدائم من أجل مساواة وتقدم الإنسانية.

وحركتنا حركة ذات رسالة عالمية، وقد أحرزت نجاحات باهرة. ولكنها بحاجة إلى السعي لآفاق جديدة وإلى العمل على تحقيق نهج بناء لتناول المشاكل البارزة التي تكتنف المجتمع الدولي اليوم. ومن الضروري أن تزيد من القدرة على التفاوض فيما يتصل بشتى البنود المدرجة في جدول أعمال هذا العالم. ولا يجوز لنا أن نقنع بإصدار البيانات. ويجب لعدم الانحياز أن يعني اليوم أن هناك عنصرا قويا من عناصر التوازن، وأن هذا العنصر سيساعد على جعل النظام العالمي أكثر عدلا. وينبغي له أن يكون بمثابة قناة اتصال، أي أن يصبح متحدئا بلسان ذلك الجزء المغبون من الجنس البشري الذي يطالب بحقه في تلقي منافع التكنولوجيا والتقدم.

فخامة رؤساء الدول أو الحكومات،
السادة المندوبون،

إن الحرب الباردة قد انتهت، ولكن الفقر والتفاوت والظلم لم ينتهوا. وفي شتى بقاع العالم، لا تزال هناك مشاكل مروعة، على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والإثنية والدينية، بل إننا نواجه فيما بيننا نزاعات سبق أن تحولت في حالات كثيرة إلى مواجهات مسلحة أدت إلى حدوث خسائر في الأرواح ووقوع أضرار اقتصادية لا يمكن معالجتها.

ومن الواجب علينا أن ندعم حركة عدم الانحياز بوصفها آلية تشاور أساسية فيما يتصل بالدفاع المنسق عن مصالحنا. وقد برزت أهمية وكفاءة هذه الحركة في مؤتمرات القمة العالمية مثل المؤتمرات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والسكان وحقوق الإنسان والمرأة والمخدرات والتنمية المستدامة. وقد ظهرت نفس هذه الأهمية وذات تلك الكفاءة في تلك المواقف المشتركة التي اتخذت بشأن قضايا من قبيل نزع السلاح والبيئة وإصلاح الأمم المتحدة.

وسيكون هناك تأثير حاسم لتضامن واتحاد الحركة في تلك القضايا الرئيسية الواردة ببرنامج متغير متعدد الأطراف، لا بالنسبة للبلدان الأعضاء ذاتها، بل أيضا في داخل كل منظمة رئيسية أو محفل من محافل المناقشة. وفي طليعة المستفيدين من ذلك، مكتب الأمين العام والجمعية العامة ومجلس الأمن بالأمم المتحدة، فحركة عدم الانحياز هي نقطة الاتصال الشرعية، بالنسبة لهذه الهيئات، كما أنها المتحدث الرسمي بلسان غالبية الدول أعضاء المنظمة - فهي تضم في مجموعة واحدة ما لا يقل عن ١١٣ بلدا يضطلع بمناقشة أكثر المشاكل تعقدا.

وفي هذا السياق أيضا، قامت لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ بأعمال هامة في مجال تنسيق مواقفنا إبان لحظات حاسمة، وذلك لصالح البلدان النامية. ويجب أن تعطى الأولوية للاضطلاع بتنسيق أكثر فعالية وكفاءة.

فخامة رؤساء الدول أو الحكومات،
السادة الوزراء والسفراء والمندوبون،

إن حركة عدم الانحياز قد راقبت مع القلق الحالة السائدة في العديد من البلدان الأعضاء بجنوب شرقي آسيا، حيث تعاني هذه البلدان من أزمة اقتصادية اجتاحت المنطقة وأدت إلى عواقب سياسية واجتماعية خطيرة. وهذه الحالة قد أصبحت اليوم باعثًا على الانزعاج، حيث نشهد بداية معاناة الاقتصاد العالمي على نحو تدريجي إزاء شدة هذه الأزمة.

وثمة حاجة ملحة إلى قيام مؤسسات بريتون وودز باتخاذ تدابير من تدابير الاستقرار، لتجنب حدوث عواقب وخيمة في البلدان الأخرى.

وهي إن لم تقم بذلك، فإن هذا يعني ضياع جهود هذه البلدان الأخرى التي تقوم، على الرغم من الشكوك التي تكتنف العولمة الاقتصادية، بخوض غمار حرب شاقة ضد الفساد والفقر وسائر الكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض نظمها الديمقراطية للأخطار.

وفي إطار التحرر الاقتصادي على صعيد العالم بأسره، يوجد تحد من أكبر تحديات المستقبل، وهو كفاءة توائم العولمة مع عمليات تصحيح الاختلالات الاجتماعية، إلى جانب اضطلاع هذه العولمة بسد الفجوة القائمة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. وليس من الجائز للعولمة أن تكون بمثابة تصور يتضمن حماية مصالح وامتيازات القلة. بل ينبغي لها، قبل كل شيء، أن تكون تصورا يشمل تساوي الفرص والعدالة في العلاقات الدولية ونمو الاقتصاد وتوزيع المنافع، مع الالتزام بالعدالة الاجتماعية.

ويقع على عاتق حركتنا واجب مهم وأساسي في هذا المجال. وإنني واثق من أن الرئيس مانديلا سيواصل إيلاء هذا الواجب أعلى الأولويات.

وثمة أولوية أخرى بالغة الأهمية، وهي أولوية تتمثل في تعزيز بلدان عدم الانحياز لقدرتها على اتخاذ المبادرة، بحيث يمكنها تحقيق التوافق الزمني بين معالجتها لمشكلاتها الخاصة، من ناحية، تناول البنود المطروحة على جدول الأعمال العالمي، من ناحية أخرى. وتوطيد الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والنهوض بالتنمية المستدامة، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، والنضال ضد الفساد، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب كلها من المكونات الجوهرية والاستراتيجية للحركة.

وينبغي أن يصبح كل ذلك جزءا من نهج جديد للتعاون بين البلدان النامية، وهو التعاون الذي يقوم على أساس الحوار وتوافق الآراء ومناقشة المشاكل بروح الصداقة وتحديد الحلول تحديدا متناسقا؛ أو بعبارة أخرى التعاون الذي يدعمه ترابط جديد وحقيقي بين المتحاورين في المجتمع الدولي.

أصحاب السعادة،

حضرات المندوبين الموقرين،

إن الأعمال التي تضطلع بها حركة عدم الانحياز في الأمم المتحدة وفي كل محافل المنظومة ووكالاتها هي أعمال معترف بها على نطاق واسع. فهناك، أولا، دفاع الحركة الثابت عن التعددية بوصفها القاعدة الذهبية للمنظومة الدولية؛ ثم مناهضتها، الراسخة أيضا، للعمل المنفرد. ولذلك فإن من مصلحتنا تشجيع عقد اتفاقات عملية مع البلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة فعالية المؤسسات المتعددة الأطراف.

وعلىنا أن نعمل على إصلاح تلك المؤسسات - لا الأمم المتحدة وحدها، وإنما أيضا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ذاتها - حتى يتسنى لتلك المؤسسات أن تستجيب على نحو ملائم لاحتياجات البلدان النامية.

ويجب أن تضع الحركة في اعتبارها أيضا أنه قد ظهرت على المسرح العالمي مؤثرات جديدة، ولا سيما بين المنظمات غير الحكومية، وأن تقبل إدراج تلك المؤثرات في النظام العالمي الجديد بوصفه أمرا ملائما.

وبدلا من أن ننظر إلى الماضي فإنني أدعوكم إلى أن تؤمنوا بمستقبلنا؛ وأن نتخذ من جديد قرارا بأن نلعب دورا، بل ودورا رائدا، في التاريخ، بدلا من أن نترك أنفسنا للتيار لكي يجرفنا.

ونحن جميعا نعرف أن العديد من المنازعات التي اندلعت بعد انتهاء الحرب الباردة قد نشأت في البلدان النامية. والمنازعات الداخلية قد أصبحت الآن بنفس أهمية المواجهات التي كانت قائمة بين الدول فيما مضى. وهناك مخاطر جديدة تتمثل في النزوع إلى التدخل في شؤون الآخرين، كما أن هناك تهديدات جديدة، مثل الإرهاب. غير أنه مهما كانت المخاطر والتهديدات، فإننا نفضل التعددية، واللجوء إلى العمل المتضافر والحلول المؤسسية.

ويتعين على الحركة أن تحاول تقريب البلدان الأعضاء المتأثرة بالمنازعات أو الخصومات من بعضها البعض، وتشجيع المساعي الحميدة أو الوساطة الودية. وينبغي أن تعمل الحركة على التوصل إلى التسويات السلمية، القائمة على التفاوض، بما يتفق مع القانون الدولي ومبادئ التضامن بين الأمم.

وبهذه الطريقة وحدها، ستمكن الحركة من العمل كقوة تحرك السلم في العالم وفي المناطق الخاصة بها، وتعزز الأمن الجماعي، بحيث يحل الهواء الدافئ للتفاهم والاتفاق محل الغيوم التي تهدد النظام الدولي. ومن ثم فإنه ينبغي أن تواصل الحركة رعاية المفاوضات على المستوى العالمي بهدف إزالة أسلحة الدمار الشامل. وليس من المقبول أن يبتلع سباق التسلح، الذي لا يرمي إلى تحقيق هدف نافع، الموارد الشحيحة المتاحة للتنمية.

وسجل بلدان عدم الانحياز في خدمة التعايش السلمي هو سجل ناصع. وقد قامت تلك البلدان بدور مؤثر في الحيلولة دون نشوب حرب نووية بين الدول العظمى. كذلك فإن بلدان عدم الانحياز قامت بعمل يدعو إلى الإعجاب من أجل نزع السلاح بتطبيق المبادئ التي اعتمدت منذ مؤتمرها الأول الذي عُقد في بلغراد في عام ١٩٦١ وفي الاجتماعات التي عقدتها، مثل مؤتمر القاهرة لعام ١٩٦٤. وينبغي مواصلة هذه الجهود دون كلل.

وفي مواجهة مشكلات عالمنا المعاصر، ينبغي أن تهيب بلدان عدم الانحياز نفسها لتكون قوة تناصر مبادئ الأخلاق؛ أي قوة تساعد الشعوب على أن يفهم بعضها بعضا، وتدعم أسلوب الحكم الديمقراطي، وتسهم في تحقيق الرفاهية والمساواة والحرية.

السيد الرئيس،

لقد اتخذت حكومة كولومبيا خطوات حازمة تجاه التفاوض لتوقيع اتفاق سلام مع المفاوضين الناشطين منذ سنوات طويلة في بعض أجزاء البلد. وسيكون الطريق معقدا وشاقا؛ ولكنه الطريق الذي اختارته قطاعات المجتمع الكولومبي جميعها. وبوصفي رئيسا لكولومبيا، سأعمل بلا كلل في كل دقيقة تمر عليّ في الحكم، لكي أغرس بذور السلام الدائم الخصبة؛ ذلك السلام الذي يحلم به جميع الكولومبيين.

وسوف نستخدم الدبلوماسية لتحقيق السلام، حتى نكسب تأييد المجتمع الدولي. ويتمثل نهجنا الدبلوماسي في الاتفاق مع حكومات الدول الصديقة والمنظمات الدولية على الطريقة التي ستعمل بها معنا للبدء في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الأكثر تضررا من النزاع المسلح. ونحن بحاجة إلى أن نمد تلك المناطق بالخدمات الصحية والتعليمية وبفرص العمل والطرق، لكي نعزز السلام الذي اتفق عليه على مائدة المفاوضات. والمبادرة التي اقترحتها حكومتي تستند إلى التماس المعونة من البلدان المتقدمة للقيام باستثمارات هامة في القطاع الاجتماعي، وفي الزراعة وفي الهياكل الأساسية الإقليمية كي يتمكن صغار مزارعينا من إيجاد أشكال للتنمية بديلة عن النزاع المسلح، بما في ذلك تدمير المحاصيل غير المشروعة.

ودبلوماسيتنا تقوم على فكرة أنه من الضروري أن يكون للسلام مضمون اجتماعي واقتصادي. ولذلك فإننا وضعنا خطة التنمية - وهي أداة الدولة لتوجيه التقدم الاقتصادي - كما طرحنا أصلا سياسيا يهدف إلى تشجيع إتاحة الفرص لجميع وجهات النظر للتعبير عن نفسها في الحياة السياسية للبلد - لخدمة السلام والمصالحة.

ولقد درسنا باهتمام شديد العمليات الداخلية التي طبقها لنجاح أعضاء الحركة الآخرون. وعلى الرغم من أن كل حالة لها أساليب عملها الخاصة وسماتها المميزة فإن تأثيرها الملهم وما تنطوي عليه من خبرة سيمدانا بالتشجيع على الطريق المؤدي إلى السلام. وإنني أدعو إلى التضامن بين البلدان غير المنحازة كي يوفر إرساء السلام في كولومبيا الأمل في تحقيق السلام في العالم، ويسهم فيه في الوقت ذاته.

وأنا أتوجه أيضا بنداء حار إلى جميع البلدان التي تواجه منازعات مع بلدان أخرى أعضاء في الحركة، ونحن على أعتاب ألفية جديدة، أن تتخذ خطوات جادة نحو التفاوض لتحقيق السلام عن طريق الحوار، وأن تسعى للتوصل إلى اتفاقات يكون من شأنها تسوية خلافاتها بالطرق السلمية. وسيكون ذلك أفضل معلم يمكن أن تتركه الحركة على صفحات التاريخ، وأفضل مصدر للقوة والشرعية.

حضرات الأصدقاء والزملاء،

اليوم تكون قد مرت ثلاث سنوات على رئاسة كولومبيا للحركة. ثلاث سنوات من الجهد المتواصل للدفاع عن مبادئنا بتجرد عن الغرض. واليوم، وأنا أسلمكم، سيادة الرئيس، التقرير الختامي عن أنشطة الحركة خلال فترة رئاسة كولومبيا، يسعدني أنني أستطيع أن أقول إننا قد أنجزنا المهام الضخمة التي أسندت إلينا. ولم نكن لنستطيع الاضطلاع بالمسؤولية الهائلة دون تعاون فعال وسخي من جانب كل بلد من البلدان الأعضاء.

ونحن مقتنعون بأن جنوب أفريقيا والرئيس مانديلا سيقوداننا إلى الأمام بحكمة وبخطوات واثقة بينما يوشك القرن على الانتهاء وتقترب الألفية الجديدة. ونحن واثقون من أن الحركة، برئاسة برناردو، ستعزز موقفها بوصفها أهم تجمع سياسي في العالم النامي. وسوف تواصل كولومبيا تقديم دعمها الذي لا ينضب والقيام بدور نشط لتحقيق هذه الغاية ولجعل الاقتراحات، مثل الاقتراحات التي قُدمت اليوم، حقيقة واقعة.

حضرات الأصدقاء،

لقد أسعدنا أن نستقبلكم مرات عديدة في بلدي. ولقد عرفت كولومبيا، وعرف شعبها، الكثير عن الحركة وعن مبادئها. وأنا آمل، كذلك، ألا تنسوا طعم الجواقة، التي أشار إليها كاتبنا العظيم الحاصل على جائزة نوبل، غمابريل غارسيا ماركيز، على نحو مفعم بالحيوية؛ أو أنفاس البحر الدافئة في قرطاجنة، أو جمال أرضنا الاستوائية.

المرفق الخامس

تقرير المقرر العام سعادة السيد جورج ماكينزي الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة

١ - عقد مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في دوربان، جمهورية جنوب أفريقيا، يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٢ - وسبق المؤتمر اجتماع تحضيري على مستوى كبار المسؤولين، عقد يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس، واجتماع تحضيري على المستوى الوزاري، عقد في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٣ - وحضر مؤتمر القمة الدول التالية الأعضاء في الحركة:

إثيوبيا، الأردن، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، شيشيل، شيلي، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الفلبين، فلسطين، فنزويلا، فييت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالطة، مالي، مالايزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، اليمن.

٤ - وحضرت البلدان التالية مؤتمر القمة بصفة مراقب:

أرمينيا، أوروغواي، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بيلاروس، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، الصين (جمهورية - الشعبية)، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك.

كما حضرت المنظمات وحركات التحرير الوطني التالية بصفة مراقب:

منظمة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الأفريقية، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية، حركة بورتوريكو المستقلة الجديدة، جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني.

٥ - وحضرت مؤتمر القمة البلدان التالية كضيوف:

الاتحاد الروسي، استراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، الكرسي الرسولي، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وحضرت المنظمات التالية كضيوف:

لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمة الأغذية والزراعة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مجموعة البلدان النامية الـ ٧٧، مجموعة الثمانية، الاتحاد الأوروبي، لجنة الصليب الأحمر الدولية، حركة الاتحاديين العالمية، مركز الجنوب، اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المنظمة الدولية للهجرة، الأمانة الدولية لحركة الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر، الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، لجنة المحامين المعنية بالسياسة النووية: الإلغاء بحلول عام ٢٠٠٠، لجنة التضامن بين اليابان وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٦ - كما دعي لحضور المؤتمر أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى حكومة جنوب أفريقيا.

افتتاح مؤتمر القمة

٧ - أعلن فخامة الدكتور أ. باسترانا، رئيس جمهورية كولومبيا، افتتاح مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز.

٨ - والتزم مؤتمر القمة الصمت دقيقة واحدة تكريما لذكرى قادة حركة بلدان عدم الانحياز الذين توفوا منذ مؤتمر القمة الحادي عشر.

٩ - وقام فخامة الدكتور أ. باسترانا، رئيس جمهورية كولومبيا، بصفته رئيس مؤتمر القمة الحادي عشر، بتقديم تقرير عن أنشطة الحركة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. وسيرد بيان الرئيس باسترانا بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (DS/HOS/8).

١٠ - وبناء على اقتراح من الرئيس باسترانا، انتخب مؤتمر القمة، بالتزكية، الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا، رئيسا لمؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز.

١١ - وأدلى فخامة الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، بخطاب افتتاحي، قرر مؤتمر القمة، دون تصويت، اعتماده كوثيقة رسمية (DS/HOS/3).

١٢ - ووجه سعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، خطاباً أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة.

١٣ - وبعد البيان الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة، أدلى ببيانات ممثلو مختلف المجموعات الإقليمية، حسب الترتيب التالي:

باسم البلدان الأفريقية: فخامة الدكتور سام نجوما، رئيس ناميبيا.

باسم البلدان الآسيوية: سعادة السيد جارغالساياخان إنخساياخان، المبعوث الخاص والممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة.

باسم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: فخامة الدكتور فيدل كاسترو، رئيس كوبا.

باسم البلدان الأوروبية: فخامة السيد غلافكوس كليريدس، رئيس قبرص.

إقرار جدول الأعمال

١٤ - أقر مؤتمر القمة جدول الأعمال التالي (DS/HOS/1):

- ١ - افتتاح المؤتمر
- ٢ - إقرار جدول الأعمال
- ٣ - تقرير رئيس الاجتماع التحضيري على المستوى الوزاري
- ٤ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٥ - تنظيم الأعمال
- ٦ - قبول الأعضاء الجدد والاشتراك بصفة مراقب
- ٧ - تقرير رئيس المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز
- ٨ - تقرير رئيس فريق الخبراء الاقتصاديين المخصص
- ٩ - تقرير رئيس اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية
- ١٠ - استعراض الحالة السياسية والاقتصادية الدولية ودور حركة عدم الانحياز في الألفية الجديدة
- ١١ - النظر في الوثائق الختامية واعتمادها
- ١٢ - مواعيد وأماكن اجتماعات حركة عدم الانحياز
- ١٣ - مسائل أخرى
- ١٤ - الجلسة الختامية

تقرير رئيس الاجتماع التحضيري على المستوى الوزاري

١٥ - قدم رئيس الاجتماع الوزاري، سعادة السيد ألفريد ب. نزو، وزير خارجية جنوب أفريقيا، تقرير الاجتماع التحضيري إلى مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (DS/MM/3). وأحاط مؤتمر القمة علما بالتقرير.

١٦ - وبناء على توصية من الاجتماع التحضيري على المستوى الوزاري، قرر مؤتمر القمة أن يتكون المكتب من:

الرئيس: جنوب أفريقيا

نواب الرئيس:

- أفريقيا: أنغولا، الجزائر، بوركينا فاسو، السودان، المغرب، الكامرون، مصر، نيجيريا
- آسيا: باكستان، بنغلاديش، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سري لانكا، فلسطين، فييت نام، الهند
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بيرو، سورينام، غيانا
- أوروبا: قبرص، مالطة

وقرر مؤتمر القمة أيضا، بالتزكية، أن تكون كولومبيا، بصفتها الرئيس السابق مباشرة، من بين أعضاء مكتب المؤتمر، بحكم المنصب.

١٧ - وأحاط مؤتمر القمة علما بتعيين سعادة السيد عزيز بهاد، نائب وزير الخارجية، أميناً عاماً لمؤتمر القمة الثاني عشر، والسيد جاكى س. سليبي، مدير عام إدارة الشؤون الخارجية، أميناً للمؤتمر.

١٨ - وأنشأ مؤتمر القمة لجنة سياسية، برئاسة سعادة الدكتور جواد ظريف، نائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، لاستعراض الفصل الأول، الشؤون الإعلامية، والفصل الثاني، تحليل الحالة الدولية؛ ولجنة اقتصادية برئاسة سعادة السيد داوودي مواكاوانغو، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة، لاستعراض الفصل الثالث، الشؤون الاقتصادية، والفصل الرابع، الشؤون الاجتماعية، من مشروع الوثيقة الختامية (DS/L/1).

١٩ - ووافق مؤتمر القمة على التوصيات التي قدمها إليه رئيس اللجنة التحضيرية على المستوى الوزاري، والواردة في نص تقرير الاجتماع (DS/MM/3).

طلبات قبول أعضاء جدد والاشتراك بصفة مراقب

٢٠ - رجب فخامة الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، باسم أعضاء حركة عدم الانحياز، ببيلاروس كعضو في الحركة. ورد سعادة السيد إيفان انطونوفيتش، وزير خارجية بيلاروس، على هذا الترحيب معرباً عن امتنان حكومته لمنح العضوية لبلده في الحركة.

تقرير رئيس فريق الخبراء الاقتصاديين المخصص

٢١ - عرض رئيس فريق الخبراء الاقتصاديين المخصص، الدكتور غاماني كوريا، تقرير الفريق على رؤساء الدول أو الحكومات (DS/MM/2).

تقرير اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية

٢٢ - اعتمد تقرير اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية التابعة لحركة بلدان عدم الانحياز، والذي جرى تعميمه مسبقاً.

تقرير رئيس مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

٢٣ - عرض التقرير الرئيس باسترانا ضمن الخطاب الذي أدلى به أمام مؤتمر القمة. وأحاط المؤتمر علماً بالتقرير.

استعراض الحالة السياسية والاقتصادية الدولية ودور حركة عدم الانحياز في الألفية الجديدة

٢٤ - خصص مؤتمر القمة ثلاث جلسات عامة للمناقشة العامة. وتكلم في المناقشة العامة البلدان الأعضاء التالية:

إثيوبيا، الأردن، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بروني دار السلام*، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، بيرو*، بيلاروس*، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر*، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة*، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، شيلي، العراق، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا*، الفلبين، فلسطين، فنزويلا*، فييت نام، قبرص، قطر، الكامبيون، كمبوديا*، كوبا، كوت ديفوار، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مالايزيا، مدغشقر، مصر، المغرب*، ملاوي، المملكة العربية السعودية*، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا*، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند.

* بلدان تنازلت عن الحق في الكلام ووزعت بيانات في الجلسات العامة.

٢٥ - واستمع المؤتمر أيضا إلى بيانات أدلى بها المراقبون والضيوف التالية أسماؤهم:

أوكرانيا، البرازيل، حركة بورتوريكو المستقلة الجديدة، الصين، المكسيك، منظمة المؤتمر الإسلامي.

النظر في الوثائق الختامية واعتمادها

٢٦ - استعرض المؤتمر الوثائق الختامية التالية:

- إعلان دوربان (DS/HOS/7)
- الوثيقة الختامية (DS/1)
- تقرير المقرر العام (DS/HOS/2).

واعتمد المؤتمر الوثيقة الختامية.

٢٧ - وطلب إلى الوفود أن تقدم تحفظاتها على الوثيقة خطيا إلى البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا في نيويورك خلال أسبوع واحد من اختتام مؤتمر القمة.

٢٨ - واعتمد المؤتمر إعلان دوربان (DS/HOS/7)

٢٩ - واعتمد المؤتمر تقرير المقرر العام (DS/HOS/2).

موعد ومكان عقد المؤتمر الوزاري الثالث عشر ومؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

٣٠ - رحب مؤتمر القمة بعرض حكومة بنغلاديش استضافة مؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز في دكا خلال عام ٢٠٠١، وطلب إلى بلدان الحركة أن تشارك بنشاط في ذلك المؤتمر الهام.

٣١ - وفيما يتعلق بالمؤتمر الوزاري الثالث عشر، تقرر مناقشة المسألة في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي سيعقد خلال الدورة الثالثة والخمسين المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

مسائل أخرى

٣٢ - عُقدت الجلسة الختامية لمؤتمر القمة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وأعلن سعادة السيد عزيز بهاد، الأمين العام للمؤتمر، إعلان دوربان.

٣٣ - وأدلى ممثلو مختلف المجموعات الإقليمية ببيانات ختامية على النحو التالي:

باسم البلدان الأفريقية: فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية

باسم البلدان الآسيوية: سعادة السيد جارغالساياخان انخساياخان، المبعوث الخاص والممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

باسم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: فخامة الرئيس جول ويدينبوش، رئيس سورينام

باسم البلدان الأوروبية: فخامة الرئيس غلافكوس كليريدس، رئيس قبرص.

٣٤ - وأدلى فخامة الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس مؤتمر القمة الثاني عشر ببيان ختامي.

المرفق السادس

جدول أعمال مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات
بلدان عدم الانحياز المعقود في دوربان، جنوب أفريقيا

- ١ - افتتاح المؤتمر
- ٢ - إقرار جدول الأعمال
- ٣ - تقرير رئيس الاجتماع التحضيري على المستوى الوزاري
- ٤ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٥ - تنظيم الأعمال
- ٦ - قبول الأعضاء الجدد والاشتراك بصفة مراقب وكضيوف
- ٧ - تقرير رئيس المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز
- ٨ - تقرير رئيس فريق الخبراء الاقتصادي المخصص
- ٩ - تقرير رئيس اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية
- ١٠ - استعراض الحالة السياسية والاقتصادية الدولية، ودور حركة عدم الانحياز، وتحقيق الديمقراطية في الأمم المتحدة
- ١١ - النظر في الوثائق الختامية واعتمادها
- ١٢ - موعد ومكان انعقاد المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز
- ١٣ - مسائل أخرى
- ١٤ - الجلسة الختامية

— — — — —